جامعة الشرق الأوسط

كلية الآداب

قسم العلوم السياسية

الموقع الجيوسياسي

لدولة الإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية

Geo-Political Location Of The United Arab Emirates And Its Impact On Foreign Policy

إعداد الطالب

عبد الله عبد الرحمن بن ربيع الطنيجي

إشراف الدكتور/ محمد عوض الهزايمة

قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص العلوم السياسية

١٤٣١هـ/٢٠١٠ م

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

تفويض

انا الطالب عبدالله عبدالرحمن عبدالله بن ربيع الطنيجي أفوض جامعة الشرق الأوسط بتزويد نسخ من رسالتي ورقياً وإلكترونياً للمكتبات ، أو المنظمات ، أو الهيئات والمؤسسات المعنية بالأبحاث والدراسات العلمية عند طلبها .

الاسم : عبدالله عبدالرحمن عبدالله بن ربيع الطنيجي .

التاريخ :

التوقيع :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قرار لجنة المناقشة

نوقشت هذه الرسالة : " الموقع الجيوسياسي لدولة ا لإمارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية "

وأجيزت بتاريخ : ٤ / ٥ / ٢٠١٠

أعضاء لجنة المناقشة : التوقيع

١ - الدكتور/ محمد عوض الهزايمة مشرفاً . .....

٢ - الأستاذ الدكتور / أمين مشاقبة رئيساً . .....

٣ - الدلكتور / محمد أحمد مقداد ممتحناً خارجياً – جامعة آل البيت . ....

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شكر وتقدير

الحمد لله المنعم المتفضل ذي المنّة والجود ، الذي بشكره تدوم النعم وبذكره تطمئن القلوب ، وأصلي وأسلم على سيدنا محمد المصطفى المبعوث رحمة للعالمين.

وبعد : فهذا خير مكان أعترف به لذي الفضل بفضله والعرفان بالجميل لأصحابه ، ومن خلال هذه الكلمات لا يسعني إلا أن اتقدم بجزيل الشكر وعظيم التقدير والعرفان لأستاذي الفاضل محمد عوض الهزايمة ، على ما بذله من جهد وإرشاد وتوجيه خلال انجاز هذه الرسالة ، لقد سهر عليها تدقيقاً ومراجعة وتصويباً ، فله مني صادق الشكر والتقدير والأمتنان ، وكل الشكر والتقدير لأساتذتي الأفاضل في قسم العلوم السياسية بجامعة الشرق الأوسط وهم : الدكتور سعد السعد رئيس القسم والأستاذ الدكتور أمين المشاقبة والأستاذ الدكتور عبدالمجيد العزام ، والشكر موصول إلى اساتذتي رئيس و أعضاء لجنة المناقشة لما بذلوه من جهد في قراءة لهذه الرسالة ، وستكون ملاحظاتهم موضع اهتمامي، والتي هي بلا شك ستثري الرسالة وتخرجها في أحسن حليتها .

وأخيرا أتقدم بالشكر لكل من مد لي يد العون وأنا بصدد إعداد هذه الدراسة من طباعة وبرمجة وتنسيق ودعوة صادقة وكلمة نافعة ومشورة.

والله ولي التوفيق

الباحث/ عبدالله عبدالرحمن بن ربيع الطنيجي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإهداء

إلى من اعطاني فكره ومنحني قلبه إلى روحه الطاهرة ..... أبي

إلى غيمة الحنان وشمس الحياة ودفئها أمد الله في عمرها .....أمي

إلى رفيقة الدرب وعامل النجاح .....زوجتي

إلى من تسهر عيوني لأ جل أن تنام عيونهم .....أبنائي

إلى من تكاتفت أيدينا دوماً لنكون جسداً واحداً.....إخواني

إلى من أمسك بيدي وأرشدني ووجهني وعلمني .....أساتذتي

إلى من ساندني مشجعاً ومحفزاً .....أصدقائي وزملائي

إلى من استمددت منهم العزم.....أحبتي في سفارة دولة الإمارات العربية المتحدة من سعادة السفير والملحق الثقافي والزملاء في السفارة والملحقيتين الثقافية والعسكرية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهرس المحتويات

الموضوع	رقم الصفحة
الفصل التمهيدي	
– عنوان الرسالة	أ
– خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة .	ب
– التفويض .	ج
– قرار لجنة المناقشة .	د
– شكر وتقدير.	هـ
– الإهداء .	و
– فهرس المحتويات .	ز
– قائمة الجداول .	ي
– قائمة الأشكال .	ك
– الملخص اللغة العربية .	ل
– الملخص باللغة الإنجليزية .	ن
الفصل الأول : مقدمات الدراسة .	
– الإطار العام للدراسة .	١
– أهمية الدراسة .	٢
– مشكلة الدراسة .	٣
– فرضية الدراسة .	٣
– أهداف الدراسة .	٤
– مصطلحات ومفاهيم الدراسة .	٤
– حدود الدراسة .	٥
– الاطار النظري للدراسة .	٥
– الدراسات السابقة .	٧
– منهجية الدراسة .	١١
الفصل الثاني : المعطيات الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة .	١٢
المبحث الأول : معطيات الجغرافية الطبيعية .	١٣
المطلب الأول : المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي .	١٤
أولا : الواقع الجغرافي للدولة .	١٤
ثانياً : الأهمية الاستراتيجية لموقع الدولة .	٢٠
المطلب الثاني : معطيات الموقع الجغرافي من الموارد .	٢٤
أولاً : النفط و الغاز.	٢٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانياً : الموارد الزراعية . ٢٨
المبحث الثاني : معطيات الجغرافية البشرية في دولة الإمارات . ٣٥
المطلب الأول : سكان دولة الإمارات العربية المتحدة . ٣٦
أولاً : سكان الدولة من المواطنين . ٣٦
ثانياً : سكان الدولة من الوافدين . ٤٣
المطلب الثاني : المعطيات السكانية للأنشطة الاقتصادية . ٤٨
أولاً :المفهوم الاقتصادي للعمالة . ٤٨
ثانياً : الفئات العاملة في مجال العمل . ٥١
الفصل الثالث : مدركات الوحدات القرارية للمعطيات الجغرافية . ٥٧
المبحث الأول : الوحدات القرارية للسياسة الخارجية الإماراتية . ٥٨
المطلب الأول : الوحدات القرارية الأساسية . ٦٠
أولاً : رأس الدولة . ٦٠
ثانياً : المؤسسات التابعة . ٦٦
المطلب الثاني : الوحدات القرارية المساعدة . ٦٩
أولاً : وزارة الخارجية واختصاصاتها. ٦٩
ثانياً : العاملون بالخارجية واختصاصاتهم . ٧٠
المبحث الثاني : مدركات الوحدات القرارية للموقع الجغرافي . ٧٧
المطلب الأول : مدركات صناع القرار لجغرافية الموقع. ٧٨
أولاً : مدركات الزعامة السياسية . ٧٨
ثانياً : مدركات المحللين السياسيين . ٧٩
المطلب الثاني : مدركات صانع القرار لمعطيات الموقع . ٨٢
أولاً : مدركات الجغرافيا الطبيعية . ٨٢
ثانياً : مدركات الجغرافيا البشرية . ٨٥
ثالثاً : مدركات الموارد الطبيعية . ٨٦
رابعاً : مدركات السياسة الخارجية وأولويات التوجه . ٨٧
الفصل الرابع : الموقع الجغرافي في تحركات السياسة الخارجية . ٨٩
المبحث الأول : جغرافية الموقع في السياسة الخارجية . ٩٠
المطلب الأول : الجوار الجغرافي في السايسة الخارجية . ٩١
أولاً : الجوار العربي و السياسة الخارجية . ٩١
ثانياً : الجوار الإيراني و السياسة الخارجية . ٩٤
ثالثاً : المياه الخليجية والسياسة الخارجية . ٩٧
المطلب الثاني : الوحدة الجغرافية و السياسة الخارجية . ١٠٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أولاً : وحدة الإمارات والسياسة الخارجية . ١٠٠
ثانياً : وحدة دول الخليج والسياسة الخارجية . ١٠٣
ثالثاً: صيانة الجغرافيا والسياسة الخارجية . ١٠٦
المبحث الثاني : ديمغرافية الموقع في السياسة الخارجية . ١١٤
المطلب الأول : تنمية القوى الوطنية والسياسة الخارجية . ١١٥

أولاً : التنمية العددية للقوى البشرية . ١١٥
ثانياً : التنمية النوعية للعنصر البشري . ١١٨
ثالثاً : تنمية مهارات القوى البشرية . ١٢٠
المطلب الثاني : العمالة الوافدة و السياسة الخارجية . ١٢٢
أولاً : الضبط الحضاري للعمالة الوافدة . ١٢٤
ثانياً : الضبط التنموي للعمالة الوافدة . ١٢٤
ثالثاً : الضبط السياسي للعمالة الوافدة . ١٢٥
المبحث الثالث : موارد الموقع في السياسة الخارجية . ١٢٧
المطلب الأول : الموارد الاقتصادية و السياسة الخارجية . ١٢٨
أولاً : المرتكزات الاقتصادية للسياسة الخارجية . ١٢٨
ثانياً : الفائض المالي و السياسة الخارجية . ١٣٢
المطلب الثاني : الموارد الطبيعية و السياسة الخارجية . ١٣٩
أولاً : تنمية الموارد الغذائية . ١٣٩
ثانياً : تفادي وطأة السوق الخارجية . ١٤٣
الفصل الخامس : الخاتمة ١٤٧
أولا : الاستنتاجات ١٤٩
ثانيا : التوصيات ١٥١
المصادر و المراجع ١٥٣

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الجداول

رقم الجدول	محتوى الجدول	الصفحة
١	المساحة والاطوال لدولة الإمارات العربية المتحدة .	١٦
٢	النفط والغاز والصادرات والأسعار بالعملة المحلية (الدرهم) .	٢٥
٣	النفط والغاز وكميات الإنتاج وقيمتها والأسعار بالعملة الأجنبيـــــة (بالدولار) والصادرات والأسعار .	٢٧
٤	عدد ومساحة الحيازات الزراعية العاملة وغير العاملة على مستوى الدولة ٢٠٠٧ .	٢٩
٥	الناتج المحلي الصافي في قطاع الزراعة والثروة السمكية بالأسعار الجارية خلال ٢٠٠٠ ـــ ٢٠٠٧ .	٣٠
٦	تعداد السكان والتوزيع السكاني في دولة الإمارات لعام ٢٠٠٨ حسب كل إمارة من الإمارات السبع .	٣٧
٧	معدلات الخصوبة للمواطنين .	٣٨
٨	التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن والجنسية والجنس ٢٠٠٧ .	٣٩
٩	عدد السكان من عشر سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية .	٤٠
١٠	التوزيع النسبي للسكان (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية .	٤١
١١	قوة العمل ، السكان (١٥سنة فأكثر) ذوو النشاط الاقتصادي .	٤٢
١٢	نسبة مساهمة السكان في قوة العمل % .	٤٢
١٣	التوزيع النسبي للعاملين في سوق العمل الإماراتي حسب الجنسية ٢٠٠٥ .	٤٤
١٤	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس وطبقاً للحالة العلمية المهنية	٥٢
١٥	التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس طبقاً للنشاط الاقتصادي .	٥٤
١٦	دول مجلس التعاون الخليجي وفق معطيات كل منها .	١٠٥
١٧	المساعدات الخارجية للدول العربية من ٢٠٠٠م إلى ٢٠٠٨م .	١٣٤

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

قائمة الأشكـــال

رقم الشكل	المحتوى	الصفحة
١	خارطة دولة الإمارات العربية المتحدة .	ا
٢	معدل قيمة واردات الإمارات العربية المتحدة من المواد الغذائية سنوياً بالمليون دولار أمريكي للفترة من ٢٠٠٢ ـ ٢٠٠٦ .	٣١
٣	الوحدات الأساسية والمساعدة .	٥٩
٤	الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة ٢٠٠٨ ـ ٢٠٠٩ .	٧١
٥	آلية التعامل من الأحداث في الوحدات القرارية الصانعة للسياسة الخارجية الإماراتية .	٧٥
٦	نموذج الإدراك لهولستي .	٨٠

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الموقع الجيوسياسي

لدولة الامارات العربية المتحدة وأثره على السياسة الخارجية

الباحث : عبدالله عبدالرحمن بن ربيع الطنيجي

اشراف : الدكتور/ محمد عوض الهزايمة

الملخص

هدفت الدراسة إلى بيان أثرالموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في سياستها الخارجية ، وقد قامت الدراسة على فرضية رئيسية مفادها : أن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة ، وأن هذه السياسة ماهي إلا إستجابة لتلك التأثيرات المتأتية من الموقع الجغرافي ، هذا وقد استخدام الباحث المنهجين الوظيفي والتحليلي فالأول كان من أجل بيان الكيفية التي وظف فيها صانع القرار ا لإماراتي ايجابيات موقع بلاده ، وكيف سخر إمكانيات ذلك الموقع من أجل تفادي السلبيات التي افرزها الموقع ذاته ، وأما المنهج الثاني فكان للوقوف على كل الحيثيات المتعلقة بالموقع الجيوسياسي ، ومن ثم الوقوف على تبريرها وتفسيرها التبرير والتفسير الذي يزيلا اللبس والغموض.

ان هذه الدراسة أوصلت الباحث إلى عدة استنتاجات ، استوجبت هي الأخرى عدداً من التوصيات ، واما أهم هذه الاستنتاجات فهي : إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات ذ و أهمية استراتيجية واقتصادية ويلعب دوراً بارزاً في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية ، إضافة إلى أنه موقع ذو حساسية عالية ، كونه يقع بالمقربة من دولة ذات أطماع تاريخية ، وتنظر إليه بعدّه امتداد لمصالحها المتنوعة في الخليج العربي ، و إن المعطيات الجغرافية من موارد طبيعية في ذات الموقع ، تعدّ من أدوات السياسة الخارجية لدولة الامارات ، كما أن العمالة الوافدة تشكل محدداً من محددات السياسة الخارجية ، وتحمل معها من التأثيرات ما قد تلحق المخاطر على المجتمع الإماراتي ، مع ان صانع القرار لا ينكر الدور الذي تلعبه هذه الفئة في مجال التنمية داخل الدولة .

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

إن ما سبق من استنتاجات أوجبت عدة توصيات أهمها : ضرورة النهج الوحدوي في السياسة الخارجية على اعتبار الوحدة قوة ، انطلاقاً من مجلس التعاون الخليجي كنواة لبلوغ الوحدة العربية الكبرى ، إنهاء كل الصراعات والنزاعات العربية العربية ، والتي تكون دولة الإمارات العربية المتحدة طرفاً فيها كي تقطع الطريق على كل تدخل خارجي ، وضرورة تعزيز دور العمالة العربية على حساب العمالة الأجنبية الأخرى ، والاهتمام بالعنصر السكاني الوطني من الجوانب كافة ، لكي تأخذ دورها الحقيقي في التوجه التنموي الاماراتي ، والعمل على ضرورة توطين العامل التكنولوجي في دولة الإمارات ، والعمل على تخفيف الآثار السلبية للتبعية الغذائية الاماراتية للأسواق الغذائية العالمية ، وإعطاء المنتج العربي أولوية في الطلب لأنه يصب في صالح المجهود القومي العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

Geo-Political Location Of The United Arab Emirates

And Its Impact On Foreign Policy

Student : Abdullah Abdulrahman Bin Rabee Al- Tunaiji

Advisor : Mohammed Awad Al- Hazaimeh

Abstract

The purpose of this study is to demonstrate the influence of the geopolitical location of the United Arab Emirates on its foreign policy. The study is based on the main hypothesis that the geopolitical location of the United Arab Emirates has a significant influence on its foreign policy, and such policy is merely a response to the geographical location. The researcher has used the functional system and the analytical system. The former was used to demonstrate the manner by which the Emirati decision-maker has utilized the advantages of his homeland's location, and how he has used the potentialities of this location to evade the disadvantages ensued from it. The latter was used to recognize all considerations related to the geopolitical location, and then to explain and illustrate them in a way that elucidates any ambiguity.

The researcher has made a number of conclusions through this study with a number of recommendations, most important are: the geographical location of the United Arab Emirates is of strategic and economic importance that plays a prominent role in planning and implementing the foreign policy. Moreover, it is a very sensitive location due to its close vicinity to an ambitious state that considers that location as an extension to its various interests in the Persian Gulf. The natural resources in this location are considered foreign political instruments for the United Arab Emirates, and foreign workers constitute also a defining factor for the foreign policy with effects that may endanger the Emirati Society. However, the Emirati decision-maker does not deny the contribution of this category to the domestic development.

A number of recommendations ensued from the above-mentioned conclusions; most importantly are: consolidation is of utmost importance and a point of strength in the foreign policy that begins with the Gulf Cooperation Council and ends with the great Arab unity in order to end all Arab-Arab conflicts and disputes in which the United Arab Emirates take part, and which will lead to prevent any external intrusion. In addition, it's important to prefer the Arab workers on their foreign counterparts, and to pay attention to all aspects of the national demographic element in order to contribute to the Emirati developmental approach. As well as, to domesticate the technological element in the United Arab Emirates, to alleviate the

المنارة للاستشارات

www.manaraa.com

negative impacts of the Emirati food subordination to the world markets and to give priority to the Arab products, as this lies in the interest of the Arab national effort.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الأول :

الإطار العام للدراسة

إن الموقع الجيوسياسي لإي دولة من دول العالم ، ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة ، يؤثر سلباً أو إيجاباً في سياستها الخارجية ، ويكون هذا التأثير سلبيا في واحدة منها إذا كانت تلك الدولة تتمتع بموقع مغلق لايطل على بحار أو لديها شواطئ قصيرة لا تفي وحاجة الدولة ، وتقل بكثير عن حدودها البرية ، ويكون التأثير إيجابيا إذا كانت تلك الدولة تتمتع بموقع جغرافي مفتوح يطل على بحار وشواطئ طويلة ، من هنا لا بد من الوقوف على طبيعة الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، لنتمكن من معرفة إيجابيات هذا الموقع ومدى التأثير الذى يلعبه في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والوقوف على السلبيات أيضا لمعرفتها كونها تشكل محدداً من محددات هذه السياسة .

تشغل أراضي دولة الإمارات العربية المتحدة مساحة من الأرض تقدر بنحو ٧٧,٧٠٠كم٢(٣٠,٠٠٠ ميل٢) في القسم الشرقي من شبه الجزيرة العربية عند مدخل الخليج العربي ، وتحتضن أراضيها الساحل الجنوبي الغربي للخليج العربي في منطقة شعم في الشمال الشرقي ، وخور العديد (جنوب قطر) غربا ، ويطل ساحلها الشرقي على خليج عمان ، (أبو العينين ، ١٩٩٦ :٣٠) ، وأما عدد السكان فيبلغ (٥,٦٦٠,٠٠) وبذلك تكون الكثافة السكانية (٦٠ نسمة/ كيلومتر مربع) حسب تقديرات وزارة الاقتصاد لعام ٢٠٠٩م .

أما أراضي الدولة فتتشكل معظمها من الصحاري ولا سيما المناطق الغربية الداخلية ، وتتخلل تلك المناطق عدة واحات مشهورة ، أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها ، إذ تستغل المياه الجوفية التي تتوفر بفضل وجود جبل حفيت عن طريق شبكة ري تعرف باسم الأفلاج ، ومنها" محاضر ليوا "التي تقع على بعد ٢٠٠ كيلومتر إلى الغرب من العين وتضم الآن أكثر من ٦٠ قرية ، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتوفر فيها المياه الجوفية ، وتفتقر دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الأنهار الجارية ، وأما مناخها فشديد الحرارة بالصيف مع ارتفاع نسبة الرطوبة ، كما يلاحظ عموما وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة ، كما تتميز معظم سواحل الدولة كونها رملية باستثناء المنطقة الشمالية في رأس الخيمة التي تشكل سلسلة جبال حجر ، أما المياه الإقليمية فهي ضحلة عموماً ، وهذه سمة واضحة للقسم الأكبر من المساحة المغمورة في الخليج العربي ، وتتصف المياه الإقليمية للدولة بكثرة الشعب المرجانية ، التي وإن كانت موانع طبيعية تعيق الملاحة ، فإنها غنية بمحار (الصدف) اللؤلؤ الذي تشتهر به منطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخليج العربي ، وكان المصدر الرئيسي للدخل على مر العصور ، وتتبع الدولة المئات من الجزر المتناثرة في مياه الخليج منها ٢٠٠ جزيرة في (ابوظبي) أهمها جزيرة صير بني ياس . (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٠ –١١) .

وقد أوضحت الأبحاث التي أجريت حول تاريخ المنطقة وآثارها أن أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، كانت ولازالت همزة وصل في التجارة بين الشرق الأوسط وشبه القارة الهندية ، منذ عهود تعود إلى ٢٥٠٠ عام قبل الميلاد ، وهذا ماتشهده الآثار التي وجدت في المواقع الأثرية بدولة الإمارات ، والتي تعود أصلا إلى بلاد الرافدين ووادي السند ، والتي أعقبها العثور على بقايا من منتجات صينية ويونانية ورومانية ، وهذا يدلّ على المكانة الخاصة التي احتلتها الإمارات بالنسبة للطرق التجارية في العصور القديمة .

وعلى الرغم من أن طبيعة العلاقات التجارية قد تغيرت ، إلا أن الجغرافيا لم تتغير ، فالإمارات لاتزال مركزاً تجارياً متميزاً ، فهي تحتل موقعاً متقدماً على خريطة الاقتصاد العالمي ، وتلعب دوراً مهماً في ربط حركة التجارة العالمية بين منطقة الخليج والشرق ا لأوسط وآسيا وإفريقيا وأوروبا ، بالإضافة إلى ماسبق، فإن الثروات الطبيعية والسطحية تعد هبة السماء لهذه الدولة ، الأمر الذي يجعل الطلب عليها في كل بقاع العالم لاينفك أبداً ، ودولة الإمارات العربية المتحدة وهذه الحال ، قد أفادت منها في مسعاها الخارجي وهي ساعية لتحقيق اهد اف سياستها الخارجية المرسومة .

أهمية الدراســـــة :

تساعد الجغرافيا ، صانعي القرارات ومتخذي القرارت السياسية والعسكرية، على وضع تطلعات اقتصادية واجتماعية وسياسية وعسكرية لدولهم ، من شأنها تحقيق الأهداف والأماني والتطلعات الشعبية لدولهم ، بالإضافة إلى أن الجغرافيا السياسية تتناول قضايا حيوية واستراتيجية تهم الدول مثل نزاعات ورسم الحدود السياسية بين الدول . إن أهمية الجغرافية السياسية من ناحية السياسة الخارجية تنبع من الدور الذي تلعبه في تخطيط ال سياسة الخارجية وتنفيذها ، فهي قد تشكل محدداً أو محفزا لصانع القرار عند اتخاذ قراره السياسي ولايغفل القائمون عليها أهمية موقع بلادهم عند تخطيط وتنفيذ سياسة تلك البلاد الخارجية ، با لإضافة إلى أن أهمية الموقع الجغرافي يشكل معيناً تستمد السياسة الخارجية منه قدرا من أهدافها ووسائل تنفيذها ، كما يلعب الدور نفسه في التأثير على أفعال النخبة الحاكمة ، وإن كانت أهمية هذه التأثيرات تتوقف على إدراك تفسير هذا المتغير من قبل صانع القرار ، كما أن أهمية هذه الدراسة تنبع أيضا من تأثير الجغرافيا السياسية في تحديد أولويات صانع القرار عند التخطيط لسياسة بلاده الخارجية ، فعلى سبيل المثال لا الحصر نجد أن الدولة التي تقع في وسط جغرافي تسوده

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مشكلات سياسية ، لابد أن ينعكس على سياستها الخارجية تخطيطا وأهدافا وتنفيذا ، والدول التي تعيش على أرضها إثنيات مختلفة ومتعددة ، تعمل على إرضاء هذه الإثنيات حتى لا تدع مجالاً للدول الأخرى وخاصة القوية منها ، أن تمد يدها اليها وبحجة مساعدتها في سبيل نيل حقوقها ، فيؤدي ذلك عدم استقرار تلك البلدان التي تعيش فيها ، والدول التي تعيش إلى جوار دولة أقوى منها ، تعمل على الإسر اع في الدخول بمفاوضات لعقد اتفاقيات حسن جوار معها، من هنا تلعب الجغرافيا بشقيها الطبيعية والبشرية دوراً لايستهان به في مجال السياسة الخارجية ودولة الامارات العربية المتحدة ، شأنها شأن بقية البلدان في هذا التوجه ، لذا فإن االأهمية والحالة هذه تتجلى في توفير ما يلزم لصانع القرار من معلومات يحتاجها عند وضع البدائل وترجيح ا لأفضل منها عند اتخاذ قراره السياسي.

مشكلة الدراسة وأسئلتها :

تكمن مشكلة الدراسة : في مدى ما يتركه الموقع الجغرافي لدولة الامارات من تأثيرات في سياسة الدولة الخارجية ، وهي ساعية إلى تحقيق اهدافها بعامتها وخاصة العليا منها .

أسئلة الدراسة:

استوجبت مشكلة الدراسة عدة أسئلة وتسعى هذه الدراسة عنها هي :

١ – ما أهمية الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وماهي انعكاساته على السياسة الخارجية ؟

٢ – ما الموارد الطبيعية المتنوعة في الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربي ة ، وأثرها على السياسة الخارجية ؟

٣ – ما الجغرافيا البشرية (الديمغرافية) التي تعيش على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأثرها على السياسة الخارجية ؟

فرضية الدراسة :

تقوم هذه الدراسة على فرضية أساسية مفادها : أن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير كبير على السياسة الخارجية للدولة ، وإن السياسة الخارجية لدولة الإمارات ماهي إلا استجابة لتلك التأثيرات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أهداف الدراسة :

تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق ما يلي:

١ – التعريف بأهمية الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وأثره على السياسة الخارجية .

٢ – إبراز الموارد الطبيعية المتنوعة على الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات ، وأثر هذه الموارد على السياسة الخارجية .

٣ – بيان ديمغرافية دولة الإمارات العربية المتحدة وأثرها على السياسة الخارجية .

مصطلحات الدراسة ومفاهيمها : هناك مصطلحان في هذه الدراسة علينا إبراز ما يذهبان إليه ، وفي هذا السياق ، فإن هذه المصطلحات تتطلب تعريفا إجرائيا فقط وعلى النحو التالي :

الجغرافيا السياسية : لقد تناول أهل الاختصاص الجغرافيا السياسية ، بتعريفات كثيرة نختار منها ما يتفق مع أهداف دراستنا منها : حيث عرفت الجغرافيا السياسية :" بأنها هي العلم الذي يبحث في قوة الدولة ، وذلك عن طريق التوظيف للظواهر الجغرافية و التقنية لتكون في خدمة مبادئ السياسة التي ترتكز عليها الدولة ، بغية إضفاء القدر الأكبر والممكن عليها من االقوة لتكون عاملاً مؤثرا في الساحة الدولية" (الجباوي ،١٩٩٠ :٤) ، كما عرفت :" بأنها هي دراسة الأقاليم السياسية التي ينقسم اليها سطح الأرض كظاهرة من ظاهرات سطحها "(الديب ، ١٩٧٨: ٢٤) ، وقيل فيها : " بأنها القوة المؤثرة في حياة الإنسان السلوكية والمعاشية ومختلف الأنشطة بسبب الموقع الجغرا سياسي الذي يحيط بدولته"(الحريري ، ١٩٩٣ : ١٤) ، واستنادا لما سبق من تعريفات الجغرافيا السياسية فإن الباحث يرى الجغرافيا السياسية هي : العلم الذي يبحث في كل معطيات الموقع الجغرافية طبيعية وبشرية ، وتلعب دوراً مؤثراً سلبياً كان أو ايجابياً في سياسة الدولة.

السياسة الخارجية : اختلف أهل الاختصاص فيما بينهم في تعريف السياسة الخارجية ، كون كل منهم نظر إليها من جانب يختلف عن جانب الآخر هذا من جهة ، وكونها تعكس معاني مختلفة لأشخاص يختلفون فلسفيا وأكاديميا عن بعضهم بعضا من جهة أخرى ، فقد عرّفهاالرمضاني أنها : " مجموعة النوايا التي تدفع بالدول إلى نمط معين من السلوك ، أو هي مجموعة الخطط لما يجب أن يعمل به خارج حدود الدول "(الرمضاني ،١٩٩١ :٢٥-٢٦) ، وعرّفها سليم ، بقوله : (هي برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثلون الرسميون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محددة في المحيط الدولي)(سليم ،١٩٨٤: ١٦) ، وعرّفها الهزايمة بأنها :"مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى ومن ثم الانطلاق نحو الأهداف الأخرى "(الهزايمه ،١٩٩٤ :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٣) ، ومن خلال ما سبق فإن الباحث يرى بأن السياسة الخارجية : " كل عمل أو إجراء تقوم به الدولة خارج حدودها في البيئة الدولية ، وهي ساعية لتحقيق أهدافها ، أو لتوقي مايمكن أن يضر بها ، أوعلى الأقل لتخفيف أضراره " ، لذا فإننا سوف نعدّ كل سلوك أو إجراء أو فعل له علاقة بدولة الامارات العربية المتحدة خارج حدودها عملاً من اعمال السياسة الخارجية .

حدود الدراسة : إن حدود الدراسة تتمثل بما يلي:

- الحدود الزمنية : تغطي الدراسة الفترة ما بين ٢٠٠٩ – ٢٠١٠.
- الحدود الجغرافية : تغطي الدراسة تلك البقعة الجغرافية التي تغطيها دو لة الإمارات العربية المتحدة.
- الحدود البشرية: تتناول الدراسة سكان دولة الإمارات العربية المتحدة ، وأولئك الذين يقعون تحت تأثير السلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة سلباً أو إيجا باً ، بفضل تأثير العوامل الجيوسياسي لدولة الإمارات .

الإطار النظري للدراسة :

تكون الجغرافيا الطبيعية والجغرافيا البشرية علم الجغرافيا ، وتندرج الجغرافيا السياسية تحت لواء الجغرافيا البشرية التي تتكون بدورها من أربعة فروع هي : جغرافية السكان ، وجغرافية السكن ، والجغرافيا الاقتصادية ، وأخيراً الجغرافيا السياسية ، ويتفرع عن هذه الأخيرة الجغرافيا العسكرية ، وجغرافيا الانتخابات ، وتتناول الجغرافيا السياسية كل العوامل الطبيعية التي تنبع من الموقع الجغرافي ، والتي بدورها تتفاعل مع كل المظاهر البشرية السياسية على سطح ذلك الموقع وتتعداها إلى خارج إطاره ، فينتج عن هذا التفاعل ظاهرات سياسية متباينة تتناولها الجغرافيا السياسية بالدراسة والتحليل (الحريري ، ١٩٩٣ :٣) الأمر الذي جعل اهتمام الجغرافيين في بداية القرن العشرين يولون اهتماماً كبيراً بعلاقة الجغرافيا السياسية بقوة الدولة ومن هؤلاء معظم العلماء الألمان و(سبيكمان) ، ومن ثم ظهرت مجدداً دراسات " الجيوبوليتيكا " الضيقة ، فعلم الجيوبوليتيكا يركز على مبدأ أن لكل حيز أرض محدودة المعالم ، لها أهمية نسبية في تحديد وإبراز مغزى النظام السياسي العالمي (الجباوي ، ١٩٩٠ : ٦٠) ، من هنا كانت العلاقة المتبادلة ما بين الحيز الجغرافي ، أو رقعة الدولة الأرضية التي تقوم عليها ، أوالتي تطمع في مد سلطتها السياسية والعسكرية على أرض مجاورة لها ، وبين الإتجاهات السياسية التي رسمتها لنفسها ، بأن تصبح دولة قوية ، وذلك من خلال فهمها للعوامل الجغرافية في هذه الأرض .

إن اول من استخدم مصطلح الجغرافيا السياسية العالم السويـــدي (رودلف كجيلي ـــ ن) (١٨٦٤–١٩٢٢ م) ، ثم تبعه علماء لكوّسوا معظم دراساتهم لبحث العلاقة بين الإنسان والطبيعة ، وتناولوا علاقة الحضارة بالمناخ والطوبوغرافية والموارد الطبيعية ، فكثير ما تعزى نشأ ة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحضارات وتطورها إلى ظروف مناخية موائمة ، وان العقل البشري منهمك في صراع لاحدود له لامتلاك مجال حيوي يعزز قوة الدولة التي ينتمي لها ذلك العقل (دوارتي ، ١٩٨٥ : ٤٩) ، وانطلاقاً من ذلك فقد ذهب البعض إلى القول :إن الجغرافيا السياسية كلّهاتقوم على العلاقة بين الظواهر السياسية والمقومات الجغرافية التي تكتنزها البقعة الجغرافية التي يعيش عليها الإنسان ، ولما كانت الدولة كائنا سياسيا يتأثر بالظواهر السياسية داخل وخارج إطارها الجغرافي ، والمقومات الجغرافية التي تمتلكها ، فهي بالحالة هذه تقع بين حالتين حالة تأثر وحالة تأثير ، من هنا فسياستها الخارجية لاتبقى على وتيرة واحدة ، بل تتغير وتتبدل تبعاً لقوة درجات تلك الحالات .

إن الموقع الجغرافي بإيجابياته وسلبياته يشكل المعين الذي بدوره يؤثر في السياسة الخارجية لدولة الموقع ، فإما يكون عاملاً مساعداً لصانع القرار في اتخاذ القرار ا لمناسب والذي به يحقق الهدف المناسب ، أو يكون محدداً يجعل مساحة المناورة أمام صانع القرار محدودة جداً في هذا المجال ، لذلك إن السياسة لأي دولة من دول العالم ومن ضمنها دولة الإمارات العربية المتحدة ، وعطفاًعلى ماسبق ، تتأثر سياستها الخارجية بعدة عوامل تنبعث من موقعها الجغرافي ، وهذه العوامل بلا شك تختلف باختلاف الأوقات ، ودراسة هذه العوامل بلا شك أساسية ، إذ انها توفر قاعدة أساسية لبلورة أهداف الدولة الخارجية ، ومن ثم إبراز الوسائل التي يمكن من خلالها تحقق أهدافها المرسومة .

إن هذه العوامل والمتمثلة بـــ : الموقع الجغرافي والسكان والموارد الطبيعية ، والقوة العسكرية ، والنظام الداخلي للدولة ، والتي توفرها الجغرافيا السياسية تلعب دوراً لا يخفى على أحد في السياسة الخارجية ونحن بصدد دراسة السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، كون دولة الإمارات تقع على الجانب الشرقي للوطن العربي ، وهناك مايمكن قوله بوجود حساسية بين هذه الدولة وبعض دول الجوار ، أضف إلى أن هناك ظاهرة اجتماعية سياسية اقتصادية أخذت تمتد على أرض دولة الإمارات تتعلق بالعمالة الوافدة ، إذ شهدت دولة الإمارات العربية المتحدة نشاطا ملحوظا في إعداد العمالة الوافدة منذ استقلالها ١٩٧١، بسبب تدفق العوائد النفطية والتي أدت إلى إثراء اقتصادها ، ولهذا ارتفعت هجرة الأيدي العاملة لاستخدامها في عملية التنمية الشاملة ، وأصبح حجم هذه العمالة من الضخامة مايجعل سكان دولة الإمارات العربية خليطا من عدة جنسيات ، وأضحت بدورها تشكل الغالبية العظمى لقوة العمل ، وهيمنة العمالة الأجنبية ليست فقط على هيكل القوى العاملة ، وإنما على النسبة الإجمالية لعدد السكان بدولة الإمارات ، وتعد ضخامة عدد العمالة الوافدة بالمقارنة مع عدد المواطنين المحدود من أهم المشاكل الاجتماعية التي لها تأثي ر سلبي على السياسة الخارجية لدولة الإمارات (العلكيم ،١٩٩٣ :٧٠-٧١) .

إن أهم الأهداف التي تنظر إليه الدول وتلقي بها على عاتق سياستها الخارجية وأهمها : المحافظة على استقلالها وأمنها أولاً ، وحماية مصالحها الاقتصادية ثانياً ، ومنحها المكانة بين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الدول ، ولتحقيق هذه الأهداف فإن السياسة الخارجية بدورها تلقي هذه الأهداف على الأجهزة المسؤولة عن السياسة الخارجية في الدولة لتضطلع بمسؤولية صنع هذه السياسة .

إن قوة السياسة الخارجية تتأتى في واحدة منها وأهمها قوة الموقع الجغرافي من ناحية استراتيجية ، وتوافر الموارد الطبيعية والانسجام بين السكان ، ومن شرعية نظام الحكم في دولة ، ونحن في هذا الصدد ، معنيون بالوقوف على الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات ، وتأثيراته على السياسة الخارجية بالدراسة والتحليل وصولاً إلى تحقيق أهداف الدراسة المرسومة .

الدراسات السابقة:

هناك عدد كبير من الدراسات التي تناولت السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بطريقة مباشرة وأخرى غير مباشرة وسنتعرض لأهم هذه الدراسات.

دراسة ابراهيم (١٩٨٤) ، والموسومة بـــ : (الخليج والوطن العربي) وقد هدفت هذه الدراسة إلى تسليط الضوء على دول الخليج العربي والوطن العربي معا ، مع إعطاء خصوصية لدولة الإمارات العربية المتحدة من حيث الأهمية الجغرافية والاقتصادية ، ودور دول الخليج العربي الفاعل في المنطقة ، وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات ، أهمها : أن موقع دول الخليج العربي موقع حساس في مجال السياسة الدولية ، بسبب ما يزخر به الخليج من خيرات و تعدُ محط انظار الأعداء ، وأن دول الخليج العربي تعلب دورا ذا أهمية في مجال السياسة الدولية ، ومن أهم توصيات هذه الدراسة : ضرورة العمل على وحدة دول مجلس الخليج العربي لتكون قوة في مواجهة الأعداء الطامعين ، والتركيز على ضرورة استثمار الخيرات العربية عربيا ، واستقدام عمالة عربية أكثر حتى لا تستعلي الأقليات الاخرى على الجنس العربي.

دراسة زاده (١٩٩٦) ، والموسومة بـــ : (العلاقات العربية الإيرانية : الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل) ، هدفت هذه الدراسة إلى بيان الواقع الذي عليه العلاقات العربية الإيرانية وما يمكن أن تكون عليه في المستقبل نتيجة حساسية علاقات الجوار ، وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها :أن العلاقات العربية – الإيرانية لا تستقر على حال ، وأنها تتأثر بسبب احتلال إيران للجزر العربية ، وأن هذه العلاقات تتأثر بواقع السياسات الدولية وأطماع الدول ذات المصالح بالمنطقة ، وأما توصيات الدراسة ، فقد قامت على أساس اللجوء إلى لغة الحوار وسيلة مه مَة في نزع فتيل التوتر من هذه العلاقات ، وإبقاء باب المندب مفتوحاً وعدم تأثره بالعلاقات بين الدول التي تقع على جانبي الخليج من خلال هيئة تتكون من الدول التي تتأثر في حالة إغلاقه .

دراسة ابوالعينين (١٩٩٦) ، والموسومة بـــ : (دولة الإمارات العربية المتحدة دراسات وبحوث جغرافية) ، وقد هدفت الدراسة إلى تسليط الضوء على الجغرافيا الطبيعية لأراضي الد ولة ومراحل تكوينها ، وموقع الدولة ومؤثراته الجغرافية والأقاليم التضاريسية للدولة ، والأقاليم

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المناخية فيها ونباتاتها الطبيعية ، وخلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن الموارد الطبيعية التي يكتنفها هذا المسرح مع نشاط إنسان الإمارات الفاعل في مجتمعه هي بمثابة القواعد الأساسية ، والرواسي الراسخة التي تدعم هذا التقدم ، وتسهم في تحقيق استمرار عملية التطور ، وتدفع عملية النمو الإقتصادي ، وتحقق التنمية الشاملة لدولة الإمارات ، وأما أهم التوصيات : ضرورة التحليل الكارتوجرافي ، وتفسير الصور الجوية والمرئيات الفضائية بنية الوصول إلى نتائج جادة لها أهميتها في هذا الشأن .

دراسة العجيلي (٢٠٠٠) ، والموسومة بـــ : (دولة الإمارات العربية المتحدة دراسة في الجغرافيا السياسية : دراسات استراتيجية ٤٥) ، هدفت الدراسة إلى تقييم الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة في ضوء المعطيات الجغرافية التي تؤثر في الوزن الدولي والمستقبل الجيوسياسي لهذه الدولة ، وقد توصل الباحث إلى الاستنتاجات التالية : إن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات ذو اهمية في الإستراتيجية الإقليمية والدولية ، كما أن الموقع الجيوسياسي يتمتع بتفوق نسبي عن تلك المواقع الجيوسياسية لبعض دول مجلس التعاون الخليجي العربي وهذه الاستنتاجات استوجبت التوصيات التالية : إن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات بحاجة إلى قوة عسكرية تتمتع بتفوق في العدة والعتاد للمحافظة على هذه الأهمية ، وأن الموقع الجيوسياسي يمكن استثماره لصالح دول مجلس التعاون للخليج العربي على الصعيد المحلي والعربي والدولي إذا تمّ استثمار ذلك الموقع .

دراسة عبدالله (٢٠٠١) ، والمعنونة بـــ: (المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة) ، وقد تناولت الدراسة بالوصف والتحليل تلك الاستجابات التي قامت بها السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، التي اتضح أنها وبعد مرور ثلاثة عقود على قيامها دولة اتحادية ، ترتبط بالعالم الخارجي بكل أشكال الارتباطات وتتفاعل مع دول العالم على المستويات كافة ، وتقيم علاقات سياسية واقتصادية وثقافية واسعة ومتشعبة مع الدول القريبة والبعيدة ، وخلصت الدراسة إلى : أن دولة الإمارات العربية المتحدة تجاوزت حالة الانغلاق النسبي على نفسها ، وتمكنت من تحقيق هدف ولو الحد الأدنى المتمثل في الحفاظ على كيانها الوطني وحماية استقلالها السياسي ، وصد أكبر قدر من الضغوطات ، والتهديدات الخارجية التي تعرضت لها خلال الفترة التأسيسية الأولى للدولة ، وأهم الاستنتاجات لهذه الدراسة : فقد أوضحت أن دولة الإمارات العربية المتحدة اتبعت على وجه العموم سياسة خارجية نشطة ومنفتحة ، تمزج بين المبادرات والاستجابات في تعاملها مع التطورات والمستجدات الخارجية ، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، هي : أن تتصرف دولة الإمارات العربية المتحدة في المجال الخارجي من وحي مصلحتها الخاصة أولاً ومصلحة الدول الخليجية ثانياً والدول العربية فيما بعد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دراسة عبيد (٢٠٠٤) ، والموسومة بـــ : (السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق) ، وقد هدف الباحث إلى التعريف بكل جوانب السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وركز على التعريف بالسياسة الخارجية بشكل عام ، وسياسة دولة الإمارات العربية المتحدة بشكل خاص ودور الوزارة في صناعة القرار الخارجي ، هذا وقد خلصت الدراسة إلى عدة استنتاجات أهمها : أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ارتكزت على قاعدة صلبة ناتجة عن الاستقرار الداخلي في الدولة ، وفي سعيها الخارجي حيث وضعت كل إمكانياتها لبلوغ أهداف الدولة، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، هي : ضرورة التركيز والاهتمام على منطقة الخليج العربي أولاً ، ومنطقة المشرق العربي ثانياً ، وبقية الوطن العربي ثم الدائرة الدولية خروجاً من الدائرة القطرية وهذا ما يتطلب الأمر ، كون دائرة العلاقات الدبلوماسية لدولة الإمارات العربية المتحدة منسقة.

دراسة ابوالشيح(٢٠٠٥) ، والموسومة بـــ: (نمط الإمكانات في النظام الإقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ١٩٧١-١٩٩٧) ، هدفت الدراسةإلى بيان مدى التغيير في نمط الإمكانات للدول الخليجية ، ودول الإقليم الجغرافي خلال المراحل الزمنية التي مرت بها تلك الدول ، وتسليط الضوء على قدرة دولة الإمارات في انتهاج سياسة خارجية مستقلة في ظل التغيرات التي تصيب نمط الإمكانيات في هذا النظام ،والاستنتاجات التي توصلت إليها الدراسة هي : أن الدول تختلف من حيث الإمكانيات والقدرات المالية والعسكرية ، والتوجهات والأهداف الخارجية ودولة الإمارات واحدة من تلك الدول ، وخلصت الدراسة إلى أن دراسة النظام الإقليمي يمكن دراسته من عدة جوانب وفقاً للإمكانيات ومستوى القوة في النظام الإقليمي.

دراسة عبيد (٢٠٠٧) ، والموسومة بـــ: (دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠ – ٢٠٠٥) ، فقد هدف الباحث في دراسته الهيئة للدولة وانعكاساتها على دول مجلس التعاون وسياسات القوى الكبرى تجاه منطقة الخليج وتأثيراتها في دول مجلس التعاون الخليجي ، ودراسة النظم السياسية في دول مجلس التعاون الخليجي ، والتطورات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في دول مجلس التعاون وا لتحديات التي تواجه دول مجلس التعاون وسبل تجاوزها ، وخلصت إلى أنه : على الرغم من قدرة دول مجلس التعاون الخليجي على التكيف إلى حد ما مع المتغيرات الدولية الداخلية ، بأوجه متباينة بين دولة وأخرى ، فإن هذه الدول مازالت تواجه تحديات حقيقية ، ومن أهم التوصيات ال تي توصل إليها الباحث هي : أن هذه التحديات التي تواجه دول مجلس التعاون الخليجي والمتمثلة بضغوط خارجية قوية ومطالب داخلية متزايدة ، تتطلب المزيد من الجهد والتعاون والتنسيق في علاقات هذه الدول ومواقفها الخارجية ، ولتعزيز ذلك ، فإن على دول المجلس أن تسعى سعياً جاداً إلى إقامة نوع من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النظام الفيدرالي أو الكونفدرالي فيما بينها ، وإلى تطوير سياسي واقتصادي واجتماعي في بغيتها السياسية لمواكبة المتغيرات الدولية.

دراسة بن سعيد (٢٠٠٨) ، والموسومة بـــ : (البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ،١٩٩٠ – ٢٠٠٣) ، فقد تناول الباحث تحليل البعد العربي في السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، والتعرف إلى العوامل المؤثرة في هذه السياسة ، وبيان آليات صنع القرار لهذه السياسة خارجياً وتوضيح أهدافها ووسائل تحقيقها وتوجهاتها نحو التجمعات الخليجية والعربية والإقليمية، وخلصت الدراسة إلى أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة تتسم ببعد عربي أكثر من أي بعد آخر، وهذا البعد يحتل مرتبة الصدارة في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، وأهم التوصيات التي توصل إليها الباحث ، هي : إقرار الاندماج في الاقتصاد العالمي ، والانفتاح على دول العالم في كل المجالات وهذه من أهم القرارات الاستراتيجية التي اتخذتها الدولة الاتحادية لا سيما أنه قد جلب للإمارات مكاسب ونجاحات عديدة.

دراسة سويد وآخرون (٢٠٠٨) ، والموسومة بـــ: (الإمارات وبعدها العربي) ، وقد هدفت الدراسة تسليط الضوء على الأبعاد المختلفة التي تربط الإمارات بالبعد القومي العربي ، وذلك بتناول عدة جوانب تشمل كل العوامل القومية لـلأمة العربية ، وقد استنتج الباحثون عدة استنتاجات ، أهمها : أن كل العوامل القومية متمثلة في دولة الإمارات العربيةِ المتحدة ، وأن دولة الإمارات العربية المتحدة بدورها تراعي كل ما هو قومي ،وأن دولة الإمارات العربية تؤصل كل ما لديها بالتراث العربي ،وأهم التوصيات التي خلصت إليها الدراسة ، هي : ضرورة تكريس الأبعاد القومية في فكر النشء ، بالإضافة إلى ضرورة رعاية الأبعاد القومية في صفوف الكبار ، ودعم وتحفيز كل ما من شأنه يعزز هذه الأبعاد .

ومن خلال ما سبق من الدراسات السابقة ، فإن هذه الدراسة معنية بتناول ما لم تتناوله تلك الدراسات، وتلك التي أغفلتها وهي :

١ – أن الدراسات السابقة أغفلت أهمية الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة و لم تتناوله بالدراسة من الناحية السياسية وتأثيراتها على السلوك الخارجي للدولة .

٢ – أن الدراسات السابقة لم تتناول طبيعة الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة من الناحية السياسية وأثره على السلوك الخارجي للدولة.

٣ – أن الدراسات السابقة لم تتناول الثروة الباطنية والسطحية لجغرافية دولة الإمارات وتأثيراتها السياسية في المجال الخارجي للدولة .

٤ – أن الدراسات السابقة أغلفت تناول البعد الإثني الديموغرافي ودافعه الوجودي على أرض دولة الإمارات وأثر ذلك على القرار السياسي الخارجي والداخلي للدولة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن ما سبق يجعل دافعية لدراستنا هذه والموسومة بـــ : (الموقع الجيو سياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وأثره على السياسة الخارجية ، وذلك من أجل بيان ماللموقع الجغرافي وماعليه في مجال السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة .

منهجية الدراسة :

سيتم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الوظيفي والتحليلي، فالأول يهتم بدراسة الدولة ، والأسباب المؤدية لاستمرارها محلياً وإقليمياً ودولياً ، وما أثر العوامل الجغرافية الطبيعية ، كالتضاريس والمناخ ، وأيضاً أثر تعدد القوميات داخل حدودها السياسية على ت وجهات الدولة السياسية ، وعلى أنماط العمران والإفادة من موارد الدولة وتطويرها ونموها في المجالات الاقتصادية ، كما يتم دراسة أثر العوامل الجغرافية على المشكلات التي تعاني منها الدولة مع دولة الجوار الجغرافي التي تحيط لها . أي أن المنهج الوظيفي يدرس أكثر من د راسة تطورالدولة وتركيبها ، إلى الوقوف على الكيفية التي وظف بها صانع القرار ايجابيات الموقع لصالح تحقيق أهداف سياسة بلاده الخارجية ، وأما المنهج الثاني فإنه يهتم بالوقوف على الحيثيات المتعلقة بالموقع الجغرافي وتفسيرها وتبريرها التبرير والتفسير الذي يزيل اللبس والغموض .

وأما تقسيم الدراسة سيتم تناولها في خمسة فصول ويتناول الفصل ا لأخير منها الخاتمة وتتضمن الاستنتاجات والتوصيات التي توصل اليها الباحث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثاني :

المعطيات الجغرافية لدولة الإمارات العربية المتحدة

مما لاشك فيه أن السلوك الخارجي لأي دولة من الدول يتأثر بجملة من العوامل ، وتنقسم بدورها الى عوامل مادية دائمة التأثير وفي مقدم ة هذه العوامل الموقع الجغرافي للدولة ومايمتلكه من موارد سواء كانت سطحية أ و باطنية ، وعوامل أقل ديمومة تتمثل بالمنشآت الصناع ية المتعددة الاغراض سواء كانت عسكرية أو مدنية ، والى جانبها عوامل انسانية ، وهذه العوامل تنقسم بدورها الى جانبين : جانب كمي ويتعلق بالسكان الذين يعيشون على ظهر ذلك الموقع ، وجانب نوعي ويتعلق بالقيادة السياسية وماتحمله من فكر وهو ما يسمّى عقائدية هذه النخبة القيادة وا لإعلام ، وهذه جميعا تمثل القوة القومية التى تلعب دورا كبيرا في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية لتلك الدولة ، فالدولة التى تمتلك متطلبات القوة يكون بمقدورها التأثير في السلوك الخارجي للدول الاخرى بالكيفية التى تخدم أغراضها ، فالموقع الجغرافي بكافة جوانبه ومايحويه يؤدي دورا ي كون إيجابيا أوسلبيا ينعكس على الأداء السياسي الخارجي للدولة (صعب ، ١٩٦٦ : ٣٣) .

لذا فللجغرافيا والحالة هذه تنزع لتمثل جانبين مهمين يندمجان معا لتشكيل هذا العامل وهما : الجغرافيا الطبيعية وتتعلق بـــ :الموقع الجغرافي والمساحة والمناخ والموارد الاقتص ادية الطبيعية ، وأما الجانب الآخر فهو الجغرافيا البشرية وعلاقة بالتعداد السكاني وفئاتهم من حيث الجنس والتعليم والديانة والتكوين الإثني ، والهجرة الداخلية والخارجية والهجرة العكسية (الأجنبية) ، وماطرأ على المجتمع السكاني من حيث الفئات الخارجية ، إن معطيات الجغرافية الطبيعية لأي دولة من الدول تعد من أهم المدخلات الاساسية المؤثرة في السياسية الخارجية وهي متلازمة مع معطيات الجغرافية البشرية لتلك الدولة ، وهذا ما نلاحظه في الموقع ، ففي مجال الاقتصاد مثلا : نجد الصحارى تعد عاملا من عوامل الطرد السكاني وفي الوقت الذي يفجر ا لإنسان ثروات اقتصادية في قلب تلك الصحارى كالبترول مثلاً ، تتحول عندها إلى عامل جذب سكاني ، وفي مجال الحروب يعدّ علماء السياسات العسكرية أن وراء أي حرب تقف فكرتان متصلتان اتصالا وثيقا هما : الإقليم وهو الأرض المتنازع عليها ،والسكان ومنهم الجيش الذي يدافع عنها (عبدالوهاب ، د.ت : ١٢٤) ، ولتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتاوله من خلال مبحثين رئيسيين هما :

المبحث الأول : معطيات الجغرافية الطبيعية.

المبحث الثاني : معطيات الجغرافية البشرية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الاول :

معطيات الجغرافية الطبيعية

لا يغفل صناع القرار وخاصة القائمون منهم على تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية في أي بلد من البلدان ، المعطيات الجغرافية الطبيعية لدو لهم، كونها تلعب دورا مهمّا وبارزا في طبيعة القرارات التى ستتخذ ، فالدولة التي تقع على بحر سواحله طويلة ، تتمتع بميزات كبيرة تصب في مصلحتها ، خلاف الدولة المحرومة من السواحل البحرية ، والدولة التي تمتلك الكثير من الموارد الطبيعية تستطيع استثمار تلك الموارد وعوائدها في تحقيق أهدافها ، خلاف تلك الدول المحرومة منها. وهكذا و يجدر بنا عدم المبالغة في تصوير قوة ال تأثير الجغرافي على قرارات السياسة الخارجية، كما ذهب مؤسس علم الجغرافيا السياسية (ماكيندر) إلى حد الادعاء: (بأنه من يتحكم في إقليم مشرق أوروبا فإنه يتحكم في جزيرة العالم ، ويقصد بها قارات اوروبا وآسيا و أفريقيا ، ومن يتحكم في هذه الجزيرة يتحكم في العالم كله) (مقلد،١٩٧٩: ١٧٤) .

إن هذا القول لايقلل من أهمية العوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية ، الذي يعدّ الموقع الجغرافي واحدا منها ، فعلى الرغم من نتائج الثورة التقني ة في عالم الاتصالات وتطوير الأسلحة المختلفة ، كل ذلك لم يلغ أثر الموقع في السياسة الخارجيه، ولم يفقده جميع دلالاته المهمة ، نظرا كون بعض المصالح والأهداف الوطنية تتحدد على أساس اعتبارات جغرافية بحته ، وهذا يؤكد استمرارية تأثير الموقع الجغرافي في سلوك صناع القرار السياسي بغض النظر عن الدور الذي يلعبه الموقع الجغرافي سلبيا كان أو إيجابيا.

وسعيا منا وراء تحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناوله في مطلبين هما :

المطلب الأول:المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي .

المطلب الثاني:معطيات الموقع من الموارد الطبيعية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول :

المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي

عند الحديث **عن** الموقع الجغرافي لأي دولة من الدول في مجال السياسة الخارجية يتبادر للذهن المميزات التى يتمتع بها الموقع الجغرافي وتأثيراته ، وما يتملكه ذلك الموقع من موارد طبيعية تعطى القوة لصانع القرار السياسي عند تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية ، كونها توفر البدائل لصانع القرار ، وهذا ما يسعى إليه . إضافة إلى انها تدفعه إلى تبني توجهات خاصة تستمد من الموقع الجغرافي كل مقوماتها ، وتتفاوت درجة تأثير الموقع الجغرافي تبعا للقيمة الفعلية لذلك الموقع ، والتى بدورها تتغير قيمتها نتيجة العوامل والظرو ف ، فمثلا بعد شق قناة السويس اكتسبت مواقع جديدة في العالم قيمة اكبر مما كانت عليه ، كما افتقدت مواقع أخرى من قيمتها الكثير ، ومع استخراج النفط اصبح لمضيق هرمز قيمة أكبر وفي الوقت الذي ينفد به النفط من تلك المنطقة من أي وقت مضى بلا شك ان قيمة المواقع الجغرافـية التى تقع في المنطقة الشرقية من منطقة الخليج تفقد من قيمتها الكثير ، وعند الحديث عن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإننا والحالة هذه وسعيا منا نحو تحقيق أهداف المطلب سنتناوله من خلال فقرتين رئيسيتين هما :

أولا : واقع الموقع الجغرافي للدولة .

ثانيا: الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي .

اولا: الواقع الجغرافي للدولة : إن المواقع الجغرافية لكل الدول العربية قاطبة ، رسمت حدودها من قبل جهات أخرى خارج الوطن العربي ، ولا حول ولا قوة للعرب في ذلك ، فالوطن العربي لم يكن بين أجزائه يوما من الأيام حدود وسياسة مرسومة ودول قطرية معهودة ، وعندما جاء الاستعمار رسم الحدود في مكاتب وزارات خارجيته ، وجاء للوطن العربي غازيا عمل على تنفيذ ما قد رسمه في يوم غابت فيه القوة العربية ، وفي وقت وصل به الفكر العربي إلى حالة شديدة من التردي ، فأصبح الموقع الجغرافي عاملا سلبيا في كثير من سياسات الدول العربية القطرية ، كما أصبح قيداً يقيد تلك السياسات لكون الموقع الجغرافي عاملا مؤثرا و مهمّا في سياسة الدول ، لتأثيره على اتجاهات السكان ، وبالتالي على السلوك السياسي للدولة ، وكذلك علاقتها بغيرها من الدول ، وفي هذا التوجه لا بدّ من التعرف إلى طبيعة الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، لمعرفة مدى تأثيره في السياسة الخارجيه لهذه الدولة سلبيا كان أ و إيجابيا ، ولا بد من تقسيم ذلك إلى عدة فقرات لتنظيم عملية البحث وصولا للاهداف التى يراد الوصول إليها وهذه الفقرات هي :

ا – فلكية الموقع الجغرافي : ذهب منظرو الجغرافيا السياسية إلى أن تحديد الموقع الجغرافي من الناحية الفلكية له اهمية بمكان نسبية لاي دولة من الدول، وجعلوا من التحديد الحسابي بالنسبة لخطوط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العرض أهم من خطوط الطول ، وذلك لعدة إعتبارات هي الأخرى مهمة ، تكون درجات العرض فيتشكل عندها المناخ بوجه عام ، والمناخ يحدد بدوره النشاط البشري إلى حد كبير من حيث توزيع السكان وحرفهم وشكلهم والوانهم وطباعهم ومزاجهم ، في حين ان خطوط الطول في الغالب تحدد الزمن (غلبي،١٩٨٩ :٢٣٤).إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية يقع فلكيا بين خطي طول ٥١ و٥٦ شرقا ودائرتي عرض ٢٢و ٢٦,٥ شمالا، ويكاد خط السرطان يفصل أراضي الدولة إلى قسمين أحدهما شمالي يطل بواصله على الخليج العربي وخليج عمان ، والآخر جنوبي تشترك حدوده السياسية البريةِ مع كل من المملكة العربية السعوديةِ وسلطنة عمان . وهي بهذا التمديد يتأثر مناخها بالظروف التى تلف الموقع بسبب خطي الطول ، فيغلب عليه الطابع الصحراوي في معظم المناطق التى تكون الموقع الجغرافي ، باستثناء ما نسبته ٢% من المساحة الكلية لدولة الإمارات ، وهذا الطابع الصحراوي يمتاز بقلة كمية الأمطار التى تتساقط على الموقع(ابو العينين، ١٩٩٦:٣٠) ، وهذا يفسره وقوع دولة الإمارات في العروض المدارية وخلو معظم أجزائها من نطاقات جبلية كبيرة من نوع جبال أطلس في المغرب العربي ، ووقوعها في منطقة تتشكل فيها الرياح حتى بدورها تؤدي إلى عواصف رملية تنتقل فيها جبال من الرمال ما تلبث حتى تغير سطح الارض وذلك بانتقال هذه الجبال مرة أخرى إلى مناطق أخرى . لذلك نرى أن الزراعة في دولة الإمارات تعتمد اعتمادا شبه كلي على المياه الجوفية التى تعاني هي الأخرى تناقضا شديدا وخطيرا في منسوبها وفي بعض المناطق تعتمد على مياه التحلية وه ذه ذات تكلفة عالية الأمر الذي تعمل الدولة لتوفير ذلك للشرب لكن هناك تجاوزات يقوم بها الناس لصالح الزراعة ، أضف إلى أن المياه الجوفيةِ تعاني من ارتفاع نسبة الملوحة فيها، وقد أدرك صانع القرار في دولة الامارات العربية المتحدة ، اهمية هذه المشكلة التى تحف الزراعة وخطورتها مما جعل ذلك كابوسا يؤرقه عند اتخاذ القرار ، وهذه المشكلة ذاتها شكلت قيدا من القيود التى لا يستطيع صانع القرار تجاهلها ، كونها تضع على كاهله ضرورة السعي لدى أسواق الغذاء العربية والعالمية لتأمين القوت الاستهلاكي لشعب دولة الإمارات ، وهذا يتطلب رفع قيمة فاتورة الاستيراد والتى تكون في العادة بالعملة الصعبة.

ب – المساحة : تعدّ المساحة أحد العناصر الأساسية في الجغرافيا السياسية للدولة، فالدولة ذات المساحة الصغيرة تشعر دائما بأنها م قيدة في مساحتها. (متولي، أبو العلا، ١٩٧٧، ص ٦١)، ولكن على الرغم من أهمية سعة المساحة إلا أن المساحة الكبيرة للدولة أحياناً تكون مصدراً للخطر ، فقد تعمل بعض العوامل الجغرافية كالمناخ، والتضاريس وقلة السكان على فقدان المساحة الكبيرة لقيمتها الاقتصادية والسياسية ، وتبلغ مساحة دولة الإمارات العربية المتحدة، ٨٣ ألفاً و ٦٠٠ كيلو متر مربعا وبذلك تحتل المرتبة الثالثة بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية من حيث المساحة بعد المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان ، كما تتضمن عددا من الجزرتزيد على (٢٠٠) جزيرة ، وتتكون دولة الامارات العربية المتحدة من سبع امارات هي : إمارة ابوظبي ، إمارة دبي ، إمارة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشارقة ، إمارة عجمان ، إمارة أم القيوين ، الإمارة راس الخيمة ، وإمارة الفجيرة ، ويمكننا بيان مساحة كل منها مع نسبة الى المساحة الكلية ، وطول سواحلها وطول حدودها ونسبة كل منها إلى الطول الكلي للسواحل والطول الكلي للحدود البرية من خلال الجدول التالي رقم (١) :

جدول رقم (١)

الامارات العربية السبع المساحة والأطوال

الإمارة	المساحة		النسبة إلى المساحة الكلية	طول السواحل كم	النسبة إلى الطول الكلي للسواحل	طول الحدود البرية كم	النسبة إلى الطول الكلي للحدود البرية
	كم٢	ميل٢					
أبوظبي	٦٧٣٤٠	٢٦٠٠٠	%٨٦,٦٧	٤٨٠	%٦١,٥	٧٣٥	%٤٣,٧
دبي	٣٨٨٥	١٥٠٠	٥,٠٠	٧٢	٩,٢	١٨٥	١١,١
الشارقة	٢٥٩٠	١٠٠٠	٢,٣٣	٥٥	٧,٠	٣٧٠	٢٢,١
رأس الخيمة	١٦٨٣,٥	٦٥٠	٢,١٧	٥٥	٧,١	١٤٢	٨,٤
عجمان	٢٥٩	١٠٠	٠,٣٣	١٥	٢,٠	٣٥	٢,١
أم القيوين	٧٧٧	٣٠٠	١,٠٠	٣٢	٤,١	٧٢	٤,١
الفجيرة	١١٦٥,٥	٤٥٠	١,٥٠	٧١	٩,١	١٤٥	٨,٥
الإجمالي	٧٧٧٠٠	٣٠٠٠٠	%١٠٠	٧٨٠	%١٠٠	١٦٨٤	%١٠٠

(ابوالعينين ، ١٩٩٦ : ٢٦)

وهذا الجدول يمثل المساحة الإجمالية لدولة الإمارات العربية المتحدة (دون الجزر)

أضف إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة لها من الجزر مايزيد على (٢٠٠) تصل مساحتها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الى (٥٩٠٠) كم٢، ويمكننا اعطاء ثلاث منها بعض الخصوصية ، كونها اليوم محتلة من قبل الجارة ايران :

١- **جزيرة ابوموسى** :تقع على بعد (٩٤) ميلاً من مدخل الخليج العربي عند مضيق هرمز ، وتبلغ مساحتها (٢٠) كم٢، وهي جزيرة مستطيلة الشكل ، كان يقطنها قبل الاحتلال الإيراني نحو (١٠٠٠) نسمة من العرب ، وتتوفر في الجزيرة معادن مهمة مثل رواسب أوكسيد الحديد والنفط بالإضافة للمياه الصالحة للشرب.

٢- **جزيرة طنب الكبرى** :تقع إلى الشمال الغربي من جزيرة أبو موسى وتبعد عنها (٢٤) ميلاً، وهي دائرية الشكل ومساحتها (٩) كم٢، كان يقطنها قبل الاحتلا ل حوالي (٧٠٠)نسمة من العرب، ويتوفر فيها النفط.

٣- **جزيرة طنب الصغرى** : تبعد (٢٨) ميلاً، عن جزيرة طنب الكبرى ، شكلها كالمثلث يبلغ طولها (٢) كم٢، وعرضها (١) كم٢ ، وهي خالية من السكان، (أبو الشيح ،٢٠٠٥ :٩٦)، وبالنظر إلى مساحة دولة الامارات العربية المتحدة نلاحظ أن لهذه الأرض من المزايا والأهمية الاقتصادية من خلال النقاط التالية :

١ - إمكانية التوسع في استصلاح الأراضي ، وخاصة بعد إنشاء عدد كبير من السدود وإقامة محطات التحلية وذلك من أجل استغلالها في الزراعة والصناعة .

٢ - إمكانية استغلال الطاقة الشمسية مستقبلا وذلك نظر اً لتعرض الدولة لأشعة الشمس معظم شهور السنة .

٣ - إمكانية تطوير أراضي الجزر لتصبح أكثر قابلية لتوطين الثروة الحيوانية بسبب وجود المياه العذبة وقابلية سطحها لإنبات المراعي كما في جزيرة طنب الكبرى والجزر ا لأخرى .

جـ - المناخ : يحظى المناخ باهتمامات خاصة في الدر اسات الجغرافية، لتأثيراته المباشرة على أشكال الحياة المتعددة في بيئاتها المختلفة على سطح الأرض، وعلى أوجه النشاط البشري، بالإضافة إلى كونه دراسة سياسة في التخطيط البيئي السليم، فمعرفة عناصره (الحرارة، والرطوبة، والضغط الجوي، والرياح ، الأمطار وغيرها) ، تتيح للمخطط تفهماً صادقاً وشاملاً ومتكاملاً للبيئة الجغرافية التي يخطط لها . (غنيم، ١٩٩١: ص ١٠٩) ، تقع دولة ا لإمارات العربية المتحدة في المنطقة المدارية الجافة التي تمتد عبر آسيا وشمال إفريقيا ، وتطل على ساحل الخليج العربي وساحل عمان ، وبه ذا فإنها تتأثر بالمحيط الهندي ، رغم وقوعها في المنطقة المدارية الجافة ، وترتبط معدلات درجة حرارتها الشديدة صيفا بارتفاع نسبة الرطوبة ، لارتفاع حرارة الشمس الشديدة ، مع وجود فروق كبيرة بين مناخ المناطق الساحلية والصحراوية الداخلية ، والمرتفعات التي تشكل في مجموعها تضاريس الدولة ، حيث يزيد على الساحل متوسط درجة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الحرارة في يوليو ٣٧ درجة مئوية ، وترتفع نسبة الرطوبة احيانا لتصل الى حد ا لإشباع ، بينما يتسع المدى الحراري كلما توغلنا في قلب الصحراء التي تمثل القسم الاعظم من اراضي الدولة ، في حين يعتدل المناخ في مناطق الجبال والمرتفعات ، وأما الشتاء في دولة ا لإمارات العربية المتحدة فقصير جداً ، يبدأ من ديسمبر حتى نهاية فبراير (إدارة الاعلام،٢٠٠٨ :١١-١٢) ، وتهب على الدولة نوعان من الرياح الموسمية ، وغير الموسمية وتع دّ الموسمية اهم النوعين ، وهي تشتد في الربيع والقسم الاخير من الصيف وتنقسم هي الاخرى الى نوعين والاولى هي الرياح الشمالية التي تمتاز بجفافها وصحتها وتلطيف حرارة الجو ، ما لم تكن محملة بالأتربة والرمال ، والنوع الثاني رياح جنوبية شرقية قصيرة الأمد تكون شديدة الرطوبة ، ويظهر الضباب في دولة ا لإمارات وبخاصة في المناطق الساحلية وذلك بسبب تشبع الجو بالماء ، ومن سلبيات مناخ دولة الامارات قلة الامطار ، وذلك هناك مناطق تكثر فيها ا لأمطار مثل امارة الفجيرة ، وامارة ر أس الخيمة ، ومدينة العين ، وتتلقى دولة الإمارات نسبة قليلة من ا لأمطار ، التي يعزى سقوطها لالتقاء المنخفضات الجوية الباردة القا دمة من الشمال ومنطقة الضغط المرتفع الأزوري فوق البحر المتوسط بالمنخفضات الجوية الدافئة القادمة من السودان والمحيط الهندي ، وبتفاعل المنخفضات تنزل زخات قوية من المطر مصحوبة بالعواصف الرعدية الشديدة والرياح الشمالية القوية ، وتتميز كميات المطر التي تهبط على الدولة بتذبذها من سنة لأخرى كما تتباين معدلات هبوطها بين منطقة واخرى فتكثر في إمارتي ر أس الخيمة والفجيرة ، نظرا لموقعيهما الجغرافي وقربهما من سلاسل الجبال ، ولذا نجد ان المنطقتين من أخصب أراضي الدولة ،ويتم حجز كميات من الامطار بواسطة العديد من السدود التي اقيمت في مناطق كثيرة منها وادي حام بالفجيرة ، ووادي اذن ، ووادي جلفا ، ووادي الغيل . (الموسوعة الحرة ، ٢٠٠٩) ، وتساهم الأمطار التي تسقط على البلاد في زيادة مخزون المياة الجوفية مما يساهم الى حد كبير في تطوير الانتاج الزراعي في البلاد والحفاظ عليه وسد أي عجز في المخزون الجوفي للميا ه قيوداً ومن خلال ماسبق يمكننا استنتاج مايلي :

١ - سيادة المناخ الصحراوي على مجمل مساحة الدولة ، الامر الذي قلل من إمكانية الاستفادة من سقوط الأمطار واستخدامها في الزراعة ، والتي يعول عليها كثيرا في خلق كمّ زراعي يسهم في الناتج الوطني الإجمالي للدولة .

٢ - ان للمناخ تأثيرات على وسائل المواصلات والنقل وخصوصا طرق المواصلات البرية ، لما يشهده المناخ من هبوب الرياح التي تغطي أحيانا تلك الطرق وتحجب الرؤيا مما يجعل صانع القرار يتحسب لهذه الظاهرة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – ان مناخ دولة الامارات يفرض نفسه في توزيع السكا ن داخل الدولة ، ا لأمر الذي أدى الى اكتظاظ السكان في بعض المناطق على الساحل وخاصة المنطقة الشرقية ، وخلو بعضها الأخر من هذا الاكتظاظ.

٤ – قلة أو عدم وجود الغطاء النباتي المتمثل في الغابات الكثيفة الذي يؤدي بدوره إلى تلطيف المناخ ، وهذا ايضا له تأثيره من جانبين : عدم قيام الصناعة الخشبية التي تقوم الدولة باستيرادها ، و تعرض ا لأراضي الزراعية التي تعرف بأنها زراعية في دولة ا لإمارات إلى خطر التصحر من جراء عدم وجود الغطاء النباتي الواقي من الرياح.

د – التضاريس : ان لكل موقع جغرافي خصائص تميزه عن غيره من المواقع الجغرافية للدول ، وهذا يسري على الموقع الجغرافي لدولة ا لإمارات العربية ، وتتكون أراضي دولة الإمارات في معظمها من صحاري ، ولاسيما من المناطق الغربية الداخلية ، وتتخلل تلك المناطق عدة واحات مشهورة ، أهمها تلك التي تشغلها العين وضواحيها ، ومثلها محاضر ليوا ا لتي تقع على بعد نحو ٢٠٠كم الى الغرب من العين، إضافة إلى المراعي الخصبة الموجودة في مناطق الظفرة التي تتوافر فيها المياه الجوفية ، وتقع الى الجنوب من هذه المناطق ا لكثبان الرملية التي تشكل حدود الربع الخالي ، و أما جبال الدولة إذ يعدّ جبل حفيت حدًاجنوبيا لواحة البريمي حيث تقع مدينة العين ، و يبلغ ارتفاعه نحو ١٢٢٠ متراً عن سطح البحر، وتتفرع منه سلسلتان متوازيتان تنتهيان عند مدينة العين باتجاه الجنوب تحصر بينهما بعض المرتفعات الجبلية الصغيرة ، وإضافة إلى (حفيت) فان هناك سلسلة من الجبال المعروفة باسم جبال حجر ا لتى تشطر شبه جزيرة مسندم ، وتمتد على مسافة ٨٠ كيلومترا شمالا وجنوبا ، بعرض يصل نحو ٣٢ كيلومترا، فتخترق عمان لتصل إلى الطرف الشرقي من شبه الجزيرة العربية ، وفي سفوح المناطق الشمالية من هذه السلسلة التى تصل في أعلى ارتفاعها إلى نحو ٢٤٣٨ مترا تقع مدينة رأس الخ يمة. وتتميز السفوح الغربية للسلسلة بوجود الوديان الكبيرة والأخاديد التى يستغل بعضها للزراعة (ادارة الاعلام ،٢٠٠٩ : ١٠)، ومعظم سواحل الدولة رملية باستثناء المنطقة التي تشكل رأس سلسة جبال حجر ، أما الميا ه الجوفية الإقليمية فهي ضحلة عموماًحيث يبلغ متوسط عمقها ٣٥ متراً ، بينما يبلغ أقصى عمق لها ٩٠ متراً ، باستثناء المنطقة التي يقع فيها مضيق هرمز حيث يصل العمق إلى ١٤٥ متراً،وتتصف المياه الاقليمية للدولة بكثرة الشعب المرجانية التي و إن كانت تشكل موانع طبيعية تعيق الملاحة ، فإنها غنية بمحار اللؤلؤ الذي تشتهر به منط قة الخليج ، وكان المصدر الرئيسي للدخل على مدى العصور (عبيد ،٢٠٠٤ :٦) ، وتتبع الدولة المئات من الجزر المتناثرة في مياه الخليج منها نحو ٢٠٠ جزيرة أهمها : جزيرة صير بني ياس التي تحولت إلى واحة خضراء تضم الغابات واشجار الفواكه بأنواعها ، ومحمية للحيوانات الناد رة والطيور ، وجزيرة دلما الشهيرة بماضيها العريق في اعتبارها مركزاً للغوص بحثاً عن محار اللؤلؤ ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وجزيرة أم النار التي كشفت التنقيبات الأثرية عن وجود مستوطنات بشرية يسكنها الإنسان من أقدم العصور إضافة الى اهميتها الحديثة واحدة من اهم المرافق النفطية في الدول ة ، ومن الجزر المهمة الأخرى في الدولة (جزيرة داس) التي تعدّ قلعة للصناعة النفطية ، وجزيرة أبو الأبيض التي تعدّ اكبر الجزر وتقع على نحو ١٠٠كيلو متر الى الغرب من العاصمة أبوظبي ، وجزيرتا ابو موسى وصير بونعير بالشارقة ، وجزر وطنب الكبرى وطنب الصغرى والحمر اء برأس الخيمة ، والجزيرة السينية بأم القيوين ، وينقسم الموقع الجغرافي لدولة الامارات الى سهول ومرتفعات جبلية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١١) .

بعد استعراض التضاريس الجغرافية الخاصة بدولة الامارات ، فانه يمكننا استنتاج مايلي :

١ – إن دولة الامارات العربية المتحدة منكشفة طبيعيا .

٢ – هناك وهن استراتيجي ، يتأتى هذا الوهن في كيفية ايجاد استراتيجيات للدفاع عن الدولة ، في حالتي الغزو والعدوان ، إذ إن الغابات والجبال تعد بمثابة الادرع الواقية .

٣ – إن الاهداف الاماراتية مكشوفة ، وبالتالي يتم تسديد الضربات بص ورة مباشرة في حالة تعرض الدولة لهجوم أودخولها في حرب مع دولة اخرى .

٤– إن الوصف العام الذي يمكن إطلاقه على تضاريس دولة ا لإمارات ، بأنها تضاريس سيدتها الصحراء ، وهذا لايشكل إعاقة أمام أي دولة تنوي مهاجمة دولة الإمارات ، ومن هنا ندرك كيف استطاعت الآلة العسكر ية الأمريكية الحربية ان تقوم بمه ماتها في حربها على العراق على خير وجه .

ثانياً : الاهمية الاستراتيجية لموقع دولة الامارات : يعدّ الموقع ذا أهمية استراتيجيه ، إذ يطل على مضيق بحري لا تستغني عنه سفن الدول الاخرى ، نتيجة لوجود ثروات على ضفتيه و موانئ تتوسو فيها السفن لتحمل تلك الثروة أو لوجود شق يقصر المسافات بين منطقة الانتاج ومنطقة التصنيع ، ومثالها قناة السويس في جمهورية مصر العربية ، ومضيق باب المندب الذي يتحكم في مدخل البحر الاحمر ، ومضيق هرمزالذي يتحكم في باب الخليج العربي ، ومضيق جبل طارق الذي يقع على خانق البحر الابيض المتوسط ، وبالتالي فالدول التي تطل على مثل هذه المضائق تكتسب قيمة استراتيجية بالغة تستمدها من قيمة المضائق ذاتها .

وأما ما يتعلق بالموقع الجغرافي لدولة الإمارات فيقع في قلب نهايات منطقة الخليج العربي وفي وسط الجانب الشرقي لشبه الجزيرة العربية ، كما تنحصر في النصف الأيسر من مثلث يمتد رأسه بحراً في عمق البحر (رأس مسندم) ، الواقع عند مضيق هرمز والفاصل بين خليج عُ مان جنوباً والخليج العربي شمالاً ، ويقف على قاعدة برية تشكلها الربع الخالي (سلسلة ندوات ، ٢٠٠٧ :١٧٢) ، وأما طبيعة الحدود السياسية لدولة الإمارات ، فهي تتمتع بالتجانس وحسن الجوار مع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

شقيقاتها الاعضاء في مجلس التعاون الخليجي ، فسواحل الإمارات على الخليج العربي وخليج عمان، تبلغ أطوالها ٧٣٠ كيلومترا. اي بنسبة واحد كيلو متر من السواحل البحرية لكل ١٠٦,٤ كيلومترا مربعا من مساحة اليابس ،وهذه النسبة تتيح تواز ناً إقليمياً بين السواحل الشرقية والغربية واليابس في المنطقة الداخلية ، كما تشير ايضا إلى انفتاح يابس الإمارات على العالم خاصة وأن سواحلها تقع على بحرين ، تمتعا طيلة فترات بأنهما من اكثر بحار العالم نشاطا في ربط مناطق الانتاج والاستهلاك شرقا وغربا ، شمالا وجنوبا.

أما حدودها السياسية البرية فتقدر بحوالي ١١٩٠ كيلو مترا تتوزعها مع الجارتين العربيتين كما يلي (غنيم ،١٩٩١: ٢١-٢٢) .

أ - ٧٤٠ كيلومترا مع المملكة العربية السعودية ، أي حوالي ٢٧% من مجموع طول حدودها السياسية ، و٤٧% من طول حدوده ا البرية.

ب -٤٥٠ كيلومترا مع سلطنة عُمان ، أي حوالي ١٣% من مجموع طول حدودها السياسية ، و٥٣% من طول حدودها البرية.

وتشير العلاقة الحدودية بين طول الحدود البرية ومساحة يابس الدولة بأن كل كيلومتر من الحدود البرية يقابلها ٧٦,٩ كيلومترا مربعا من المساحة، وهذه تؤكد التوازن الإقليمي لدولة الإمارات لبعد مركزها الهندسي على الحدود البرية بأبعاد متساوية تتراوح مابين ٦٥ - ١٣٠ كيلومتر، كما تؤكد قوة ارتباطها وتوجهاتها باليابس العربي المجاور .

نلاحظ أيضا أن العلاقة الكمية بين الحدود السياسية البرية والحدود السياسية البحرية ل لإمارات العربية المتحدة، أنها متقاربة، حيث تمثل الحدود البرية ٥٨% من اجمالي الحدود السياسية ، بينما تمثل الحدود البحرية ٤٢% من إجمالي الحدود السياسية للدولة ، وهذا يشير إلى أن الإمارات تطل على جبهة ساحلية تصلها بالمياه الدولية متقاربة في المقدار على نافذتها الخلفية التى تصلها بدول العالم عبر أراضي المملكة العربية السعودية وسلطنة عُمان. (غنيم ، ١٩٩١: ٢١-٢٢).

ويرى الباحث أن الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لدولة الامارات العربية المتحدة تتمثل في فقرات ثلاث هي :

أولا : الأهمية الاستراتيجية للتراب الوطن ي لدولة ا لإمارات : وتبرز هذه الأهمية في ماتخبئه أرض الامارات من خيرات نفطية وغير نفطية ، وهذا بلا شك يعطي الموقع الجغرافي أهمية قصوى ، ويدفع الدولة لتكون في مصا فّ الدول الكبرى في الأهمية ، وهذا له انعكاسات كبيرة ومؤثرة على السياسة الخارجية منها : أنها تعطي صانع القرار مساحة كبيرة من المناورة في اختيار البدائل وتحديد الأفضل منها ، ويم كّن الدولة من إتخاذ الوسيلة الاقتصادية كأداة تنفيذية لتحقيق أهداف الدولة الخارجية ، كون الخيارات المشار إليها تدر على خزينة الدولة الكثير الكثير ، مما جعلها من الدول الغنية اقتصادياً ومالياً على السواء .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : الأهمية الاستراتيجية للواجهة البحرية لدولة الامارات : وعلينا أن لا ننسى الكثير من الايجابيات التي تحملها لنا الواجهة البحرية لدولة الامارات ، فأهم المميزات التي تتميز بها الواجهة البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة التي اعطتها ميزة استراتيجية مهمة تتمثل بالآتي:

ا-أعطى موقع دولة الامارات العربية المتحدة البحري أهمية خاصة لنقل النفط ا لإماراتي وبقية الدول التي تقع على ساحل الخليج العربي من الناحية الغربية كقطر والبحرين والسعودية والكويت والعراق ، وهذا جعل موقع الامارات محط أنظار البحارة وأصحاب التجارة .

ب- إن الموانئ المنتشرة على طول الساحل البحري لدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، أصبحت محطات لإرساء السفن العابرة للخليج العربي سواء القادمة ا إليه او الخارجة منه ، وهذا جعل لدولة الامارات العربية المتحدة شأنا في مجال العلاقات الدولية الاقتصادية .

ج- طول الساحل البحري لدولة الامارات العربية المتحدة والبالغ (٧٣٠ كم) اعطى فرصة للدولة لاستغلال هذا الساحل في انشاء ودعم تقدم على الموارد البحرية .

د- أعطى موقع دولة الإمارات العربية المتحدة على شاطئ الخليج العربي أهمية كبيرة سواء كان على الصعيد السياسي أو الاقتصادي ،فعلى الصعيد السياسي أخذت معظم دول العالم تكسب ود دولة الامارات العربية المتحدة للاستفادة من موانئها المنتشرة على الشاطئ ، وذلك لتسهيل تحقيق مصالحها والوفاء بمتطلباتها ،ومن الناحية الاقتصادية تسهيل عبور أساطيلها الاقتصادية للحصول على ثرواتها الطبيعية والوفاء بمتطلبات استمرارية دوران عجلاتها الاقتصادية .

وعلى الرغم من تلك ا لأهمية المبينة آنفاً فإن هناك عدداً من العيوب التي تلاحظ في الواجهة البحرية لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهم تلك العيوب من وجهة نظر الباحث وتتمثل بمايلي:

اا- ضعف المعمور (أي الخلل السكاني) في كثير من المناطق خاصة المناطق التي تخلو من رسو السفن ، التي ترتاد سواحل دولة الامارات طلبا في تحميل النفط الذي تزخر به أرض دولة الامارات العربية المتحدة .

ب ب- ان الخليج العربي لم يعد فاصلاً بين دولة ا لإمارات العر بية المتحدة وجارتها ايران الطامعة في بعض أراضيها وخاصة الجزر ، وقد قامت فعلاً باحتلال الجزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى في عام ١٩٧١ بعد انسحاب بريطانيا من المنطقة .

جـ جـ- خلو الساحل البحري لدولة ا لإمارات من المحميات الطبيعية للموا نئ والمرافئ التي تتعرض للرياح.

ثالثا: الأهمية الاستراتيجية للجزرالإماراتية الكثيرة والمنتشرة فيمكن بيانها بمايلي :

أ - تشكل نقاط مراقبة لسير الملاحة في مياه الخليج العربي ، ومواقع متقدمة استطلاعية لأية قوة تنوي مهاجمة دولة الإمارات بخاصة ودول مجلس التعاون الخليجي بعامة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب – توافر المياه العذبة في بعضها كجزيرة طنب الكبرى ، وهذا بدوره يؤدي إلى إنبات الأعشاب التي تشكل مراعي للثروة الحيوانية ، وبهذا يتم تعويض النقص بسبب سيادة الصحراء على أرض الدولة .

ج–تعدّ مراكز انطلاق محطات لصائدي ا لأسماك ومحطات عودة لهم مما يسهل ا لأمر في عملية الصيد التي تعدّ مصدر ثروة لكثير من سكان دولة الإمارات.

رابعا : الاهمية الاستراتيجية ل لأرض ا لإماراتية : وتبرز هذه ا لأهمية فيما تخبئه ا لأرض الإماراتية من خيرات نفطية ، وهذه بلا شك تصنف أهميتها من الناحية الاقتصادية ، وهذا له انعكاساته على قوة الدولة وهذا يمكنها من جعل الاقتصاد أداة لتنفيذ أهداف السياسة الخارجية .

ان الناظر في المعطيات الطبيعية للموقع الجغرافي يرى بأن هذا الموقع أكسب الدولة عدة ميزات جعلت دولة ا لإمارات تتماهى بين الدول في هذا الموقع ، لكونه وضع دولة ا لإمارات في قلب التفاعلات الدولية ، ونظراً للموقع الغني والاستراتيجي للدولة جعل من الدولة قطب الرحى في العلاقات الدولية كأن تكون طرفاً مباشراً ومؤثراً في السياسة الدولية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

معطيات الموقع الجغرافي من الموارد الطبيعية

إن موقع الدولة الجغرافي قد يكون نعمة أو نقمة على الدولة ، أو يكون الاثن ين معاً وبدرجات متفاوته ، فالموارد الطبيعية التي فوق أوتحت سطح أرض الدولة لها من الأهمية بمكان ، وبالتالي فالدول تتفاوت ثراءً أو فقراً تبعاً لما يدره الموقع من ثروات، و يمكن تعريف الموارد الطبيعية (الاقتصادية) للدولة بأنها : أي شيء تملكه الدولة أو يمكنها الحصول عليه أو الوصول إليه ليدعم سياستها وإستراتيجيتها (الديب ، د.ت: ٢٢٥).

وتعدّ دراسة بوند سنة ١٩٧٢م ، هي أول الدراسات التي تعطى للموارد الاقتصادية للدولة أهمية وإمكانية في التأثير على سلوك الدولة السياسية سواء كان ذلك على شكل أقوال أوأفعال أوقرارات، حيث أن الكثير من سلوكيات، الدول تكون في العادة نابعة من خلفيتها الاقتصادية ، فإنه قد يكون من المجدي الحديث عن إبراز الوجه السياسي للظروف الاقتصادية في أي دولة ، فعلى سبيل المثال يكون قرار الدخول في الحرب مبنياً في معظم الأحوال على الحالة الاقتصادية للدولة، وهذا التغيير يأتي عادة مصاحباً للتغيرات التي تطرأ على موارد الدولة الاقتصادية . (الحار، د .ت :٢٣) .

واستناداً على ماسبق فإننا والحالة هذه سنبين الموارد الطبيعية التي يمتلكها موقع دولة الامارات العربية المتحدة وخاصة في مجال النفط والموارد الزراعية في فقرتين وعلى النحو التالي :

أولاً : النفط والغاز .

ثانياً : الموارد الزراعية .

أولاً – النفط والغاز : يشكل النفط و الغاز العمود الفقري في اقتصاد دولة الإمارات العربية المتحدة ، الامر الذي بوّأها تأخذ مركزا متقدما بين دول العالم ، و ذلك بسبب إنتاجها اليومي من هاتين المادتين ، وبسبب الاحتياطي الذي تكتنزه أرضها ، مما جعل دول العالم تتجه نحو دولة الإمارات العربية المتحدة ، لتكسب ودها طمعاً بالمادة ا لأساسية اللازمة لتدوير عجلات مصانعها وعلى اختلافها ، ولانريد التوسع في هذا المجال إلا أننا سنفسح للأرقام أن تتحدث عن نفسها ، لان ذلك يعبر التعبير الحقيقي عن واقع الاقتصاد ا لإماراتي ، وعن مايشكله النفط والغاز من إنتاج في هذا الجانب الحيوي من اقتصاد الإمارات ، والجدول التالي يبين ذلك :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٢)

النفط والغاز والصادرات والأسعار بالعملة المحلية (الدرهم)

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
صادرات النفط الخام والمتكثفات	٢٣.٣٧٥	١٩.٧٣٤	٢٠.٢٧١	٢٥.٧٤٥	٣٣.٣	٤٩.٢	٦٣.١	٦٦.١	١٠١.٤
صادرات النفط الخام	٢١.٦٧٥	١٧.٦١٣	١٦.٦٣٧	٢١.٩٥٣	٢٩.٦	٤٣.٥	٥٨.١	٦١.٢	٩٨.٥
أبوظبي $	١٨.٤٧٥	١٥.٦٤٣	١٤.٤٨	١٩.٥٩٤	٢٦.٥	٣٩.٣	٥٣.١	٥٨.٠	٩٤.٩
دبي وأخرى $	١.٩	١.١٦٦	١.٣٩	١.٥٦٥	٢.٠	٢.٦	٣.١	٢.٧	٣.٠
المتكثفات $	١.٣	٠.٨٠٤	٠.٧٦٧	٠.٧٩٤	١.١	١.٦	١.٩	٠.٤	٠.٦
منتجات المصافي $	١.٧	٢.١٢١	٣.٦٣٤	٣.٧٩٢	٣.٧	٥.٨	٤.٩	٤.٩	٢.٩
صادرات الغاز الطبيعي $	٣.٦٦٨	٣.٣٠٥	٣.٢٥	٣.٨٦١	٤.٧	٥.٨	٧.١	٨.١	٦.٣
صادرات النفط الخام والغاز	٢٧.٠٤٣	٢٣.٠٣٩	٢٣.٥٢١	٢٩.٦٠٦	٣٨.٠	٥٥.٠	٧٠.٢	٧٤.٢	١٠٧.٧
صادرات النفط الخام بالدرهم	٧٩.٦٠	٦٤.٦٨	٦١.١٠	٨٠.٦٢	١٠٨.٧	١٥٩.٦	٢١٣.٥	٢٢٤.٦	٣٦١.٧
منتجات المصافي بالدرهم	٦.٢	٧.٨	١٣.٣	١٣.٩	١٣.٧	٢١.٢	١٨.١	١٨.٠	١٠.٥
صادرات الغاز الطبيعي بالدرهم	١٣.٤٧	١٢.١٤	١١.٩٤	١٤.١٨	١٧.١	٢١.٢	٢٦.٣	٢٩.٩	٢٣.١
صادرات النفط الخام والغاز بالدرهم	٩٩.٣٢	٨٤.٦١	٨٦.٣٨	١٠٨.٧٣	١٣٩.٥	٢٠٢.٠	٢٥٧.٨	٢٢٧.٥	٣٩٥.٤
أسعار النفط	٢٧.٥١	٢٣.٩١	٢٤٨٥	٢٨.١١	٣٦.٣	٥٣.٦	٦٣.٥	٧١.٧	٩٥.٤
أسعار الغاز الطبيعي	٠.٢	٠.٢	٠.٢٠	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٣	٠.٤	٠.٦

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨: ١)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الجدول (٢) يتبين لنا مايلي :

إن صادرات النفط الخام والمتكثفات تذبذبت بين الهبوط والصعود بين ا لأعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢) حيث تراوحت بين (١٩,٧٣٤-٢٣,٣٧٥) ثم أخذت بالصعود التدريجي بين ا لأعوام (٢٠٠٣-٢٠٠٧) حيث بدأت بـــ ٢٥,٧٤٥ وانتهت عند حد (٦٦,١) ، إلا أنها قفزت في عام ٢٠٠٨ قفزة ملحوظة فوصلت الى (١٠١,٤) ، في حين نرى صادرات الغاز الطبيعي سجلت تذبذباً صعودا وهبوطا في ا لأعوام ٢٠٠٠ ، ٢٠٠١ ، ٢٠٠٢ حيث هبطت عام ٢٠٠١ الى (٣، ٣٠٥) ثم إلى (٣,٢٥) في العام الذي يليه بعد أن كانت قد سجلت عام ٢٠٠٠ (٣,٦٦٨) أكثر من الأعوام المشار إليها التي تليها ثم أخذت بالارتفاع في ا لأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٦) إلا أنه من الملاحظ أن عام ٢٠٠٧ سجلت الصادرات قمتها وتنازلت في عام ٢٠٠٨ الإلى(٦,٣) .

ان النفط والغاز سجلاً صعودا منذ عام ٢٠٠١ بعد ان هبطت بمايساوي (٤,٠٠٤)عن عام ٢٠٠٠ ، ثم اخذت بالصعود حتى عام ٢٠٠٨ واهم ما يلاحظ تلك القفزة المسجلة عام ٢٠٠٨ عن سابقتها ٢٠٠٧ حيث سجلت ماقيمته (٣٥,٥) ، والملاحظ ان اسعار النفط في تصاعد مستمر حيث سجلت هذه الاسعار عام ٢٠٠٠ مايساوي (٥١،٢٧)هبطت في العام الذي يليه الى (٩١،٢٣) وارتفعت بنسبة قليلة عام ٢٠٠٢ (٨٥،٢٤) ثم اخذت في الصعود الملحوظ منذ عام ٢٠٠٣ حتى بلغت اقصاها عام ٢٠٠٨ حيث بلغت (٤،٩٥)، في حين نجد أسعار الغاز أخذت بالثبات طيلة الاعوام (٢٠٠٢-٢٠٠٤)حيث بلغت (٢و٠)ثم أخذت في الصعود على مدار العامين ٢٠٠٥-٢٠٠٦بمقدار (١،٠) ، وقفزت بصورة ملحوظة عام ٢٠٠٨ فوصلت إلى (٦،٠) ، والملاحظ أن صادرات النفط والغاز لعام ٢٠٠٨ فاقت غير ها من السنوات إلا في حالات منتجات المصافي بالدولار حيث سجل ماقيمته ٢,٩ مقابل منتجات العام السابق حيث سجلت ماقيمته ٤,٩ لعام ٢٠٠٧ ، وصادرات الغاز الطبيعي بالدولار حيث سجلت ماقيمته ٦,٣ مقابل ٨,١ لعام ٢٠٠٧ ، وهذا بدوره أثر على منتجات المصافي حيث سجلت بالدرهم ١٠,٥ مقابل ١٨,٠ لعام ٢٠٠٧ ، وصادرات الغاز الطبيعي بالدرهم حيث سجلت ٢٣، ١ مقابل ٢٩,٩ لعام ٢٠٠٧ ، إن هذا التذبذب على هذه الصورة تفسره عدة عوامل منها : الطلب على هذه المادة ، و أسعار السوق كون هذه ا لأسعار لا تقف على حال حيث إنها تتأثر بكل مايجري على الساحة الدولية ، أضف إلى أن شركات الإنتاج وعلاقتها بالدولة المنتجة تلعب دوراً في ذلك ، ويمكننا مقابلة النفط والغاز والصادرات وا لأسعار بالعم لة المحلية (الدرهم) بما يجري عليها بالعملة الأجنبية (الدولار) وفي الجدول التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول (٣)

النفط والغاز و كميات الإنتاج و قيمتها و الأسعار بالعملة الأجنبية (الدولار)

٢٠٠٨

	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٤	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧	٢٠٠٨
سعر البرميل بالدولار $	٢٨	٢٣	٢٤	٢٨	٣٦	٥١	٢٦	٧٢	٩٥
سعر البرميل بالدرهم	١٠١	٨٥	٨٩	١٠٣	١٣٢	١٨٦	٢٢٧	٢٦٣	٣٥٠
النفط الخام والمتكثفات	٢	٢	٢	٣	٣	٣	٣	٣	٣
النفط الخام	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣	٣	٣
أبوظبي	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٢	٣
دبي وأخرى	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
المتكثفات	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠	٠
كمية الإنتاج السنوي للنفط والمتكثفات	٨٦٨	٨٧٨	٨١٤	٩٣٢	٩٥٨	٩٦٥	١٠٣٠	٩٩٤	١٠٠٤
قيمة الإنتاج السنوي بالدولار	٢٣٩٤٦	٢٠٣٠٩	١٩٨١٩	٢٦٢٠٠	٣٤٥٢١	٤٨٨٥٧	٦٣٦٢٩	٧١٢٠١	٩٥٨٢٠
قيمة الإنتاج السنوي بالدرهم	٨٧٩٤١	٧٤٥٨٣	٧٢٧٨٦	٩٦٢١٢	١٢٦٧٨٠	١٧٩٤٢٩	٢٣٣٦٧٩	٢٦١٤٨٧	٣٥١٨٩٨
منتجات المصافي	٠.٣٠	٠.٥٢	٠.٥٦	٠.٥٦	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٦	٠.٦

(وزارة الاقتصاد ،٢٠٠٨: ٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ومن خلال الجدول (٣) يتبين لنا مايلي :

ان اسعار النفط تذبذبت بين صعود وهبوط بين ا لأعوام ٢٠٠٠-٢٠٠٣ حيث تراوحت بين (٢٣-٢٨) دولار، في حين اخذت بالتصاعد بين ا لأعوام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) ، وتراوحت بين (٣٦-٩٥) دولار ، إلا أنه من الملاحظ ان عام (٢٠٠٨)سجلت اعلى رقماً لها وهذا يفسره زيادة الطلب على هذه السلعة ،في حين كانت قيمة الانتاج السنوي بالدولار ا لأمريكي متذبذة أيضا نظرا للطلب على هذه السلعة حيث سجلت مابين الاعوام (٢٠٠٠-٢٠٠٢) ماقيمته (١٩٨١٩-٢٣,٩٤٦) في حين أخذت بالصعود من عام (٢٠٠٤-٢٠٠٨) حيث سجلت أعلى كمية (٩٥٨٢٠) دولار ، والملاحظ أن قيمة الانتاج السنوي بالدرهم اخذت بنفس نسبة الزيادة بالدولار.

والملاحظ أن دولة الإمارات العربية المتحدة غنية بهذين المصدرين النفط والغاز ، فيمكننا القول إن صانع القرار في دولة الإمارات لديه إمكانية كبيرة من البدائل لتحقيق أهداف دولته ، كما يمكننا استنتاج مايلي :

١ -إن الفائض المالي المتحصل من جراء بيع النفط والغاز ، مكن الدولة من توسيع قاعدة تمثيلها بالخارج لمقدرتها المالية في الانفاق وذلك من خلال السفارات المنتشرة في الكثير من بلدان العالم ، و هذا يعني وضع الدبلوماسية الإماراتية في موقع الحدث على الساحة الدولية.

٢ -تقديم المساعدات للدول في كل الحالات مثل الزلازل والحروب وتقديم العون للدول الفقيرة ، وذلك من خلال الامدادات النقدية أو القيام بمشاريع البناء من مساكن ومستشفيات وغيرها من المساعدات ، و هذا أكسب الدولة الإماراتية هيبة عالمية ، و هذا هدف من أسمى الأهداف التي تسعى السياسة الخارجية إلى تحقيقه.

٣ -القدرة على القيام بالاستثمارات في الخارج ، وهذا يؤدي إلى زيادة الحصص المالية للدولة ، وهذا قد يقلل من أخطار التبعية للأسواق الغذائية العالمية.

٤ -أعطى الدولة قدرة كبيرة على المناورة للقيام بعمليات الوساطة ، وجمع ا لأطراف المتنازعة ، والوصول إلى حلول ، وذلك بسبب قيامها بالتعهد بتصليح الأضرار الناشئة بسبب العداء بين الدول ، والتكفل بها ، وهذا أعطى ثقة لدولة الإمارات من قبل كل الأطراف التي تدخل دولة الإمارات بينها بواسطة لحل النزاعات وغيرها.

٥ -أعطى الدولة القدرة على تطوير قواتها المسلحة وإنشاء المعاهد والمستشفيات الصحية.

ثانياً- الموارد الزراعية : تعد دولة الإمارات العربية المتحدة إحدى دول العالم التي يغلب على مناخها وتضاريسها الطابع الصحراوي المداري (صحراء حارة) يتميز بارتفاع الحرارة وقلة ا لأمطار،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والظروف المناخية السائدة في معظم أنحاء الدولة هي ظروف جافة، وذات فصلين متميزين، صيف طويل جاف حار إلى حار جداً بين شهري نيسان و تشرين الثاني، وشتاء قصير معتدل الحرارة.

ان هذه المعطيات المناخية لاتوفر المناخ الملائم لقيام زراعة بالشكل الذي يشبع افواه السكان ، إلا ان دولة الإمارات قامت بجهود لقهر الظروف المناخية ، وذلك من خلال زيادة المساحات المزروعة لانتاج كميات وافرة على الاقل توفر مايمكن توفيره من الانتاج المحلي ، للاستغناءعن الكثير من المنتوجات التي تأتي من الخارج .

إن الناتج المحلي في قطاع الزراعة لايفي وحاجة السكان في الدولة ويمكننا أن نبين هذا الانتاج بأنواعه الثلاثة النباتي والحيواني والسمكي ، كون هذه القطاعات الثلاث ة هي الموارد الرئيسية التي لاغنى عنها لدى شعب الدولة للاستغناء ، وفيما يلي نبين الحيازات الزراعية العاملة وغير العاملة على مستوى الدولة .

جدول (٤)

عدد ومساحة الحيازات الزراعية العاملة وغير العاملة على مستوى الدولة لعام ٢٠٠٧

البيـــــان		الحـــيـــازات		
		الزراعية	النباتية	الحيوانية
عدد الحيازات		٥٣٤١٤	٣٩١١٢	١٤٣٠٢
مساحة الحيازات		٥٠٣٧٦٦٧	٢٧٢٧٦٧١	٢٣٠٩٩٩٦
المزارع العاملة	العدد	٤٩٨٧٣	٣٥٨٢٢	١٤٠٥١
	المساحة	٤٧٧٥٨١٣	٢٥١٥٧٧٨	٢٢٦٠٠٣٥
المزارع غير العاملة	العدد	٥٥٤١	٣٢٩٠	٥٢١
	المساحة	٢٦١٨٥٤	٢١١٨٩٣	٤٩٩٦١

المساحة بالدونـم = ١٠٠٠م٢
(مركز المعلومات، ٢٠٠٨ : ١٠٠)

والملاحظ من خلال الجدول ، أن الحيازات الزراعية أكبر من الحيازات النباتية والحيوانية ، في حين تأتي الحيازات النباتية في الدرجة الثانية ، و أما الحيوانية فتأتي في آخر الحيازات مساحة، وتأتي وفق الترتيب نفسه بالعدد والمساحة المزارع المعلنة وغير المعلنة . وهذا يعني أن الحيازات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الزراعية انتاجها يفوق انتاج الحيازات النباتية والحيوانية تبعاً لإحتلالها من المساحة أكثر من غيرها من الحيازات .

وأما بالنسبة لانتاج هذه الحيازات ، فإن الانتاج المحلي الصافي في قطاع الزراعة –ويتألف هذا القطاع من الزراعة بأصنافها من نباتية وحيوانية – والثروه السمكية با لأسعار الجارية وخلال سنوات متفاوتة ومتتالية من عام (٢٠٠٠-٢٠٠٧) فهي كما يبينها الجدول التالي (مركز المعلومات ، ٢٠٠٨ : ١٧) :

جدول رقم (٥)

الناتج المحلي الصافي في قطاع الزراعة والثروة السمكية بالأسعار الجارية
خلال الفترة ٢٠٠٠ ــ ٢٠٠٧
القيمة : مليون درهم

الموضوع	٢٠٠٠	٢٠٠١	٢٠٠٢	٢٠٠٣	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
الإنتاج النباتي	٥.٢٤٣	٤.٦٩١	٥.٤٧٤	٤.١٩٢	٤.٥٤١	٣.٥٧٧	٣.٨٦٦
الإنتاج الحيواني	١.٠٢٦	١.٠٤٥	١.١٣٢	١.١٦٤	١.٢٤٤	١.٢٧٠	١.٢٩٥
الإنتاج السمكي	٨٠٩	٩٣٩	٧٨٣	٧٩٥	٧٦٠	٦٧٠	٨١٦
الجملة	٧.٠٧٨	٦.٦٧٥	٧.٣٨٩	٦.١٥١	٦.٥٤٥	٥.٥١٧	٥.٩٧٧

والملاحظ من الجدول يتبين لنا مايلي : أن الانتاج النباتي وخلال السنوات المشار إليها يفوق انتاجه في كل سنة انتاجه باقي انتاج غيره ، في حين نجد الانتاج النباتي عام ٢٠٠٢ فاق انتاج ماسبقها وماتلاها من أعوام ، والانتاج الحيواني سجل أعلى رقم له عام ٢٠٠٧ حيث سجل (١,٢٩٥) وعام ٢٠٠١ سجل أعلى رقم له من الانتاج السمكي حيث سجل (٩٣٩)، في حين سجل عام ٢٠٠٢ اعلى جملة له حيث سجل (٧,٣٨٩) ، وسجل اقل جملة له عام ٢٠٠٦ حيث سجل (٥,٥١٧)، إن مايعنيه ان هذا الانتاج لايكفي لسد متطلبا ت العيش في دولة الامارات حيث تشير الدراسات الى ان الاكتفاء الذاتي من اللحوم الا ٢٠% فقط ، والمواد الغذائية لايتجاوز الاكتفاء الذاتي منها سوى ٤% ، و البقوليات كالقمح والشعير والذرة لايوجد منها إلا القليل من الانتاج (

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الثنيان ،٢٠٠٨: ٣٥) ، إن دولة الإمارات العربية تنفق الكثير للوفاء بحاجة السكان من المواد الغذائية ، و هذا الإنفاق يدلل على عدم الإكتفاء الذاتي من الغذاء الذي لا يزال بعيد المنال ، و يمكننا بيان ذلك من خلال معدل قيمة الواردات من المواد الغذائية السنوية و بالمليون دولار و ذلك من خلال الشكل التالي (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٦) :

الشكل رقم (٢)

معدل قيمة واردات دولة الإمارات العربية المتحدة من المواد الغذائية سنوياً بالمليون دولار أمريكي للفترة 2002 - 2006

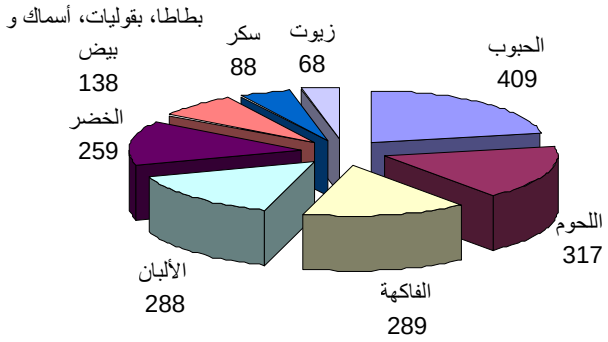

إن عدم الاكتفاء الذاتي هذا ترجع أسبابه إلى مايلي (صحيفة الوقت ، ٢٠٠٨ :١٥) :

١ – قلة الموارد المائية وانخفاض كمية سقوط الأمطار .

٢ – الظروف المناخية القاسية والمتقلبة والتي تؤثر على المحاصيل والمتأتية من الصيف الطويل والشتاء القصير .

٣ – قلة التمويل الموجه لهذا النشاط لقاء غيره من النشاطات ا لاقتصادية ، والصعوبات التي تواجه المزارعين لتسويق منتوجاتهم .

٤ – ندرة العمالة المدربة .

٥ – قلة الطاقة الانتاجية للصناعات الغذائية .

ان صانع القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة جعل من قضية الاكتفاء الذاتي محوراً اساس اًمن محاور سياسة بلاده الخارجية ، وخصوصاً وهو يدرك ماتتناوله التقارير العالمية ، وخاصة تلك التي تصدر عن المؤسسات الدولية كالبنك الدولي حيث تشير ا أن أسعار المواد الغذائية ارتفعت بنسبة (٧٥ %) منذ عام ٢٠٠٠ ، فيما ارتفعت أسعار القمح (٢٠٠%) ، كما سجلت كلفة المواد الأساسية كا لأرز والحبوب والصويا أسعار متزايدة عاماً بعد عام ، وتضغط ا لأسعار المتزايدة للحبوب على كلف اللحوم والدواجن والبيض وا لأبان ، كما أسهم تحويل مساحات كبيرة من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الأراضي الزراعية الى محاصيل الوقود الحيوي إلى ضعف الانتاج العالمي ، في الوقت الذي تتجه به الأسعار إلى الصعود (الوقت ،٢٠٠٨: ٦).

ومن خلال ماسبق فان صانع القرار قد أدرك مايلي :

١ - إن الكميات المنتجة على أنواعها لاتصل إلى حد الاكتفاء الذاتي للسكان ، وهذا يترتب عليه شراء كميات أخرى تزيد وتنقص من عام الى آخر .

٢ - إن سقوط الأمطار على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة لايفي وحاجة إنبات الزراعة، و الصيف الطويل ودرجة الحرارة المرتفعه ، وهذان يشكلان تحدياً للمواطن ا لإماراتي ، ويحولان بينه وبين الانتاج الغذائي الكافي سواء ماهو مطلوب للبشر أو للحيوان كالمراعي مثلاً .

٣ - إن تكلفة استصلاح الأراضي وتحلية المياه للزراعة مرتفعة جداً.

ان صانع القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة بعد استعراض ماسبق ، عليه القيام باستيراد ما يلزم من الناحية الغذائية ، لطالما لا يكفي الانتاج لسد الحاجة، وهذا يترتب عليه أن يدرج في ميزانية بلاده المبلغ الذي يساوي قيمة الاستيراد ، كما عليه أن يشعر الملحقين التجاريين العاملين بسفارات الدولة بالخارج ، ليعملوا على تحديد جهة الشراء وا لأسعار والكمية المراد استيرادها وفق مايفي بالحاجة ، وتوقيع الاتفاقيات في هذا الخصوص .

والناظر في الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة يلمح أهمية هذا الموقع من خلال :

١ -ان الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة قد منحها أهمية بارزة في المجالين التجاري والبحري ، وهي أهمية مازالت دولة الإمارات تتمتع بها إلى اليوم ، و ه ذا جاء نتيجة خطوط النقل والتجارة البحرية .

٢ -موقع الجزر ا لإماراتية الثلاث (طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، و أبو موسى) تؤدي إلى التحكم بخطوط الملاحة الرئيسية في الخليج العربي ، نتيجة موقعها الاستراتيجي بالقرب في حقول النفط البحرية ، و مما لاشك فيه فإن استمرار احتلال إيران لهذه الجزر يثير قلقا دوليا .

٣ -قرب دولة ا لإمارات من مضيق هرمز ، وتعاظم دور الموقع الجغرافي لدولة الإمارات ، والتوسع في استخراج النفط والغاز ، مما جعل منها واحدة من المناطق ذات القيمة الاقتصادية والاستراتيجية الكبيرة في العالم.

٤ -شهدت دولة الإمارات ال عربية المتحدة منذ قيامها حقبة من النمو الاقتصادي السريع ، النادر تحقيقه في كثير من المجتمعات النامية ، بل والمتقدمه منها، مستخدمة في ذلك عوائدها النفطية في إشباع حاجات المجتمع الأساسية.

رغم المميزات الآنفة الذكر ، إلا أن الموقع الجغرافي ولد حساسية لصانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة، وتتمثل هذه الحساسية بالنواحي التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ -الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، وقربها من دولة تطل على الخليج العربي من جهة الشرق وهي دولة إيران وامتلاك هذه الدولة لكل أسباب القوة جعلها تطمع في احتلال اجزاء من دولة الامارات العربية المتحدة وكانت الجزر الثلاث (طنب الكبرى، وطنب الصغرى ، وأبو موسى) ، وجميعها تتمتع بميزات استراتيجية مهمة مما جعل التركيز على احتوائها والسيطرة عليها هدفاً سعت إليه قوى عديدة في طليعتها إيران من زمن بعيد ، فالجزر الثلاث في موقعها و أهميتها أشبه بالصمام الذي يشرف على الشريان المائي والملاحي الذي يمثله الخليج العربي المرتبط ببحر العرب والمحيط الهندي من جهة الشرق والبحر الاحمر من جهة الغرب ، ومنذ عام ١٩٧١، حينما قامت إيران في عهد الشاه بالاستيلاء بالقوة على جزيرتي طنب الكبرى وطنب الصغرى في ر أس الخيمة ، ونجحت في حمل إمارة الشارقة على قبول وجود عسكري إيراني على أرض جزيرة أبو موسى، و من ثم تمكنت إيران من السيطرة على جميع الجزر الواقعه على طول هذه الممرات البحريه والقريبة أيضا من حقول النفط والغاز التابعة لدولة الإمارات . وفي الفترة ١٩٨٦-١٩٨٨، خلال السنوات ا لأخيرة من الحرب ا لإيرانية – العراقية ، استخدمت إيران مواقعها على الجزر الثلاث لشن هجمات على سفن النقل في الخليج ومنصات النفط في حقل مبارك النفطي ، وبذلك أثبتت كيف يمكن للسيطرة على هذه الجزر الاستراتيجيه أن تهدد الاستقرار في هذه المنطقة ، من هنا لاينفك التوجس لدى صانع القرار من الجوار ا لإيراني .

٢ -تدفق الهجرات على دولة الإمارات العربية المتحدة ، أدى الى حدوث العديد من المشكلات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية والثقافية ، وأدى إلى وجود اثنيات و إلى تغيير ملامح هوية المجتمع الإماراتي وثقافته وتقاليده .

٣ -الأطماع الغربية في الخليج العربي والتى من بينها دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، حيث إن اعتماد هذه الدول اعتمادا كبيراً على بترول الخليج ، فأصبح لدى ا لإمارات هواجس ، كما اصبح عند الدول الغربية هواجس هي أيضا في أمن الطاقة ، هذه الهواجس كانت دائما مؤثرة في سلوكها تجاه أمن الطاقة العالمية ، وأن مصالح الغرب في أمن دول الخليج العربي لاتنبع من حاجتها والمكثفة ببترول الخليج بل من الوضع ا لأمني للطاقة العالمية ، باعتبار نفط الخليج من ابرز العوامل المؤثرة في امن الطاقة.

٤ -قرب دولة الامارات العربية المتحدة من دولة العراق ، وتأثر السياسة الخارجية بمجريات الأحداث على أرضه ، ومايشهده العراق من أزمات سياسية ومذهبية لها ابعادها وتاثيراتها المباشرة وغيرالمباشرة على الواقع الخليجي بما فيه والإماراتي ، فالسياسة الخارجية ا لإماراتية التي تلاقي قبولا ومصداقية في محاولة إعادة الاستقر ار في العراق تسعى عند كل ا لأطراف على الساحة العراقية من أجل ذلك .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

واخيراً وربما جاء انخراط دولة الامارات العربية المتحدة في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، جاء ذلك بسبب موقعها الجغرافي في شبه الجزيرة العربية ، ومن اجل ضرورة السعي إلى تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الخليج العربية ، وضرورة وجود سياسات خليجية تضمن تحقيق الغايات الخليجية العليا ، إن صانع القرار يتأثر بما تمليه عليه معطيات الموقع الجغرافي لدولة الامارات العربية المتحدة ، فهو والحالة هذا يأخذ للأمر جادته ، ويعمل بإتجاه مايجعل من هذه المعطيات إيجابيات تصب في صالح دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، و أما إذا كانت هذه المعطيات تؤثر بصورة غير إيجابية في مدركاته السياسية ذات العلاقة بالموقع الجغرافي والسياسة الخارجية ، فإن صانع القرار والحالة هذه يعمل ب اتجاه تخفيف تلك الصورة السلبية قدر الإمكان .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

معطيات الجغرافية البشرية في دولة الإمارات .

يعدّ العامل السكاني – الديمغرافي – من أهم المتغيرات المؤثرة في حركة السياسة الخارجية، وأن هذا التأثير ينجم عن العلاقة القائمة ما بين هذا العامل وبقية العوامل الأخرى، كالسياسية والاقتصادية والجغرافية وغيرها، وأما تأثيرات العامل السكاني فتحددها كمه ونوعيته، وهذا يعني أن التأثيرات السياسية ترتبط بعوامل متعددة كحجم السكان وتركيبه العمري والجنسي ومستوى التعليم والقدرات التقنية والتوزيع الجغرافي والتجانس المذهبي والعرقي، كلها عوام ل تدخل في حساب القوة القومية للدولة (الحديثي، ١٩٨٢:٢٢).

إن الدولة التي تمتلك الإمكانيات السكانية تكون أكثر قدرة على الاعتماد على عدة أنماط سلوكية في سياستها الخارجية، نظراً لكون العنصر السكاني يشكل المادة الأساسية التي تساعد على بقاء الدولة حيث يستخدم السكان في الجوانب العسكرية زمن الحرب، وفي الجوانب التنموية زمن السلم (نعمه، ١٩٧٢ : ٧٣ – ٧٦).

إن حجم السكان ليس في حد ذاته مؤشراً كافياً لقوة الدولة ، لأن الكثرة السكانية لا تضمن للدولة نفوذاً دولياً، كما أن قلة السكان بالقياس لمساحة الدولة تفقدها عوامل قوتها ، بل الأهم هو : تركيب السكان وتماسكه الاجتماعي وثقافته ومستواه التعليمي وتوزيع المهارات التي تساهم في بناء القوة (هزايمه، ١٩٩٤ : ١٧٩).

وفي معرض دراستنا للمعطيات الجغرافية البشرية (الديمغرافية) لدولة الإمارات العربية المتحدة فإننا سنتناولها في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : سكان دولة الإمارات العربية المتحدة .

المطلب الثاني : المعطيات السكانية للأنشطة الاقتصادية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول :

سكان دولة الإمارات العربية المتحدة

عند دراسة أي مجتمع من مجتمعات أية دولة في العالم، لابد من التعرف في البداية على خصائص المجتمع محل الدراسة في تلك الدولة ، وعند التحدث عن السكان فيقصد به هنا جميع الذين يعيشون على أرض دولة الإمارات العربية المتحدة موضع الدراسة ، فإننا سنتعرض الحالة هذه جملة سكان إماراتها السبع، بحيث لا يغيب عن البال أن دراسة المعطيات البشر ية تعدّ من أهم المؤثرات في قوة الدولة ، وسلوكها الاقتصادي ، والسياسي ، وعلاقتها بالدول الأخرى، وبناء على هذا ، فإن دراسة السكان وتوزيعهم وتركيبتهم ومدى نشاطهم يعد من أهم الأمور البالغة الأهمية، كون عنصر السكان يمثل القوة الفاعلة، في البناء الاقتصادي والسيا سي والاجتماعي للدول، كما قد يشكل في بعض الأحيان كالازدحام والاكتظاظ صعوبات كبيرة تواجه صانع القرار في تلك الدولة .

وفي هذا المطلب نتناول الخصائص العامة لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة ، من خلال التعداد العام للسكان والكثافة السكانية والنمو السكاني والتر كيب العمري والتعليمي وقوة العمل، وذلك من أجل تغطية معظم الخصائص للوقوف على دور السكان في السياسة الخارجية صناع ة وتنفيذاً ، وذلك من خلال الفقرتين التاليتين :

أولاً : سكان الدولة من المواطنين.

ثانياً: العمالة الوافدة لدولة الإمارات.

أولاً : سكان الدولة من المواطنين : إن الكم السكاني في أي دولة من الدول يقرأ على الدوام من خلال الإحصاءات العامة التي تجريها الدولة، وأن هذا التعداد لا يكون دقيقاً وذلك لعدة عوامل منها: أن العملية الإحصائية لا تخضع دائماً للضبط الحقيقي ، لكون الأسر تنتقل والأفراد كذلك، وهذا يعني أن التعداد قد يكون مضاعفاً لمثل هذه الأسر والأفراد المتنقلين، وكذلك إذا كانت الدولة في حالة حرب فإن الخشية من التجنيد الإجباري على سبيل المثال ، لا تجعل أرباب ا الامر ينطقون بالرقم الحقيقي لعدد أفراد أسرهم، وفي حالة توزيع الثروات فيتزايد هذا الع دد طمعاً في المزيد من الاستحواذ عليها، وما إلى ذلك من الأسباب . ولهذا كان علينا الإشارة إلى أن التعداد السكاني لا يتطابق دائماً وأرض الواقع ، وفي أحسن الظروف يكون مقارباً له، وأما نحن بصدد بيان الخصائص السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فنجد أن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة في نمو مستمر وهذا يتضح من خلال استعراض لعدد السكان في سنوات مختلفة، في حين أن التوزيع الجغرافي يختلف من إمارة إلى أخرى من الإمارات السبع التي تتكون منها دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا ما نراه في الجدول التعدادي والتوزيع السكاني في دولة الإمارات العربية المتحدة الجدول التالي:

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول رقم (٦)

جدول تعداد السكان والتوزيع السكاني في دولة الإمارات لعام ٢٠٠٨ حسب كل إمارة من الإمارات السبع .

السكان

السكان حسب الإمارة					
الإمارة	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
أبو ظبي	٥٦٦٠٣٦	٩٤٢٤٦٣	١٣٩٩٤٨٤	١٤٣٠٠٠٠	١٤٩٣٠٠٠
دبي	٣٧٠٧٨٨	٦٨٩٤٢٠	١٣٢١٤٥٣	١٣٧٢٠٠٠	١٤٧٨٠٠٠
الشارقة	٢٢٨٣١٧	٤٠٢٧٩٢	٧٩٣٥٧٣	٨٢١٠٠٠	٨٨٢٠٠٠
عجمان	٥٤٥٤٦	١٢١٤٩١	٢٠٦٩٩٧	٢١٢٠٠٠	٢٢٤٠٠٠
أم القيوين	١٩٢٨٥	٣٥٣٦١	٤٩١٥٩	٥٠٠٠٠	٥٢٠٠٠
رأس الخيمة	٩٦٥٧٨	١٤٣٣٣٤	٢١٠٠٦٣	٢١٤٠٠٠	٢٢٢٠٠٠
الفجيرة	٤٣٧٥٣	٧٦١٨٠	١٢٥٦٩٨	١٣٠٠٠٠	١٣٧٠٠٠
جملة الدولة	١٣٧٩٣٠٣	٢٤١١٠٤١	٤١٠٦٤٢٧	٤٢٢٩٠٠٠	٤٤٨٨٠٠٠

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٦)

إن الزيادة السكانية في دولة الإمارات العربية المتحدة تسجل تزايداً ملحوظاً، وهذا ربما يعود إلى عدة عوامل منها التقدم الصحي المتمثل بالوعي والرعاية الصحية ، إلا أن هذه الزيادة رغم تزايدها فهي لا زالت في حالة متدنية قياساً بغيرها من الزيادة السكانية لبعض الدول الأخرى، وفيما يلي نستعرض النمو السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة والسنوات مختلفة والعائد إلى معدل الخصوبة الكلية للمواطنين في الجدول رقم (٧) التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٧)

معدلات الخصوبة للمواطنين

معدل الخصوبة حسب الفئة العمرية	١٩٩٥	٢٠٠٥	٢٠٠٦	٢٠٠٧
١٥-١٠	٠.٠٤	٠.٠٦	٠.٠٦	٠.٠٦
٢٠-٢٤	٠.١٩	٠.١٩	٠.١٨	٠.١٩
٢٥-٢٩	٠.٢٥	٠.٢١	٠.٢١	٠.٢١
٣٠-٣٤	٠.٢٧	٠.١٤	٠.١٤	٠.١٤
٣٥-٣٩	٠.١٧	٠.٠٨	٠.٠٨	٠.٠٨
٤٠-٤٤	٠.١٠	٠.٠٣	٠.٠٣	٠.٠٣
٤٥-٤٩	٠.٠٤	٠.٠٠	٠.٠٠	٠.٠٠
معدل الخصوبة الكلية	٥.٣٧	٣.٦١	٣.٥٣	٣.٥٧

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨: ٢٧).

تشير بيانات الجدول إلى انخفاض معدل الخصوبة الكلية للمواطنة من ٥,٣٧ %عام ١٩٩٥ إلى ٣,٥٧ %عام ٢٠٠٧م، ومن المعلوم أن هذا المعدل يتأثر بالمستوى التعليمي ل لمرأة وخروج المرأة للعمل ، حيث ينخفض هذا المعدل كلما ارتفع المستوى التعليمي للمرأة كما أنه يكون منخفضاً بين النساء العاملات.

ويوضح تحليل التوزيع النسبي للتركيب العمري لسكان دولة الإمارات العربية المتحدة حسب فئات السن بين المواطنين وغير المواطنين في الدولة ، وفقاً لإدارة الإحصاءات المركزية في دولة الإمارات العربية المتحدة وفقاً للجدول رقم (٨) (وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨ : ٢٩) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (٨)

التوزيع النسبي للسكان حسب فئات السن والجنسية والجنس ٢٠٠٧								
فئات السن	مواطنون			غير مواطنين			جملـــة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
	%	%	%	%	%	%	%	%	%
٤-٠	١٣.٢	١٢.٩	١٣.٠	٣.٨	٩.٥	٥.٣	٥.١	١٠.٥	٦.٨
٩-٥	١٢.٥	١٢.٢	١٢.٤	٣.٦	٨.٩	٥.١	٤.٩	٩.٩	٦.٥
١٤-١٠	١٢.٩	١٢.٤	١٢.٦	٣.٢	٧.٦	٤.٤	٤.٦	٩.٠	٦.٠
١٩-١٥	١٣.٣	١٢.٩	١٣.١	٢.٧	٦.٥	٣.٨	٤.٢	٨.٥	٥.٦
٢٤-٢٠	١٢.١	١٣.٠	١٢.٥	٩.٣	١٢.٢	١٠.١	٩.٧	١٢.٤	١٠.٥
٢٩-٢٥	٤.٩	١٠.١	٩.٨	١٨.٧	١٥.٤	١٧.٨	١٧.٤	١٣.٨	١٦.٢
٣٤-٣٠	٦.٢	٦.٥	٦.٣	١٩.٥	١٣.٩	١٨.٠	١٧.٦	١١.٦	١٥.٧
٣٩-٣٥	٤.٨	٥.٣	٥.٠	١٥.٤	١٠.٣	١٤.٠	١٣.٩	٨.٨	١٢.٣
٤٤-٤٠	٣.٥	٤.٠	٣.٧	١٠.٤	٧.٠	٩.٤	٩.٤	٦.١	٨.٤
٤٩-٤٥	٣.٠	٣.٤	٣.٢	٦.٧	٤.٢	٦.١	٦.٢	٤.٠	٥.٥
٥٤-٥٠	٢.٤	٢.٤	٢.٤	٤.٠	٢.٤	٣.٦	٣.٨	٢.٤	٣.٤
٥٩-٥٥	١.٩	١.٦	١.٧	١.٨	١.١	١.٦	١.٨	١.٢	١.٦
٦٤-٦٠	١.٥	١.١	١.٣	٠.٥	٠.٤	٠.٥	٠.٧	٠.٦	٠.٧
٦٩-٦٥	١.٣	٠.٨	١.٠	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.٣
٧٤-٧٠	٠.٩	٠.٧	٠.٨	٠.١	٠.١	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.٢
٧٩-٧٥	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٠	٠.١	٠.٠	٠.١	٠.١	٠.١
٨٠+	٠.٧	٠.٦	٠.٦	٠.١	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.٣	٠.٢
الجملة	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

ونستنتج من خلال الجدول السابق أن أعداد الذكور يفوق أعداد الإناث، وأن مجتمع الإمارات العربية المتحدة من المجتمعات النامية وذلك لأ ن نسبة الكبار أقل من الصغار، وهذا يفسر باعتقادنا استجابة دولة الإمارات العربية المتحدة لتقديم العمالة بغض النظر عن تصنيفها ماهرة أو غير ماهرة حيث بدأت في الآونة الأخيرة الدخول في سوق العمالة وبصورة تدريجية .

وأما التركيب التعليمي لسكان دولة الإمارات الع ربية المتحدة فقد بدأ الاهتمام به لدى المسؤولين بالموارد البشرية على اعتبارها من مستلزمات التنمية لهذا يتضح من خلال النظرة السريعة في

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجدول والتحقق بعد المسجلين بالمدارس على اختلاف مستوياتها وفي الجامعات لعدة سنوات في الجدول التالي :

جدول رقم (٩)

السكان (١٠) سنوات فأكثر حسب الحالة التعليمية					
الحالة التعليمية	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٥	٢٠٠٥
أمّيّ	١٩١١٥٣	٢٥٦٣٤٣	٢٧٣٦٤٦	٣٩٢٣٨١	٣٣١٣٤٨
يقرأ ويكتب	١١٨٧٥٤	١٨١٧٦٣	٢٦٠١٢٤	٣٣٧٧٥٧	٤٩٣١٠٢
ابتدائية	٣٤٦٥٥	٩٨٤٥٣	١٢٠٤١١	٣٤٣٨١٧	٥٢٠١٤٧
إعدادية	٢٨٦٨٢	٨٢٤٠٨	١٢٢٨٤٧	٣١٧٠٩٥	٦٣٢٢٤٠
ثانوية	٤٠١١١	١٠٩٩٣٧	١٤٢٦٥٦	٣١٥٥١٦	٩٢١٨٥٠
فوق الثانوية ودون الجامعية	٤٨١٣	٢٠٨٧٦	٣٣٤٥٩	٦٤٩٢٥	١٤٢٥٣٦
جامعية	١٧٥٥٦	٥٢٣٩٠	٧٤٩٥٢	١٨٨٨٣٩	٤٥٥٢١٠
فوق الجامعي	١٢٢٧	٤٤٨١	٦٩١٩	١٤٥١٣	٥٤٧٥١
غير مبين	٧٥٧	٥٨	٢٩٤	٣٨٥٨	٣٧٢٢
الجملة	٤٣٧٧٠٨	٨٠٦٧٠٩	١٠٣٥٣٠٨	١٩٧٨٧٠١	٣٥٥٤٩٠٦

(وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨ : ٣٠)

وأما التوزيع النسبي للسكان حسب الحالة التعليمية لمواطني الدولة على المستويات العلمية فيبينها الجدول رقم (١٠) التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٠)

التوزيع النسبي للسكان حسب (١٠ سنوات فأكثر) حسب الحالة التعليمية

الحالة التعليمية	١٩٧٥ %	١٩٨٠ %	١٩٨٥ %	١٩٩٥ %	٢٠٠٥ %
أمي	٤٣.٦٧	٣١.٧٨	٢٦.٤٣	١٩.٨٣	٩.٣٢
يقرأ ويكتب	٢٧.١٣	٢٢.٥٣	٢٥.١٣	١٧.٠٧	١٣.٩٠
ابتدائية	٧.٩٢	١٢.٢٠	١١.٦٣	١٧.٣٨	١٤.٦٣
إعدادية	٦.٥٥	١٠.٢٢	١١.٨٧	١٦.٠٣	١٧.٨٠
ثانوية	٩.١٦	١٣.٦٣	١٣.٧٨	١٥.٩٥	٢٥.٩٣
فوق الثانوية ودون الجامعية	١.١٠	٢.٥٩	٣.٢٣	٣.٢٨	٤.٠١
جامعية	٤.٠١	٦.٤٩	٧.٢٤	٩.٥٤	١٢.٨٠
فوق الجامعي	٠.٢٨	٠.٥٦	٠.٦٧	٠.٧٣	١.٥٠
غير مبين	٠.١٧	٠.٠١	٠.٠٣	٠.١٩	٠.١١
الجملة	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠	١٠٠.٠٠

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ١٢)

والناظر في الجدول السابق يجد أن نسبة ا لأمية أخذت بالتناقص تدريجياً مابين ا لأعوام (١٩٧٥-٢٠٠٥) حيث سجلت مابين (٤٣,٦٧ -٩,٣٢) % ، وكذلك المواطن الذي يقرأ ويكتب ، حيث سجلت النسبة لنفس الأعوام (٢٧,١٣ -١٣,٩٠) % ، لصالح كافة المستويات التي تلي الحالة التعليمية لهاتين الحالتين حيث سجلت كافة الحالات الأخرى تزايداً لنفس الفترة الزمنية (١٩٧٥ - ٢٠٠٥) ، وهذا يفسره النهضة العلمية الحديثة التي تبنتها الحكومة لرفع مستوى سكان البلاد ، ولا أدل على ذلك من تزايد عدد المدارس واستقدام أعداد كبيرة من المدرسين من الدول العربية ، وكذلك الانفتاح على التعليم الجامعي وتأسيس الجامعات الرسمية والخاصة التي شهدتها مؤخراً دولة الامارات العربية المتحدة .

وأما قوة العمل فإن الشعب الإماراتي يمتاز بنشاطه وهذا يعود إلى الثروات الطبيعية التي حباها الله لهذه الأرض، أن هذه الثروة استجلبت أعداداً كبيرة من المستثمرين جعل سكان الإمارات الانخراط ولو بعفوية في النشاط الاقتصادي الأمر الذي صقل عقلية أهل الأمارات وجعلهم يتفوقون على غيرهم من المستثمرين القادمين ويبن ذلك الجدولين التاليين :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١١)

قوة العمل

السكان (١٥ سنة فأكثر) ذوو النشاط الاقتصادي

السنة	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٥	٦٤٣٢٢	٣٩٩٧	٦٨٣١٩	٥٥٤٠٨٨	٦١٤١٨	٦١٥٥٠٦	٦١٨٤١٠	٦٥٤١٥	٦٨٣٨٢٥
١٩٩٥	١٠٥٥٦٢	١٥٧٢٩	١٢١٢٩١	١٠٧٤٥٤٢	١٤٠٠٦١	١٢١٤٦٠٣	١١٨٠١٠٤	١٥٥٧٩٠	١٣٣٥٨٩٤
٢٠٠٥	١٦٧٥١٤	٤٦٦٠٦	٢١٤٣٢٠	٢٠٤٦٥٧٤	٢٩٨٧٧٤	٢٣٤٥٣٤٨	٢٢١٤٠٨٨	٣٤٥٥٨٠	٢٥٥٩٦٦٨
٢٠٠٦	١٧١٠٠٠	٤٩٠٠٠	٢٢٠٠٠٠	٢١١٧٠٠٠	٣١٠٠٠٠	٢٤٢٧٠٠٠	٢٢٨٨٠٠٠	٣٥٩٠٠٠	٢٦٤٧٠٠٠
٢٠٠٧	١٨١٠٠٠	٥٧٠٠٠	٢٣٦٠٠٠	٢٢٦٥٠٠٠	٣٣٧٠٠٠	٢٦٠٢٠٠٠	٢٤٤٦٠٠٠	٣٩٤٠٠٠	٢٨٤٠٠٠٠

المصدر: (وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٨)

جدول رقم (١٢)

نسبة مساهمة السكان في قوة العمل%

(قوة العمل/ جملة السكان)

السنة	مواطنون			غير مواطنين			جملة		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
١٩٩٥	٣١.٨	٢.١	١٧.٢	٧٩.٩	٢١.٢	٦٢.٦	٦٩.٠	١٣.٥	٤٩.٦
١٩٩٥	٣٥.٥	٥.٤	٢٠.٧	٨٢.٠	٢٧.٣	٦٦.٦	٧٣.٤	١٩.٤	٥٥.٤
٢٠٠٥	٤٠.١	١١.٤	٢٦.٠	٨٥.٧	٣٣.٤	٧١.٤	٧٨.٩	٢٦.٥	٦٢.٣
٢٠٠٦	٤٠.٢	١١.٨	٢٦.٢	٨٥.٧	٣٣.٧	٧١.٦	٧٩.٠	٢٦.٩	٦٢.٦
٢٠٠٧	٤١.٣	١٣.٤	٢٧.٥	٨٥.٦	٣٤.٥	٧١.٨	٧٩.٣	٢٨.١	٦٣.٣

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨: ١٨)

والناظر في جدول رقم (١٢) يمكنه ملاحظة مايلي : أن نمو نسبة مساهمة المرأة تزداد أكثر من زيادة نسبة مساهمة الذكور ، وهذا ما نستدل عليه ففي عام ١٩٩٥ كانت نسبة مساهمة الذكور من مواطني الدولة ٣١,٤ % ارتفعت عام ٢٠٠٧ إلى ٤١,٣ % ، وبفارق ٩,٥ % ، ولنفس الفترة نجد نسبة مساهمة المرأة عام ١٩٩٥ قد سجلت ٢,١ % وفي عام ٢٠٠٧ ازدادت الى ١٣,٤ %

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وبفارق ١١,٣ % ، وهذا يفسره استعداد المرأة في دولة ا لإمارات العربية المتحدة المشاركة في قوة العمل ، نتيجة تسليحها بالعلم والمعرفة ومستفيدة من ثمار النهضة العلمية في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، وبسبب الانفتاح على الخارج الذي أدى إلى خروج المرأة خارج البيت ، في الوقت الذي كان من قبل مجال المرأة ينحصر في شؤون البيت وا لأولاد ، أضف إلى ذلك يفسره وجود علاقة مشاركة المرأة مع الرجل لتخفيف أعباء الحياة ، لذلك كانت المشاركة ، كما أن هناك علاقة مطردة في قوة العمل وارتفاع مستوى المرأة العلمي ، حيث يزداد تشارك المرأة مع تحسن مستواها الع لمي والعكس صحيحا أيضاً ، إن قوة العمل الفاعلة في النشاط الاقتصادي تزداد قوة وهذا يفسره دخول المرأة سوق العمل في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتقدم العلمي الذي أصابه الشعب الإماراتي وخصوصاً المهني منه، وتتوزع قوى العمل في دولة الإمارات بين القطاعات الرئ يسية للاقتصاد وخاصة محال الغاز والنفط .

ومن خلال استعراض الخصائص العامة للسكان في دولة الإمارات العربية المتحدة يمكننا أن نبين الاستنتاجات التالية:-

- قلة عدد السكان قياساً بالمساحة التي تغطيها رقعة الدولة.
- ان مجتمع دولة ا لإمارات العربية المتحدة يع دّ من المجتمعات الغنية ، لان نسبة الكبار أقل من نسبة صغار المواطنين ، كما أن سكان دولة ا لإمارات العربية تزايدت بينهم نسبة التعليم وهذا يؤدي إلى زيادة الوعي وبكل أبعاده بين المواطنين.
- سوء التوزيع الجغرافي وهذا الخلل ناتج عن اختلاف توزيع الثروات الطبيعية من إمارة إلى أخرى ، وتبرز أمارة أبو ظبي في مقدمة الإمارات الأخرى التي تسخر بالعدد الكمي للسكان قياساً بغيرها ، في حين يضعف هذا العدد مرات من الإمارات الأخرى، وهذا ينتج عنه تذبذب في الكثافة السكانية على أرضه.
- تواجد أعداد كبيرة من العمالات الأجنبية، بأعداد كبيرة، على أر ضه وقد أشير إليهم خلال ما سبق في ثنايا البحث بمصطلح "غير مواطنين".
- أن المرأة بدأت تأخذ دورها في الحياة العامة في دول الإمارات العربية المتحدة وذلك من خلال مشاركتها في قوى العمل.

ثانيا: سكان الدولة من الوافدين : لقد اجتذبت التنمية الاقتصادية في دولة الإمارات العربية المتحدة ، اهتمام بالغا للعديد من الباحثين في مجالات شتى ، ومن بين هذه الاهتمامات العمالة الوافدة، والتي تعد إحدى القضايا والتحديات التي تواجه الدولة، خاصة بعد أن أصبح حجم هذه العمالة بها من الضخامة بحيث أضحت تشكل الغالبية العظمى لقوة العمل، إن هيمنة العمالة الوافدة، ليست فقط على هيكل القوى العاملة، وإنما على النسبة الإجمالية لعدد السكان بدولة الإمارات، حيث تحول المجتمع الإماراتي إلى أقلية داخل وطنه وبنسب لا تزيد على ٢٠% من مجموع السكان (وزارة الاقتصاد ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٠٠٥ : ٢١) ، وإن هذه الأعداد الكبيرة ذات آثار بالغة الخطورة ، مما لا يمكن إغفالها من التأثيرات على مجتمع الإمارات على مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، بما تنتمي إليه من ثقافات ومجتمعات مختلفة مما يؤدي إلى مشكلات عديدة ، ويمكننا بيان جنسيات العمالة الوافدة لدولة الإمارات العربية المتحدة في الجدول التالي :

جدول (١٣)

التوزيع النسبي للعاملين في سوق العمل الإماراتي حسب الجنسية ٢٠٠٥

الجنسية	النسبة%
الأسيويين	٧٩.٧
الجنسيات العربية	١٢.٨
المواطنون	٧.٥
الجنسيات الأخرى	٣
الجملة	١٠٠

المصدر :(وزارة الاقتصاد،٢٠٠٥ : ٢٣)

ومن الجدول تشير الإحصاءات حسب تعداد عام ٢٠٠٥ أن قوة العمل المواطنة تمثل ١.٥% من إجمالي القوة العاملة، بينما تمثل قوة العمل الوافدة أكثر من ٩٢% وهذا يعني أن العمالة الوافدة الأسيوية أكثر من ثلاثة أضعاف العمالة الوطنية والعمالة العربية والجنسيات الأخرى بينما تشكل الدول العربية ١٢.٨% ثم الجنسيات الأخرى ٣%، وبهذا نرى أن العمالة الوافدة تحكم سيطرتها على معظم الأنشطة الاقتصادية والمرافق العامة بالدولة.

ونتيجة لأن الغالبية العظمى من العمالة الوافدة من العزاب من ذوي الدخل المحدود فإنها لاتنفق في الدولة إلا نسبة بسيطة من المبالغ المالية التي تحصل عليها ، حيث تقوم بتحويل الجزء الأكبر منها إلى بلدها الأصلي ، أي أنها تقوم باستنزاف جزء كبير من الموارد المالية للدولة من خلال التحويلات الخارجية لبلدانهم مما يؤثر سلبياً في الاقتصاد الوطني (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ١٥) ، حيث بلغت حسب تقديرات المصرف المركزي بدولة الإمارات العربية المتحدة نحو ٣٧ مليار درهم في عام ٢٠٠٨ .

، ويمكننا بيان ماللعمالة الوافدة من مؤشرات فيما يلي :

١ - عدم التجانس الداخلي ، فالتركيبة السكانية لدولة الإمارات العربية المتحدة خليط من جنسيات شتى تختلف عاداتهم وتقاليدهم ، وتتفاوت بيئاتهم ومناخهم وقيمهم عن السكان الأصليين ، فباتت هناك خشية من أن تتولد صراعات وتنشأ احتكاكات قد تقود إلى زعزعة الاستقرار الداخلي في الدولة .

٢ - عدم التوازن بين النمو السكاني في دولة الإمارات وأعداد العمالة الوافدة ، إذ بدأ تناقص نسبة السكان المواطنين لصالح الوافدين منذ السبعينات ، حيث كان المواطنون يشكلون ٣٦% في عام

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٦٨ تراجعت إلى ٢٠% في عام ٢٠٠٥ وذلك حسب التعداد العام لدولة الإمارات (وزارة الاقتصاد ، ٢٠٠٧ : ٢٥) .

أدت هذه العمالة الوافدة المتدفقة إلى دولة الإمارات ، إلى ظهور نتائج غير متوقع ة وغير مرغوب فيها ولكنها تفرض نفسها فرضاً على المجتمع الإماراتي وتخلق مشكلات اجتماعية عديدة، وأن استمرار تدفقها بأعداد كبيرة فاق الحاجة الفعلية لها بسبب عدم تحديد الحجم الأمثل لها في الدولة، فقد أدى إلى سيطرتها على جميع الأنشطة الاقتصادية و رقل عاداتها وتقاليده ا وثقافتها إلى مجتمع الإمارات المحافظ ، وخلط بين التقاليد المحلية والمستوردة، بما كان له أكثر الأثر على الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية لمجتمع دولة الإمارات، إضافة إلى المشكلة الكبرى وهي الخلل السكاني، وهذا يأتي نتيجة الاستخدام المكثف لهذه العمالة في القطاعات الانتاجية المحتلفة ، وأوجدت تلك الحالة المتمثلة بالاختلال السكاني عدة مخاطرلها تأثيرات هي :

١ – **المخاطرالسياسية:** والمتمثلة في المخاوف السياسية التي تشكل تهديداً لجوهر الدولة والمجتمع، وهو الخوف من ضياع الهوية القومية العربية ، فالمجتمعات الوافدة في واقع الأمر مجتمعات غير مرتبطة بالمحيط السياسي والاجتماعي القائم ، بقدر ما هي مرتبطة بمجتمعاتها الكبيرة هناك مثل : الهند وباكستان وبنجلادش وإيران فقد تحولت إلى مجتمعات مصغر ة في الدولة لها تقاليدها وعاداتها ولغتها وثقافتها ، وقد يكون لوجود هذا العدد الهائ ل من العمالة الوافدة والمحصورة بعدد محدود من الجنسيات على أرض الدولة بعض الانعكاسات السياسية ، مثل التوترات السياسية التي تحدث بين الدولة المصدرة للقوة العاملة وانعكاس ذلك على الشارع العام لدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، فالعمالة الوافدة لها من المخاطر ال سياسية الكثير وخاصة ا لأسيوية منها ، فهي تمثل عامل عدم استقرار سياسي أمني في الدولة ، فالعمالة الهندية مثلت تحدياً أمنياً للدولة سواء كان ذلك على المستوى الداخلى أو المستوى الإقليمي ، بحيث نقلت الصراعات الدينية إلى داخل الإمارات الأحداث التي صاحبت هدم مسجد بابري في الهند في عام ١٩٩٣ وما انعكس عنها على صعيد توتر العلاقات بين أبناء الجالية الهندية والباكستانية المقيمة في الدولة في تلك الفترة ، (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ١٤) ، وكذلك استطاعت أن تتغلغل (الجالية الهندية) في معظم أركان الدولة وفي مؤسساتها وفي جميع اوجه النشاط الاقتصادي والخدمي ، وكل ذلك أدى إلى التأثير المباشر على استقرار النظام في الدولة ، أضف إلى تأثير العمالة الباكستانية التي تمثل النسبة ا لأكبر من حيث الحجم بعد العمالة الهندية ، إلا أن العمالة الإيرانية كان لها دور بارز في التأثير من خلال الخطر ا لإيراني المتمثل في احتلال الجزر الاماراتية وقد تم ا لإشارة إلى ذلك ، أو من خلال تصدير الثورة ، وقد استخدمت العمالة ا لإيرانية الكثير من الوسائل لتحقيق أهدافها ومصالحها كالمدارس والسفارات والقنصليات والممتلكات التجارية واستخدامها كبؤرة ومصادر معلومات ، أما العمالة العربية فلم تشكل الخطر الكبير باستثناء بعض الجنسيات ، ولكن بشكل عام فالعمالة العربية لم تؤثر بالسلب على الاستقرار السياسي بالدولة ، بعكس

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

العمالة الوافدة الأجنبية التي كان لها باع كبير في التأثير السلبي على الاستقرار و الأمن الداخلي للنظام السياسي ، وقد شكلت العمالة العربية عامل تكامل عربي (الشرياني ، ١٩٩٩ : ١٥٣) وقد يكون لوجود هذه الأعداد المحدودة من الجنسيات تعرض الدولة لضغوط خارجية تصدر من الدول المصدرة لهذه القوة العاملة ، كزعزعة الاستقرار السياسي والأمني وذلك حماية لمصالحها الاستراتيجية .

٢ - **المخاطر الاقتصادية:** وتبدو التأثيرات الاقتصادية مهمة منها (الشرياني ، ١٩٩٩ :١٠٢) :

أ - زيادة النفقات الحكومية على الخدمات المتعلقة بالصحة والتعليم ودعم السلع الاستهلاكية مما يؤثر في حجم الأموال المخصصة لأغراض التنمية .

ب - سيطرة القوى العاملة الوافدة على سوق العمل ،حيث تشكل لعمالة المواطنة ٧،٥%من اجمالي القوى العاملة حسب تقديرات الاحصاءات لتعداد عام ٢٠٠٥.

جـ- زادت معدلات البطالة المعتمة ، وتأثير العمالة الوافدة على القوى العاملة المحلية .

د - زيادة الضغط على السلع والخدمات .

هـ- إفراز عادات و أنماط سلوكية استهلاكية غير سليمة تتناقض وتضر بالاقتصاد الوطني الإماراتي .

و- ترسيخ الاعتقاد بدونية العمل اليدوي .

ز - التبعية الاقتصادية لدول العمالة الوافدة .

٣ - **المخاطر الاجتماعية** :إن هذه التأثيرات كثيرة ويمكن إبراز أهمها بمايلي (السويدي ، ٢٠٠٣ : ٤٤) :

أ- عدم التجانس في المجتمع نتيجة اختلاف العادات والتقاليد ، الأمر الذي سيؤثر في هوية المجتمع على المدى البعيد.

ب- جلب بعض الأمراض المتوطنة في البلدان المصدرة للعمالة ، مثل التهاب الكبد الوبائي والكوليرا والملاريا .

ج - ازدياد نسبة التزاوج بين المواطنين والأجنبيات مما قد يؤدي مستقبلاً إلى وجود أجيال ذات ولاء مزدوج ،كما أن تأثير الأم الأجنبية في أطفالها سيكون كبيرا من حيث الدين واللغة والعادات والتقاليد .

د - تأثر الاطفال المواطنين بما تحمله المربيات والخادمات الأجنبيات من ثقافات مختلفة .

هـ - الاستعمال المكثف للغة الإنجليزية على حساب اللغة العربية نتيجة ارتفاع عدد الناطقين بها ، مما قلل فرص العمل ولاسيما في القطاع الخاص ، هذا أثر سلبيا في الهوية العربية للدولة .

و-ارتفاع معدل الجرائم وظهور أنواع جديدة من الجرائم لم يألفها مجتمع الامارات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ز–ارتفاع تكلفة حفظ الأمن ، حيث تصبح هناك حاجة مستمرة وم تزايدة إلى دعم أجهزة الشرطة والأمن .

ح–صعوبة السيطرة على الوافدين وملاحقتهم ، كما أن بعضهم يعيش في مجتمعات مغلقة تخرج عن نطاق السيطرة الأمنية .

د–المطالبة بالإقامة الدائمة بالدولة ، والحق في الحصول على الجنسية الإماراتية .(السويدي ،٢٠٠٣: ٤٤) .

والناظر إلى هذا الكم الكبير من العمالة الوافدة في دولة الإمارات و مايكون لها من أخطاراستوجب على الدولة القيام بالتخطيط الاستراتيجي لحل هذة المشكلة وذلك لـلأسباب التالية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ٥٧–٥٨) :

١ –الخشية من إذابة المواطنين في جسم غير المواطنين (العمالة الوافدة) ، وبالتالي ينقلب العنصر العربي الى عنصر غير عربي .

٢ –الخشية من العبث في استقرار الدولة نيجة الخشية من سيطرة العمالة على سوق العمل في دولة الامارات ، وبالتالي يتم التحكم في استراتيجيات وسياسات العمل في الدولة .

٣ –إنشاء الهيئة الوطنية للتركيبة السكانية والتي حددت مهماتها بمتابعة استراتيجيات الملف السكاني حسب توجهات مجلس الوزراء ومتابعة المبادرات بشأن التركيبة السكانية ، ووضع آليات تطبيقها وتنفيذها. كما تختص الهيئة بالتنسيق مع الجهات الاتحادية والمحلية للتأكد من تنفيذها للاستراتيجيات والمبادرات المتعلقة بالتركيبة السكانية، إلى جانب إعداد الدراسات وتحديث المعلومات المتعلقة بها .

إن دولة ا لإمارات العربية المتحدة إزاء ماتقدم بشأن العمالة الوافدة تعاني من اختلال في هيكلها السكاني من جراء هذا العنصر الوافد ونتيجة اعتمادها المفرط على العمالة الوافدة مما جعل المواطنين فيها يشكلون أقلية في عدد سكانها وفي عدد قوتها العاملة ، خصوصاً أن دولة الإمارات أخذت تلحظ ان اعداداً كبيرة من العمالة الأجنبية عاطلة عن العمل في دولة الإمارات ، واعداد اخرى تمارس نشاطات هامشية وطفيلية لاسيما في القطاع الخاص ، حيث ساعد الا نخفاض النسبي في الأجور لهذه العمالة من زيادة جلبهم وعددهم لدى القطاع الخاص الذي كثف استخدامهم ، لذا فدولة الإمارات العربية المتحدة لابد لها من القيام بإجراءات تقلل أضرار ومخاطر هذه الفئة الوافدة وذلك من خلال عدة خطوات لازمة محورها ترشيد استخدام العمالة ا لأجنبية الوافدة و إعادة النظر في سياسة التجنس وتعظيم الاستفادة من احتياطي القوى العاملة العربية مقابل استخدام العمالة ا لأجنبية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

المعطيات السكانية للأنشطة الاقتصادية :

يلعب السكان دوراً كبيراً في بعث العوامل التي تؤدي إلى قوة الدولة من الناحية الاقتصادية، والتي بدورها تنعكس على بقية الجوانب الأخرى التي ترفد قوة الدولة من الناحية السياسية والاجتماعية ، وبقية الروافد الأخرى الثانوية ، التي بدورها تصب في الجوانب الأساسية التي من خلالها تتشكل قوة الدولة.

ومن المعروف أن خطط التنمية والتطوير التي تتبعها الدولة ، هي في حد ذاتها تحفز السكان للقيام بهذا الدور الذي يبعث العوامل التي تؤدي في النهاية إلى قوة الدولة، ومما لاشك فيه أن العنصر البشري الفعال الذي هو رأس المال الحقيقي للتنمية، لذا فكان التوجه في دولة الإمارات يستند إلى خلق قاعدة بشرية تتسلح بسلاح العلم المعرفة لكي تواكب التقدم الحاصل في دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث اهتمت الدولة وخاصة في نهاية القرن الماضي بتأهيل العنصر البشري الوطني.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، كما هو معروف من الدول التي تستقطب العمالة الأج نبية على اختلاف مستوياتها تبعاً للمهن التي تجيدها، غير أن العمالة الأجنبية تزداد يوم بعد يوم نتيجة لزيادة طلب البحث عن فرص عمل فكانت دولة الإمارات العربية المتحدة محط أنظار هؤلاء ، حيث شهدت الدولة نشاطاً استثمارياً واسعاً شمل مختلف الأنشطة والقطاعات وكذلك شمل مختلف مناطق الدولة. وهناك محاولات جادة من قبل الأجهزة الحكومية لتنظيم استقدام العمالة ووضع الضوابط القانونية التي تحمي سوق العمل من الأعداد التي تؤثر في نوعية العمالة القادمة والتي لابد أن تكون على مستوى المرحلة التي تمر بها التنمية بالدولة، والتي تتطل ب نوعية معينة من العمالة تتناسب مع حجم التقنية المستهدفة ومع التقدم في أساليب العمل في كافة أنشطة الدولة وسنتناول ذلك في الفقرتين التاليتين وهما :

اولا : المفهوم الاقتصادي للعمالة : يعدّ مفهوم العمالة من المفاهيم الاجتماعية المستخدمة في العصر الحديث ، حيث تشكل أحد الأركان الأساسية لعنصر العمل الذي يع دّ هو الآخر احد عناصر الانتاج ، وتعني العمالة حرفة العمل ويشمل هذا المفهوم عنصر الأجر إضافة إلى العمل ، ويتسع المفهوم ليشمل الأفراد الذين يقومون بالعمل ويتقاضون أجراً مقابله (ذيبان ، ١٩٩٠ : ٣٣٩)، واما المفهوم الاقتصادي للعمالة فيشير إلى مجموعة من التعريفات تكاد تتلاقى مع بعضها بعض في الفهم والدلالة أحدهم بالقول : "إنها مجموعة من الأفراد النشطين اقتصادياً، وهذا النشاط يختلف طبقاً من بلد إلى آخر بسبب التنظيمات العمالية الموجودة في هذه البلدان فهو يفرق مثلاً بين ا لمجتمعات المتقدمة والمجتمعات المتخلفة " (الفضالة ، ١٩٩٧ : ٢)، كما ذهب آخر إلى تعريف العمالة الاقتصادية أيضاً " إنها مجموعة من الأفراد الذين يسهمون في المجتمع بمجهودهم المادي والمعنوي

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لتحقيق عمل معين كانتاج سلعة أو خدمة ، وهؤلاء الأفراد ينتظرون وراء هذا الجهد مقابل أجر نقدي معين " (العليمي ، ١٩٨٢ : ٦٣) ، وتعرف إحدى الأدبيات العمالة الاقتصادية بأنها ليست غاية في حد ذاتها بقدر ماهي وسيلة لغايات أخرى ، وهذه الغايات يمكن أن تؤديها العمالة عن طريق مايلي (الشرياني ، ١٩٩٩ : ٤) :

١ – زيادة الدخول للمجموعات الممتازة وبهذا يتحقق نجاح التنمية الاقتصادية .

٢ – استخدام الطاقات البشرية بالكامل وبقدر ماتحتاجه عملية التنمية الاقتصادية .

٣ – تحقيق مساهمة الجميع في الحياة الاقتصادية ، وتجنب مشاعر العجز والفشل التي يمكن أن تؤدي إليها البطالة ، وطبقا لتعريف قسم الشؤون الاجتماعية با لأمم المتحدة فإن العمالة : " تعني الأشخاص الذين ينتقلون من دولة إلى اخرى لغرض العمل مع من يعولونهم غالباً ، وقد نصت الفقرة الأولى من التوصية رقم (٨٦) بشأن الهجرة من أجل العمل الصادر عن المؤتمر العام لمنظمة العمل الدولية على إن : " المهاجر من اجل العمل هو الشخص الذي يترك موطنه متجهاً إلى دولة أخرى لشغل وظيفة يعمل فيها لحساب غيره " (الجامعة العربية ، ١٩٥٤ : ٢٧) ، وهناك عمالة اخرى سميت عمالة الأهداف ، وهذه لاتخرج عن العمالة الاقتصادية بمفهومها الاوسع حيث عرفت بـــ : (هي انتقال الأفراد الذين تكون أعمارهم بين (١٨–٣٠) عاماً من بلدهم الى بلد أخرى يكون فيها رزق أو كسب معين أي يحصلون على مقابل العمل " (الأنصاري ، ١٩٨٦ : ٢٤٠) .

إذا كان هذا مفهوم العمالة الاقتصادية ، فهناك مصطلح آخر اسمه العمل كون العمل والعمالة مفهومين مرتبطين مع بعضهما بعض ، حيث إذا ذكر ت الأول تبادر الى ذهنك الثاني ، أضف الى أن العمل هو المفهوم الاصلي الذي جاء منه مصطلح العمالة كما يعدّ من أهم عناصر الانتاج الذي يقوم بإنتاجه جماعة من البشر امتهنوا مهنة الانتاج ، إذ لايتصور أن يتم انتاج أية سلعة أو خدمة دون مساهمة مثل هذه الجماعة ، كذلك ن جد العمل غاية من كل نشاط اقتصادي فإشباع الحاجات الانسانية هي هدف من أهداف الانتاج وأما الجماعة من البشر فيطلق عليهم مفهوم القوى البشرية ، وهؤلاء يعتبرون المفهوم الأوسع والأكبر حيث يضم جميع العناصر المؤهلة في المجتمع لكي يطلق عليهم مصطلح العمالة ، وأما ماذا عن مفهوم العمل ؟ !إن الموارد التي تم لأ الطبيعة ويحتاجها الإنسان ليست في اغلب الاحوال كفيلة بإشباع حاجاته ، إلا بعد أن تخضع لش يء من التبديل والتحويل والجمع بعد البحث عنها و اكتشافها و استخراجها أحياناًمن باطن الأرض ومن ثم تعديل شكلها حتى تصبح قابلة للاستخدام ، وصراع الإنسان في الطبيعة يتمثل في النشاط الذي يقوم به لوضع هذه الموارد تحت تصرفه وفق إرادته ، وهذا ما يعبر عنه في علم الاقتصاد بالعمل (الشرياني ، ١٩٩٩ : ٦) ، وأما تعريف العمل فإنه لايوجد إتفاق على تعريف جامع وشامل لهذا المفهوم ، فقد عرف بأنه : "المجهود الذي يقوم به الإنسان بإرادته على غاية نافعة ، وكل عمل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يحتاج إلى مجهود وليس كل مجهود ، يأتي بعمل منتج ، ولابد لأن يكون العمل منتجاً من توفر شرطين هما : أن يكون مجهود انسان ناتجاً عن محض إرادته ، وأن تكون للعمل غاية نافعة " (الرفاعي ، ١٩٩٨ : ١٦٥) ، إذا كان هذا تعريف العمل فماذا عن تعريف العمل الاقتصادي ليتوافق الأمر مع أهداف دراستنا المتعلقة با لأنشطة الاقتصادية ؟ ، إن المقصود بالعمل الاقتصادي : " هو ذاك النشاط الإنساني الذي يهدف إلى خلق أموال اقتصادية ، وهو مايعني إذن ضرورة أن يصدر العمل عن الإنسان ، وأم ا المجهود الذي يصدر عن الحيوان فلا يعدّ عملاً ، بل يع دّ خدمة من خدمات أموال الانتاج ، هذا وقد نظروا للعمل على إنه ينقسم إلى ثلاثة اقس ام هي (الحجوب ، ١٩٧١ : ٤٧٠):

١ -عمل تنفيذي ، وينصرف إلى ماينفذ من العمليات تبعاً لتعاليم الآخرين ، وقد يكون هذا العمل جسمانياً أو فكرياً .

٢ -عمل إداري ، وهذا النوع يقتضي صفات خاصة وينصرف إلى مراحل متعددة وهي تهدف إلى توقع ماسيكون ، ووضع تنظيم له ، وإصدار أمر تنفيذه ومراقبة هذا التنفيذ .

٣ -الاختراع ويقصد به الكشف الجديد .

إن ماسبق بين مفهوم العمالة والعمل والاقتصادي ، و لما كانت دولة الامارات العربية المتحدة دولة إسلامية ، ونحن بصدد دراسة العمالة في دولة إسلامية لابد لنا من بيان مفهوم العمل في الإسلام ، كون الفكر الغربي شغلته مفاهيم العمالة والعمل والعمل الاقتصادي فهذا ليس حكراً على الفكر الغربي ، فمفهوم العمل في الإسلام قد شغل حيزاً كبيراً فالعمل في الإسلام والحالة هذه يعني : " كل جهد يبذله الإنسان سواء كان مادياً أو معنوياً أو فكرياً أو جسدياً متصلاً بشؤون الآخرة " (الخياط ، ١٩٨٣ :٧) ، والقرآن الكريم شجع على العمل وحث عليه بقوله تعالى : (فإذا قضيت الصلاة فانتشروا في الأرض وابتغوا من فضل الله و اذكروا الله كثيراً لعلكم تفلحون (سورة الجمعة ، الآية : ١٠) ، واعتبر العمل عبادة وأكثر القرآن من ذكرالعمل ، وأمر به فقد ورد مع مشتقاته (٣٦٠) مرة (الهزايمة ، ١٩٩٦ : ١٥٧) ، كقوله تعالى : " ومن أحسن قولاً مما دعا إلى الله وعمل صالحاً وقال انني من المسلمين " (سورة فصلت ، الآية : ٣٣) ، وهناك العديد من الآيات القرآنية حثت على العمل من أجل اكتساب الرزق ، كقوله تعالى : " وآخرون يضربون في الأرض يبتغون من فضل الله " (سورة المزمل ، الآية : ٢٠) ، ونادى الإسلام بإتقان العمل والابتعاد عن الغش فقد قال صلى الله عليه وسلم : " من غش فليس منا " (مسلم ، الصحيح : ١٠٨/٢١) ، إن الإسلام على هذا النحو قد قرن العقيدة ا لإسلامية بالعمل والإيمان بالعمل ، وجعل العمل مرتبطاً بالعقاب والثواب في الحياة الدنيا والآخرة ، وكان الحكم الاسلامي بشأن العمل ينقسم إلى ثلاثه هي (الشرياني ، ١٩٩٩ : ٩) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١ – العمل بقصد الاكتساب فرض عين على المسلم ، لأن إقامة الفرائض تقتضي قدرة بدنية ونفسية ، وهذه لاتتأتى إلا بطعام ونفقة .

٢ – للاكتساب وللإنفاق على العيال من زوجة وأولاد فرض عين كذلك ، لأن إنفاق المرء على زوجته وأولاده مستحق عليه .

٣ – للاكتساب بقصد قضاء الدين فرض عين أيضاً .

٤ – أن يكون العمل قبل هذا وذاك مشروعاً ومجازاً في الإسلام .

٥ – أن يكون العمل متقناً قال عليه الصلاة والسلام : (إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه) (متفق عليه) .

٦ – أن لايشغل العمل صاحبه عن ذكر الله .

من هنا فإن العمل يعدّ أساس الاقتصاد الاسلامي فحث الاسلام على القيام بالعمل ، و عدّه عبادة ، وبذلك فإن النظرية الإسلامية ميزت بين نوعين من العمل هما : الأول العمل الذي يعود نفعه على العامل ويسمى " الانتفاع " ، وأما الثاني فهو الذي يعود نفعه على رب العمل ويسمى " الاستثمار " ، فالعمل في الإسلام يختلف إلى حد كبير عن نظرة الأديان الآخرى له .

والملاحظ أن العمالة في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، وهي تمارس انشطتها الاقتصادية فهي بلاشك ينطبق عليها كل التعاريف السابقة ، ولكن الملاحظ أن هذه العمالة تختلف فيما بينها وإن أدت نشاطاً اقتصادياً يتفق وماتم ذكره سابقاً ، وهذا الاختلاف يتضح عند وضع العمالة على طاولة التشريح لاكتشاف الفوارق بينها ، وهذا لايحتاج إلى عناء كثير بل بمجرد النظرة الاولية مع ش يء من التدقيق نجد الفارق بينها ، وفي هذا الصدد فإن العمالة هذه يمكن تصنيفها وهي تمارس نشاطها الاقتصادي على أرض دولة ا لإمارات إلى صنفين هما : فئات العمل طبقاً للحالة المهنية ، وفئات العمل طبقاً للنشاط الاقتصادي وهذا ما سنعالجه في الفقرة التالية .

ثانيا : الفئات العاملة في مجال العمل : هناك أعداد غفيرة من العمالة على أرض دول ة ا لإمارات العربية المتحدة ، وهذه العمالة تختلف فيما بينها فمنها العمالة الماهرة وغير الماهرة أو المهنية وغي المهنية ومنها الجسدية التي تعتمد على الجهد الجسدي ، ومنها الفكري إلى غير ذلك ، وبالنظر إلى العمالة في دولة ا لإمارات فإنه يمكن تقسيمها على قسمين ، ينظر إلى الأول طبقاً للحالة المهنية ، والآخر طبقاً للنشاط الاقتصادي وهذا ما سنأخذ به لأغراض الدراسة وعلى النحو التالي :

أ – **الفئات العاملة طبقاً للحالة المهنية** : وفي إطار حديثنا عن مساهمة السكان في قوة الدولة في دولة ا لإمارات العربية المتحدة فإننا سنتعرض للتو زيع النسبي للمشتغلين حسب فئات الجنسية والجنس وطبقاً للحالة العلمية والمهنية وفق الجدول رقم (١٤) التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس وطبقاً للحالة العلمية المهنية

جدول رقم (١٤)

الخصائص	فئة الجنسية								
	مواطن			وافد			أجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الحالة العملية									
صاحب عمل ويستخدم آخرين	٣.٣	٠.٥	٢.٦	٣.٦	٠.٨	٣.١	٣.٦	٠.٧	٣.٠
يعمل لحسابه ولا يستخدم أحد	١.١	٠.٤	٠.٩	١.٤	٠.٣	١.٢	١.٣	٠.٣	١.٢
يعمل بأجر	٩٥.٦	٩٩.٢	٩٦.٥	٩٥.٠	٩٨.٩	٩٥.٧	٩٥.١	٩٩.٠	٩٥.٨
المهنة									
المشرعون والمديرين ومديرو الأعمال	٩.٩	٨.٨	٩.٦	٨.١	٣.١	٧.٢	٨.٣	٤.٠	٧.٥
الاختصاصيون في المواضيع العملية والفنية والإنسانية	٦.٩	٣٤.٧	١٤.٠	١٤.٢	١٤.٠	١٤.٢	١٣.٥	١٧.١	١٤.١
الفنيون في المواضيع العملية والفنية والإنسانية	١٩.٧	٢٢.٧	٢٠.٥	١٣.٤	١٥.٢	١٣.٧	١٤.١	١٦.٣	١٤.٥
المهن الكتابية	٨.٧	٢٢.٠	١٢.١	٤.٣	١٠.٨	٥.٤	٤.٧	١٢.٥	٦.٢
مهن الخدمات والبيع العمال المهره في الزراعة	٢١.٨	٧.٦	١٨.٢	١٨.٦	٥٤.٧	٢٥.٠	١٨.٩	٤٧.٥	٢٤.٣
وصيد الأسماك والثروة الحيوانية	٠.٦	٠.٠	٠.٤	٢.٩	٠.١	٢.٤	٢.٧	٠.١	٢.٢
الحرفيون في البناء والمهن الإستخراجية والحرفيون الآخرون	١.١	٠.٠	٠.٨	١٣.٧	٠.٤	١١.٣	١٢.٤	٠.٣	١٠.٢
مشغلو الآلات والمعدات ومجموعها	٢.٢	٠.١	١.٧	١١.٧	٠.٤	٩.٧	١٠.٧	٠.٣	٨.٨
المهن البسيطة	١.٩	٠.٥	١.٥	١٢.٦	١.٠	١٠.٦	١١.٥	٠.٩	٩.٦
القوات المسلحة	٢٧.٠	٣.٣	٢١.٠	٠.٢	٠.٠	٠.٢	٢.٩	٠.٥	٢.٥
الأفراد الذين لم يصنفوا حسب المهنة	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٤	٠.٣	٠.٣	٠.٣	٠.٣
إجمالي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨ : ٦٢)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويشير الجدول إلى توزيع المشتغلين حسب فئة الجنسية والجنس طبقاً للحالة العلمية والمهنية، وفيما يتعلق بالحالة العلمية نجد أن نسب الذين يعملون بأجر تصل إلى (٩٩,٢ %) بين الإناث، كما يلاحظ أن تلك النسبة تتجاوز ٩٥% بين الذكور، ولا تختلف هذه النسب كثيراً بين المواطنين والوافدين . ويلاحظ أن نسب أصحاب العمل الذين يستخدمون آخرين (٣,١%) تكون أعلى من نسب الذين يعملون لحسابهم ولا يستخدم ون أحداً (١.٢%)، وذلك على مستوى المواطنين والوافدين والذكور والإناث، كما يلاحظ أن أغلب أصحاب العمل الذين يستخدمون آخرين والذين يعملون لحسابهم ولا يستخدمون أحداً أغلبهم من الذكور (٣,٦%)، وذلك على مستوى المواطنين والوافدين.

أما فيما يتعلق بالمهنة فعلى مستوى إجمالي الدولة نجد أن مهن الخدمات والبيع تحتل المرتبة الأولى بين المشتغلين سواء من الذكور ١٨.٩%) أو الإناث ٤٧.٥%) ويأتي الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية في المرتبة الثانية للإناث بنسبة (١٧.١%)، والفنيين في تلك المواضيع في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦.٣%)، والعكس بالنسبة للذكور فنجد أن مهن الفني ين في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية تأتي في المرتبة الثانية (١٤.١%)، ويأتي الاختصاصيون في المواضيع العلمية والفنية والإنسانية في المرتبة الثالثة بنسبة (١٣.٥%).

إن الناظر في الجدول يمكنه الوقوف على عدة استنتاجات هي:

١ – إن جملة الوافدين في التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية طبقاً للحالة العلمية و المهنية يفوق نسبتها نسبة المواطنين إلا في ثلاث مهن من بين اثني عشرة مهنة و ه ي المهن الميكانيكية و الخدمات والبيع و الأفراد الذين لم يصنفوا حسب المهنة و كانت النسب في هذه المهن الثلاث لصالح نسبة المواطنين (١٠.٨)%، (٥٤.٧)% ،

(٠.٤)% يقابلها على التوالي نسبة الوافدين (٥.٤)% ، (٢٥.٠)% ، (٠.٣)% ، إن هذا يعني أن عصب الحياة الاقتصادية بيد العمالة الوافدة خصوصا إذا كان تفوق المواطنين في المهن التي لا يقوم بها أي شخص لو لم تكن لديه أهلية الا بالمستوى الذي لا يتجاوز ٢٥%.

٢ – إن دولة الامارات العربية المتحدة أصبحت في موضع و الحالة هذه من الاخذ بيد المواطنين حتى يتمكنوا من تجاوز هذه النسبة المشار إليها بالفترة السابقة، و تعديل النسب في كل المهن لصالح المواطنين، و إلا سرتصل الدولة إلى نقطة لا تستطيع معها التصحيح.

ب – **الفئات العاملة طبقاً للنشاط الاقتصادي** : وإذا ما استعرضنا القوة العاملة وفق النشاط الاقتصادي فإننا سنبين ذلك وفق الجدول رقم (١٥)التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٥)

التوزيع النسبي للمشتغلين حسب فئة الجنسية و الجنس و طبقاً للنشاط الاقتصادي

نشاط الاقتصادي	فئة الجنسية								
	مواطن			وافد			أجمالي		
	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة	ذكور	إناث	جملة
الزراعة والصيد والحراجة	١.٠	٠.٢	٠.٨	٥.٧	٠.٢	٤.٧	٥.٢	٠.٢	٤.٣
التعدين واستغلال المحاجر	٤.٠	١.٩	٣.٥	٢.٠	٠.٦	١.٨	٢.٢	٠.٨	١.٩
الصناعات التحويلية	٢.٨	٢.١	٢.٦	١٠.٧	٣.٥	٩.٥	٩.٩	٣.٣	٨.٧
إمدادات الكهرباء والغاز والمياه	٢.٠	٢.٠	٢.٠	١.٥	٠.٢	١.٣	١.٦	٠.٥	١.٤
الإنشاءات	١.٥	٠.٨	١.٣	١٦.١	٢.٨	١٣.٧	١٤.٦	٢.٥	١٢.٣
تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية	١.٩	١.٤	١.٧	٢٠.٤	٧.٣	١٨.١	١٨.٥	٦.٤	١٦.٣
الفنادق والمطاعم	٠.١	٠.١	٠.١	٤.٧	٢.٩	٤.٤	٤.٣	٢.٥	٣.٩
النقل والتخزين والاتصالات	٦.١	٥.١	٥.٨	٨.١	٣.٧	٧.٤	٧.٩	٣.٩	٧.٢
الوساطة المالية	٢.٩	١.٤	٤.٨	٢.٧	٤.١	٣.٠	٢.٧	٥.١	٣.٢
الأنشطة العقارية والايجارية وأنشطة خدمات الأعمال	٧.٠	٤.٧	٦.٤	٩.١	٤.٣	٨.٢	٨.٨	٤.٤	٨.٠
الإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي	٦٣.٤	٢٣.٢	٥٣.٢	٤.٢	١.٤	٣.٧	١٠.٣	٤.٧	٩.٢
التعليم	٢.١	٣٢.١	٩.٨	٢.٦	٩.٩	٣.٩	٢.٥	١٣.٣	٤.٥
الصحة والعمل الاجتماعي	٢.١	٨.٦	٣.٧	١.٦	٦.٨	٢.٥	١.٦	٧.٠	٢.٦
انشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية الأخرى	١.٨	٣.٦	٢.٣	٣.٥	٢.٥	٣.٣	٣.٣	٢.٦	٣.٢
الأعمال المنزلية	٠.٣	٢.٧	٠.٩	٦.٧	٤٩.٤	١٤.٣	٦.٠	٤٢.٣	١٢.٨
المنظمات والهيئات الإقليمية والدولية	٠.٧	٠.٥	٠.٦	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٣	٠.٢
أنشطة غير مبينة	٠.٤	٠.٥	٠.٤	٠.٢	٠.١	٠.٢	٠.٢	٠.٢	٠.٢
إجمالي	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠	١٠٠.٠

(وزارة الاقتصاد، ٢٠٠٨: ٦٤)

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ويوضح جدول (١٥) أن تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح المركبات ذات المحركات والدراجات النارية السلع الشخصية والمنزلية تأتي في المرتبة الأولى (١٦.٣%) بالنسبة لأنشطة المشتغلين. ويأتي في المرتبة الثانية بنسبة (١٢.٨%) الأعمال المنزلية، وفي المرتبة الثالثة يأتي نشاط الإنشاءات بنسبة (١٢.٣%)، ويلاحظ ثبات هذا النمط على مستوى إجمالي الوافدين مع اختلاف النسب (١٨.١ %، ١٤.٣ %، و ١٣.٧ % على الترتيب)، وبالنسبة للذكور يلاحظ أن تجارة الجملة والتجزئة وإصلاح ا لمركبات ذات المحركات والدراجات النارية والسلع الشخصية والمنزلية تأتي في المرتبة الأولى، والإنشاءات تأتي في المرتبة الثانية، وذلك على مستوى إجمالي الدولة وبين الوافدين، وبالنسبة للإناث يأتي في المرتبة الأولى الأعمال المنزلية، وفي المرتبة الثانية نشاط التعليم، وذلك على مستوى إجمالي الدولة وبين الوافدين.

وفيما يتعلق بالنشاط الاقتصادي للمواطنين فيوضح الجدول أن العمل بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي يأتي في المرتبة الأولى بنسبة (٥٣.٢%)، يليه التعليم (٩.٨%) ثم العمل بالأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة خدمات الأعمال (٦.٤%).

وبالنسبة للمواطنين الذكور يأتي في المرتبة الأولى العمل بالإدارة العامة والدفاع والضمان الاجتماعي (٦٣.٤%)، يليها الأنشطة العقارية والإيجارية وأنشطة خدمات الأعمال (٧.٠%)، ثم النقل والتخزين والاتصالات (٦.٠%).

أما بالنسبة للمواطنات فنجد نشاط التعليم يحتل المرتبة الأولى بنسبة (٣٢.١%)، ثم العمل بالإدارة العامة الدفاع والضمان الاجتماعي بنسبة (٢٣.٢%)، فالعمل بالوساطة المالية بنسبة (١٠.٤%) ، إن الناظر في الجدول السابق يمكنه الوقوف على مايلي :

١ – إن نسبة الذكور من المواطنين تتعدى نسبة الاناث في التوزيع النسبي للمشتغلين طبقاً للنشاط الاقتصادي إلا في ثلاثة أنشطة وهي : الصحة والعمل الاجتماعي ، و أنشطة الخدمات الاجتماعية والشخصية الاخرى ، وا لأعمال المنزلية ، فقد سجلت على التوالي ٨,٦ % ، ٣,٦ % ، ٢,٧ % مقابل نسبة الذكور ٢,١ % ، ١,٨ % ، ٠,٣ % ، إن مايفسر هذا أن المهن الثلاث تناسب وطبيعة الإناث أكثر من غيرها من المهن الاخرى ، وهذه المهن هي في معظم الامور تتولاها إناث .

٢ – إن نسبة جملة المشتغلين حسب ا لأنشطة الاقتصادية المواطنين إلى الوافدين تشير إلى، أنه من بين سبعة عشر نشاطاً اقتصادياً كانت نسبة المشتغلين من ا لمواطنين أقل ، أي أن نسبة نشاط الوافدين اكثر حيث سجلت نسبة المواطنين (٩) أنشطة أقل من نسبة الوافدين ، بمعنى أن نسبة الوافدين تسجل زيادة بـــ (٩) أنشطة من مجموع الـــ (١٧) نشاطاً ، وهذه يحتاج جهوداً مكثفة ليلتحق المواطن بالوافد من حيث النشاط ، فعلى سبيل ا لمثال لاالحصر سجلت نسبة النشاط الاقتصادي لجانب المواطن في تجارة الجملة والتجزئة و إصلاح المركبات (١,٧) % ، يقابلها لجانب الوافدين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مانسبته (١٨,١) % ، وفي الأعمال المنزلية شكلت نسبة المواطنين مانسبته (٠,٩) % ، وبالمقابل سجلت بالنسبة للوافدين مانسبته (١٤,٣) % . إن هذه الفوارق بالنسب لايستهان بها وتحتاج إلى تطوير واهتمام وتوعية من جانب حكومة دولة ا لإمارات العربية المتحدة أكثر نحو مواطنيها ، ولما تتركه ظاهرة تفوق العمالة الوافدة من آثار سلبية على الحياة في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، ومن خلال الجدوليين التاليين يمكننا أن نستنتج مايلي :

١ - إن دولة الإمارات العربية المتحدة بحاجة إلى تنمية حقيقية للقوى البشرية الوطنية لفئتي الإناث والذكور من الناحية العلمية المهنية وفي جميع مجالات النشاط الاقتصادي الـــ (١٩) والمبينة في الجدول رقم (١٥) السابق .

٢ - إن سكان دولة ا لإمارات العربية المتحدة من المواطنين لايتناسب عددهم مع الثروة الطبيعية التي تم لأ أرضها ، الأمر الذي دعا صانع القرار استخدام العمالة الأجنبية لأجل دفع عجلة التنمية للأمام ، وهاهو اليوم معني لدفع عجلة كل مايلزم بالتنمية العددية زيادة في عدد السكان لإحلال العنصر الوطني محل العنصر الوافد.

إن الأنشطة الاقتصادية لها تأثير مباشر على الداخل في دولة ا لإمارات ، وهذا بدوره تنعكس آثاره على صانع القرار في دولة ا لإمارات عند تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية كون داخل الدولة لاينفك عن مسعاها الخارجي ، وخصوصاً ونحن نعلم مدى ارتباط العمالة الوافدة بدولهم الأم التي تحمل جنسيتها ، حيث إن هذه الفئة تتأثر بمايجري على ساحة دولتها الأم ، وبالتالي قد تنقل تلك الأحداث التي تجري هناك إلى ساحة دولة الامارات العربية المتحدة ، فصانع القرار يكون أكثر ارتياحاً وهو يرى العمالة الوافدة قد غادرت أرض دولة الامارات ، أو على ا لأقل أصبح دورها هامشياً ، أو تتولى أعمالاً ليست ذات أهمية بالغة ، ومن سعادته رؤية العمالة الوطنية قد تولت كافة ، أو معظم الأنشطة الحساسة في دولة الإمارات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الثالث :

مدركات الوحدات القرارية للمعطيات الجغرافية

إن المحرك الرئيس للسياسة الخارجية في أية دولة من دول العالم ، هي الوحدات القرارية بمعنى أنها هي المسؤولة عن اتخاذ القرارات المناسبة وفق المعطيات المتوافرة لتلك القرارات، وهذه القرارات تعتمد اعتمادا كليا على المدركات التى تتوصل إلي ها وتقتنع بها الوحدات المسؤولة عن اتخاذها ، وهي مرتبة ومنظمة داخل شبكة أطلق عليها تسميات مختلفة منها : الدوائر والأقسام والوحدات وغيرها ، وبالتالي فالسياسة الخارجية لأية دولة تتطلب وجود طرفين للمعادلة حتى يتم اتخاذ القرار ، الطرف الأول وهو الوحدات القرارية وهي التى يسند لها اتخاذ القرار ، ولا بد من مدركات مستقاة من الواقع لكي يتسنى لهذه الوحدات من اتخاذ القرار .

لذا فالوحدات القرارية تع دّ في حد ذاتها ، اجهزة صنع القرار الخارجي ومن اهم العناصر القائمة في السياسة الخارجية، وفي الدول النامية ودولة الإمارات العربية المتحدة واحدة منها تعطى لرجل الدولة، إلا ان هذا لا يلغي دور الهيئات والهياكل الحكومية التنفيذية منها ، والتشريعية في السياسة الخارجية، وسواء كان الدور الأكبر لرجل الدولة أو للهيئات والهياكل الأخرى أو العكس ، فإن أطراف اتخاذ القرار هي المسؤولة مسؤول ية جماعية عن اتخاذ القرار المتخذ . وإن إدراك المواقف هي الأخرى هي أول مراحل اتخاذ القرار في السياسة الخارجية ، ويعتمد على جانب كبير من هذا الادراك على هذه الهياكل والهيئات القرارية والتى بدورها تقوم بدور رئيس ى ، هو نقل هذا الادراك إلى دائرة التفاعل ليتم من خلالها اتخاذ القرار المناسب من بين البدائل المطروحة .

إن هذا الفصل يتحدث عن أجهزة صنع القرارات في السياسة الخارجية في دولة الإمارات العربية ومدركاتها الخاصة بمعطيات الموقع الجغرافي للدولة حيث أن هناك تلازماً بين هذه الأجهزة وتلك المدركات حيث تشكل المدركا ت المادة الخصبة من المعلومات التى على ضوئها تقوم الاجهزة المعنية من اتخاذ قرارها الخارجي . حيث تتوفر هذه الاجهزة ان يكون هذا القرار هو الأنسب من بين عدة بدائل مطروحة.

وللوفاء بمتطلبات وتحقيق أهداف هذا الفصل فإننا سنتناوله في مبحثين ا لأول يبحث في أجهزة صنع القرار والتالي في مدركات هذه الاجهزة وعلى النحو التالي :

المبحث الأول: الوحدات القرارية لصانع للسياسة الخارجية.

المبحث الثاني: مدركات الوحدات القرارية للموقع الجغرافي ومعطياته.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول:

الوحدات القرارية للسياسة الخارجية الإماراتية

هناك عدة حلقات يمر بها قرار السياسة الخارجية حتى يصبح قابلا للتنفيذ ، ويختلف دور كل حلقة في صناعة القرار عن غيرها ، فمن هذه الحلقات ما تقوم بدور جمع المعلومات الخاصة بأية إشكالية سياسية التى تتطلب قرارا للحل ومنها يقدم بتسلم تلك المعلومات ومنها ما يقوم بعملية التصنيف والتحليل، وأخرى تقوم بعملية دراسة تلك المصنفات ووضع البدائل وترشح البديل المناسب من بينها ليكون القرار المرشح للاتخاذ، ورغم هذا وذاك فيمكن تصنيف هذه الدوائر من خلال مشاركتها باتخاذ القرار إلى ثلاث صيغ (الاعرج ، ١٩٨٢ : ٤١ – ٤٢)

- إما أن يكون دورها أساسيا في استلام وتبويب وتحليل المعلومات ووضع بدائل امام صانع القرار، ومن ثم تطرح رأيها بصراحة أي بديل تفضل .
- إما أن يكون دورها ثانويا فهي لا تزيد على أن تكون قناة لاتصال المعلومات إلى صانع القرار، ومن ثم القيام بدور تنفيذي وبالتالي تطرح نفسها أداة من أدوات السياسة الخارجية.
- إما أن يكون لها دور معرقل لصانع القرار ، حيث تستغل هذه الهياكل خبراتها في الضغط على رجل الدولة لتنفيذ أهدافها، وهذ ما نشاهده بعد الانقلابات العسكرية ، حيث تتسابق الأحزاب وجماعات الضغط والمؤسسات الأخرى بالتقر ب من قادة الانقلاب ، ليتبنوا مبادئها في مسيرة الحكم الجديد.

وفي دولة الإمارات العربية المتحدة يبدو واضحا ان هناك وحدتين قراريتين وهما: الوحدة الأساسية وتتمثل بـــ : رأس السلطة التنفيذية الأولى والمتمثلة برئيس مجلس الاتحاد وما يتبعه والوحدة المساعدة وممثلة بوزارة الخارجية ومايتبعها ، ويمثلها الشكل رقم (٣) التالي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل (٣)

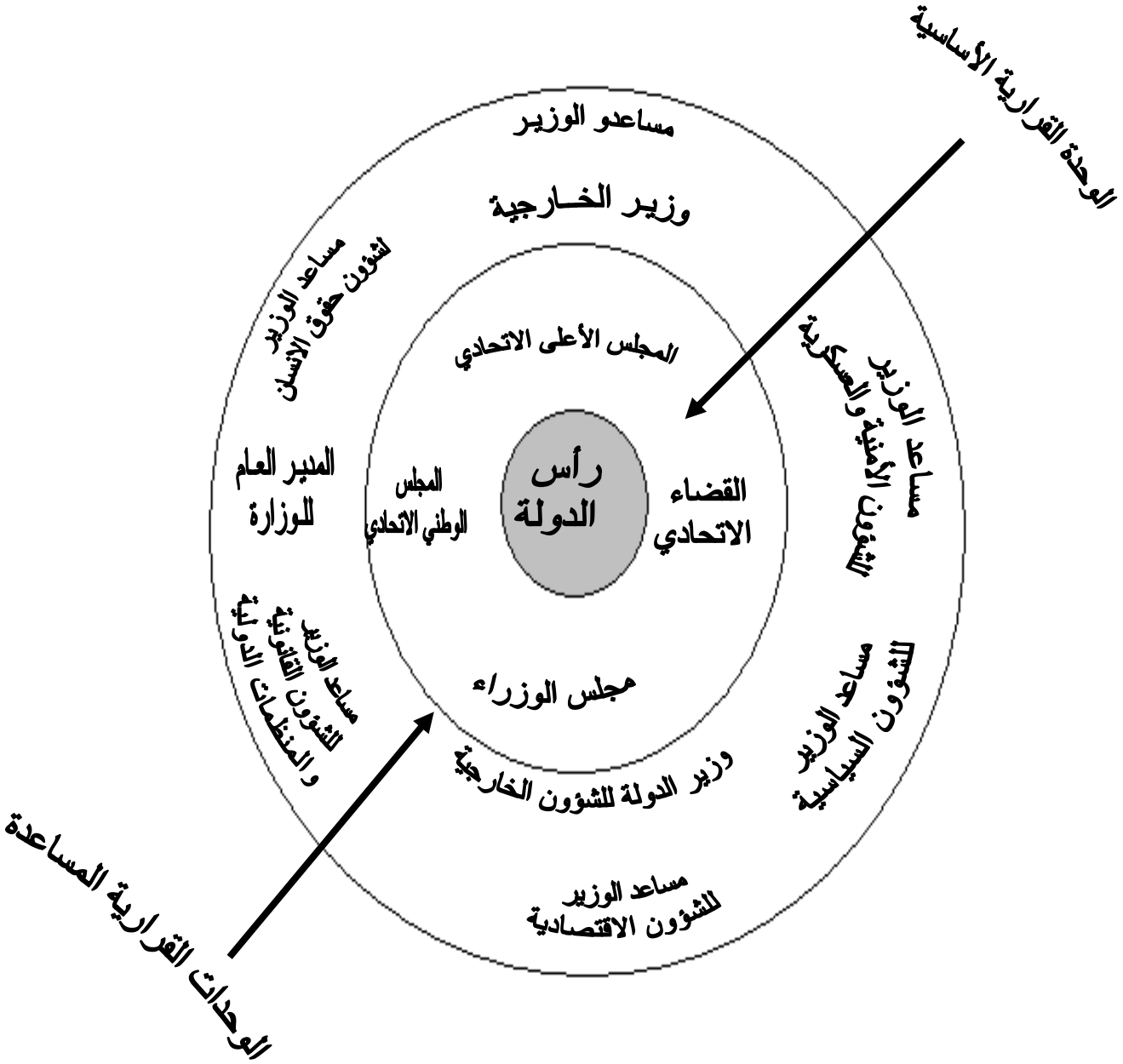

وهذه الوحدات تتفاعل وتحتوي على عناصر متعددة تختلف في أفكارها وعقائدها وفي مراكزها الإدارية والسياسية ، كما تخضع لظروف ومؤثرات بيئية ونفسية ، تتشكل من خلالها عقائد سياسية يعمل صانع القرار على إسقاطها خلال عمليتي التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية . ولتحقيق أهداف هذا المبحث ، فإنه سيصار إلى دراسة هذه الوحدات القرارية من خلال المطلبين التاليين :-

المطلب الأول : الوحدات القرارية الأساسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول :

الوحدات القرارية الأساسية (راس الدولة)

إن الوحدات القرارية ا لأساسية تتمثل عادة برأس الدولة وخاصة في الدول النامية على اعتبار أن السياسة الخارجية في هذه الدول عادة ماتكون شخص ية ، ويتضح من خلال استعراض الشخصيات التي تتولى الزعامة نجد انها تضع بصماتها على ا لأحداث العالمية ، وهذا (ولسون ولينين ، وهتلر وروزفلت ، وتشرشل ، وتيتوو ماوتسي تونج) ، لاينكر احد تلك البصمات التي تركوها على صناعة القرار في بلدانهم (فضه ، ١٩٨٣ : ٥٤) ، وكان المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان له بصماته على أحداث ذات اهمية في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، فكان المؤسس لدولة ا لإمارات والمساهم في بناء مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وهذا الصدد سنتناول الوحدات القرارية الأساسية لصناعة القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة من خلال عدة فقرات نبدأ بصانع القرار الأول المغفور له الشيخ زايد بن سلطان وعلى النحو التالي :

أولا : رأس الدولة : وسنتاول في دراسة رأس الدولة أمرين مهمين في حياته وهما : السيرة الذاتية ، وعقائده السياسية ، والصلاحيات الممنوحة له وذلك في فقرات ثلاث وعلى النحو التالي :

١ **السيرة الذاتية لرأس الدولة :** لقد تناوب على كرسي الحكم في دولة ا لإمارات العربية المتحدة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان وهو ال مؤسس لدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، وباني نهضتها الحديثة ، وبعد أن وافاه ا لأجل المحتوم وانتقاله إلى جوار ربه تولى مقاليد الحكم ولده الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ولايزال ، وهذا التوجه سيتناول شخصيتهما على النحو التالي :

ا- **الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان :** ولد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان عام ١٩١٨ بقصر الحصن بأبوظبي وهو الملاذ والمنزل ومقر الحكم والإدارة لآل ن هيان حكام أبوظبي ، وهم فرع من آل بوفلاح الذين ينحدرون من حلف قبائل بني ياس الشهيرة ، فقد كانت قبيلة بني ياس ، (التي وصف أفرادها بأنهم جماعة من الناس المستقلين المنحدرين من عرق طيب ويمارسون العادات العسكرية والرعي) ، إحدى القبائل الرئيسية في الخليج العربي (مايترا ، ٢٠٠١ : ٣) ، وبدأ الشيخ زايد في سنواته الأولى قراءة القرآن الكريم وحفظ بعضه في المرحلة الثانية ، انتقل زايد من أبوظبي على العين حيث ترعرع فيها وقضى شبابه الأول فيها ، وسلك جبالها ودروبها ، لتنعكس حياة الصحراء عليه ولتشكل منه شخصية مرموقة تتسم بسعة الصدر ونفاذ البصيرة وطول البال ، وطغت عليه الحكمة .. ليصبح حكيم العرب بعد ذلك تولى زايد وهو في سن الثامنة والعشرين شؤون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

مدينة العين وتوابعها في هذا الوقت وذلك عام ١٩٤٦ ، ونجح في تنمية الزراعة وحفر ا لأفلاج بالطرق التقليدية ، بهدف خلق بيئة إنمائية ينتفع بها الناس ، فأحبه الناس وفي عام ١٩٥٣ م زادت تطلعات زايد خارج بيئته واطلع على بيئات جديدة خلال رحلاته الخارجية ومشاهدته التى اوسعت مداركه وبدأ يفكر في الإصلاح والتطور للأحسن .

منذ اليوم ا لأول الذي تولى فيه مسؤولية الحكم في السادس من أغسطس ١٩٦٦ م ينظرالمغفور له الشيخ زايد إلى المحيط الإقليمي و إلى واقع شعبه ، و إلى الإمكانات المتوافرة لديه لتحقيق حلمه الكبير في تأسيس التغيير ، وفي تشييد نهضة عمرانية وحضارية واقتصادية وثقافية تتماشى مع تطلعات الشعب الذي طالما عاش أباؤه وأجداده كل أصناف الحرمان والحاجة (حمزه ،٢٠٠٧ : ٣٢)، في يوم ١٨ فبراير ١٩٦٨ م وعند لقاء الشيخ زايد بالشيخ راشد آل مكتوم في السمحة ، تشكلت نواة إقامة اتحاد بين ا لإمارات المتصالحة ،في الثاني من عام ١٩٧١ م بداية الانطلاقة لدولة الإمارات ويتولي الشيخ زايد رئاسة دولة ا لإمارات و إعلان تأسيس الدولة مع حكام الإمارات في دار الاتحاد بدبي ، الخامس والعشرون من مايو ١٩٨١م ترأس الشيخ زايد أول قمة عربية لتعلن عن ميلاد مجلس التعاون الخليجي من دول الخليج العربي السرتة، تسلم الشيخ زايد رئيس الدولة الوثيقة الذهبية التى منحت له من المنظمة الدولية للأجانب ومقرها جنيف ، تقديرا منها لجهوده في المجالات الإنسانية المختلفة ورعاية الجاليات الأجنبية العاملة في الدولة عام ١٩٨٥ ،اختارت هيئة دولية مقرها باريس الشيخ زايد كأبرز شخصية في عام ١٩٨٨م وذلك لدوره في وقف الحرب العراقية الإيرانية ، وإعادة العلاقات بين الدول العربية ، تم اختيار الشيخ زايد ضمن عشر شخصيات عربية وعالمية لها دور بارز في مجال الانماء السياسي والاجتماعي ، عام ١٩٩٠م في استطلاع على مائة الف مواطن عربي ، اختير الشيخ زايد رجلا لعام ١٩٩١م في استفتاء جماهير ي أجرته مجلة الاثنين اللبنانية ، وشمل اكثر من ثلاثين الف قار ئ وصاحب رأي من خلال آلاف الاستمارات التى وزعتها المجلة عبر البريد وبواسطة استفتاء ميداني قامت به عدة فرق بحث ، تلقى الشيخ زايد وسامين من منظمة الليونز العالمية تقديرا لمواقفه في بناء دولة ا لإمارات عام ١٩٩٢م ، تسلم الشيخ زايد الوسام الذهبي للتاريخ العربي المقدم من جمعية المؤرخين المغاربة ، اختير الشيخ زايد الشخصية الانمائية لعام ١٩٩٥م على مستوى العالم في الاستطلاع الذي أجراه مركز الشرق الأوسط للبحوث والدراسات الاعلامية في جدة وشارك فيه اكثر من نصف مليون عربي والجاليات العربية حول العالم ، اختارت صحيفة العر ب العالمية ، التي تصدر في لندن الشيخ زايد شخصية العام ١٩٩٧م بفضل أعماله الجليلة لرأب الصدع بين مختلف الأقطار العربية التي استحكمت بينها خلافات عميقة ، وفي مساء يوم الثاني من نوفمبر ٢٠٠٤م ، رحل الشيخ زايد رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بعد أن قام باعباء مسؤوليته خير قيام .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ب- الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان : ولد الشيخ خليفة عام ١٩٤٨م بمدينة العين في المنطقة الشرقية لإمارة ابوظبي وهو أكبر أبناء الشيخ زايد ، وقد تلقى تعليمه في مدارسها ، وعمل مع والده على إرساء نهضة حقيقية في المنطقة عندما كان الشيخ زايد نائبا للحاكم فيها ، وقد تربى الشيخ خليفة على القيم العربية وا لإسلامية ا لأصيلة ، واختلط بالبدو وأخذ منهم خصالهم المتجسدة في والده ، فأحب عاداتهم وتقاليدهم وتعلق بالقنص والفروسية وسباقات الهجن وبتذوق الشعر ، وقد عرف عنه منذ نعومة أظافره أنه قليل الكلام ، يجي د الإنصات إلى الآخرين ، يؤمن بالنظام وبالعمل المؤسس ي (حمزه ، ٢٠٠٧ : ١٨٠) ولما كان الشيخ خليفة قد نشأ وترعرع في بيت والده الشيخ زايد أدى إلى اكتسابه مهارات الحكم والسياسة منه ، وقد عين الشيخ خليفة في عام ١٩٦٦ ممثلا لحاكم إمارة أبوظبي في المنطقة الشرقية ورئيسا للمحاكم فيها ، كان ذلك أول منصب يشغله بعد تولي والده مقاليد الحكم في امارة ابوظبي ١٩٦٦م .

وفي الأول من فبراير ١٩٦٩م عين الشيخ خليفة وليا لعهد أبوظبي ، ومع تشكيل قوة دفاع أبوظبي في الثاني من فبراير ١٩٦٩م تم تعين الشيخ خليفة رئيسا لدائرة الدفاع ، و في الاول من يوليو ١٩٧١م ومع صدور اعادة التنظيم الحكومي في امارة ابوظبي عين الشيخ خليفة رئيسا لمجلس وزراء ابوظبي ووزيرا للدفاع والمالية ، اما بعد قيام اتحاد دولة الامارات العربية المتحدة في الثاني من ديسمبر ١٩٧١م فقد شغل الشيخ خليفة منصب نائب رئيس مجلس الوزراء في الحكومة الاتحادية الثانية التي تم تشكيلها في ٢٣ ديسمبر ١٩٧٤م . وبعد إلغاء مجلس الوزراء في ابوظبي عين الشيخ خليفة في العشرين من يناير رئيسا للمجلس التنفيذي لإمارة ابوظبي (حمزه ، ٢٠٠٧ : ١٨١) ، وفي الثالث من نوفمبر قال بيان أصدره مكتب رئيس الدولة (إنه تم بموجب المادة ٥١ من الدستور الدائم انتخاب الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان بالإجماع رئيسا لدولة ا لإمارات العربية المتحدة خلفا للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان (جريدة الاتحاد ، ٢٠٠٤ : ١١/٣)، إن رأس الدولة الجديد سعى مسعى والده الراحل سواء ذلك في سياسته الداخلية أو الخارجية على السواء و أبقى على الثوابت والمرتكزات التي أسسها والده لسياسة بلاده الخارجية ، أضف إلى ذلك أن العقائد السياسية التي كان يحملها المغفور له الشيخ زايد هي ذات العقائد التي ورثها ولده الشيخ خليفة وهذا ما اتضح بعد عدة سنوات من سيرة حكمه ، وهو يتبوأ كرسي الحكم في دولة الامارات العربية المتحدة .

٢- العقائد السياسية لرأس الدولة : لقد بعثت ا لأحداث السياسية والمؤثرات التي عصفت بمنطقة الخليج العربي على وجه العموم ، وعلى أرض دولة ا لإمارات العربية المتحدة على وجه الخصوص ، عددا كبيرا من العقائد السياسية يمكن وصفها بالشمولية ، فيمكن ان نصنف هذه العقائد الى ثلاثة اقسام : الأول، يتعلق بالجانب الوطني الداخلي للدولة ، والثاني يتعلق بالجانب القومي ، والثالث يتعلق بالجانب الدولي ويمكننا بيان ذلك بالآتي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ -**الجانب الوطني لدولة الإمارات** : لقد كان الشغل الشاغل للمغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الوضع الداخلي لدولة ا لإمارات لاعتقاده الجازم أن ترتيب البيت الداخلي أولى من أي أمر آخر ، فدولة ا لإمارات على هذه حالة كبيرة من التنظيم وهذا ماجعله يعطيها جل الاهتمام ، وتتمثل العقائد السياسية للشيخ خليفة في هذا الجانب بمايلي :

اا-ترسيخ الوحدة الوطنية بين ا لإمارات السبع التي تتكون منها دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، ومن الشواهد على ذلك اقوال المغفور له الشيخ زايد عن الوحدة : " إن إيماننا بالوحدة ينبع من تاريخنا العربي وا لإسلامي فقد وحد ا لإسلام العرب ، وجمع شملهم وصنع منهم قوة واحدة استطاعت أن تفتح القلوب والعقول بنور الايمان والمعرفة ، وان تهدي الى العالم كله حضارة رائدة مازالت الانسانية تجني ثمارها حتى الآن " ومن اقواله ايضا : "إننا نؤمن بالوحدة وطنيا وخليجيا وعربيا و إسلاميا ، ايمانا لايتزعزع ولايتطرق إليه الشك وذلك بما نملك من عناصر الوحدة والقوة " (السكسك ، ١٩٨١ :٥٧) .

ب ب- الاهتمام بمواطن الدولة ورفع مستواه في كل المجالات ، كون ذلك يخلق الوعي وهذا بدوره يؤدي الى سياسة خارج يةناجحة ومن الشواهد على ذلك أقوال المغفور له الشيخ زايد : "إن الدولة تعطي الأولوية في الاهتمام لبناء الإنسان ورعاية المواطن في كل مكان من الدولة هو الثروة الحقيقية على هذه الأرض " ومن أقواله أيضا في الاهتمام بالمواطن : " إن اهتمامنا بالشباب لابد ان تكون له المكانه الاولى ، فهولاء الشباب هم الجند وهم الموظفون وهم أمل المستقبل " وأيضا من اقواله : " الثروة الحقيقية هي ثروة الرجال وليس المال والنفط ، ولا فائدة في المال إذا لم يسخر لخدمة الشعب " ومن اهتماماته ببناء الانسان قوله : " ان بناء الانسان في المرحلة المقبلة ضرورة وطنية وقومية تسبق بناء المصانع والمنشآت لانه دون الانسان الصالح لاي مكن تحقيق الازدهار والخير لهذا الوطن " .(السكسك ، ١٩٨١ : ١٥١) .

جـــ جـــ- الإيمان المطلق بأن الوضع الداخلي يرتبط ارتباطاً مباشراً ماتكون عليه الدولة في الوضع الخارجي ، بمعنى ارتباط السياسة الداخلية للدولة بالسياسة الخارجية ، فحيث يكون الأمن والاستقرار تكون السياسة الخارجية في حالة مرضية تحقق أهدافها بسهولة ويسر ، خلاف ماتكون عليه الأوضاع الداخلية على حالة غير مرضية ، فإن السياسة الخارجية تتأثر بتلك الأوضاع سلباً أو إيجاباً .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د د- صناعة سياسة خارجية قائمة على التوازن من اجل ا لإطلال على كل النوافد القومية والدولية : لقد شهدت دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، خلال العامين الاخيرين ، انفتاحا واسعا على العالم الخارجي أثمر عن اقامة شراكات استراتيجية واقتصادية وتجارية وثقافية وعلمية وتربوية وصحية مع العديد من الدول في مختلف قارات العالم ، بما عزز من المكان ة المرموقة التي تتبوأها في المجتمع الدولي (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ٩٨) .

د د- اعتبار دولة الإمارات العربية المتحدة قاعدة للحشد العربي لتبرير قيام دولة ا لإمارات العربية المتحدة بدفع المساعدات للدول العربية ا لأخرى التي تحتاجها فمن أقواله : " أن دولتنا جزء من الأمة العربية يوحد بيننا الدين والتاريخ واللغة والآلام والمصير المشترك ومن حق أمتكم عليكم ان تشاركوا آمالها وألامها ، فكل خير تنالونه لاتقصر قيادتكم في اسدائه الى ابناء امتكم وكل شر تتعرض له هذه الامة لا بد أن نسهم في دفعه بأموالنا ودماء شبابنا وسلاح جنودنا " ، إن هذه العقائد بلاشك تفصح عن رؤية ثاقبة لصانع القرار في دولة ا لإمارات على اعتبار اهتمامه من الوضع الداخلي يعني أنه في انطلاقاته للخارج سواء في المجال القومي أو الدولي أو ا لإقليمي يرتكز على قاعدة صلبة ، وهذه تخدم أهدافه التي يسعى إلى تقيقها .

ب - **الجانب القومي العربي :** إن الاهتمام الزائد لدى المغفور له الشيخ زايد لم ينسه الواجبات التي تحتمها عليه تجاه الدول العربية ، فقد كان يرى بالجانب العربي القومي الجانب اللصيق للجانب الوطني لدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، وهذا مايظهره اعتقادات في هذا الجانب ، ويمكننا إيضاح ذلك بمايلي :

ا ا- نادى بضرورة إيلاء التعاون العربي وعلى أي مستوى اهتماما يليق با لأداء القومي العربي استلهاما من فكرته الأساسية للوحدة بين الامارات السبع التي تشكل منها اتحاد دولة ا لإمارات ، والعمل على التضامن العربي ومحاصرة العزلة ودعم كل توجه من شأنه ا لعمل على حل الخلافات العربية عربيا ، ومن أقواله ايضا "نحن نؤمن إيمانا مطلقا بأهمية الوحدة بين منطقة الخليج العربي وهي الأساس للوحدة العربية الشاملة " وأيضا أقواله " نحن نعتقد أن الاقليمية الوحيدة التي يحس بها المواطن في بلادنا هي انتماؤه إلى الأمة العربية والوطن العربي " وفي الدفاع عن ا لأمة العربية أقواله " إن المشاركة في الدفاع عن كيان الوجود العربي وكيان ا لأمة العربية هو واجب على كل عربي " وقوله أيضا " سأقف مع المقاتلين في مصر وسوريا بكل مانملك ، وليس المال والنفط اغلى

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

من الدماء العربية التي اختلطت على أرض جبهـــة القتال فـــي مصر ". (عبيد ، ٢٠٠٤ : ١٠٢-١٠٣) .

ب ب- النظرة للانظمة العربية نظرة الرديف لاي صوت يحل بدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، انطلاقا من النظرة الاسرية التي تسود الاسرة العربية التي من مجموع الاسر يتكون المجتمع العربي (وزارة الاعلام ، ١٩٩٣ : ٨-٩) .

١ - **الجانب الدولي** : إن المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان لم يهتم بالجانبين الوطني والقومي على حساب الجانب الدولي فهو الآخر أخذ من اهتماماته الكثير ، كون دولته لاتعيش بمعزل عن الدول ا لأخرى وسياسة بلاده الخارجية بيئتها الدولية انطلاقاً من هذه الق ناعات فقد تشكلت عقائده السياسية وتتمثل في هذا الجانب بما يلي :

ا ا- تبني سياسة خارجية قوامها الانفتاح على العالم بأسره وهذا مايؤكده قوله : (إن أحد الاتجاهات التي تتحرك فيها سياستنا الخارجية الانفتاح على العالم بأسره وعندما بدأت سياسة الانفتاح لم نكن نريد سوى إعادة الامور إلى طبيعتها)،(السكك ، ١٩٨١ : ٤١) .

ب ب- صناعة سياسة خارجية قائمة على التوازن من أجل تحقيق أهداف السياسة الخارجية المرسومة ، وذلك لتخطي كل العقبات التي تحول بينها وبين اهدافها بمعنى الابتعاد عن صناعة الأعداء ، لطالما هناك سبيل لكسبه م اصدقاء تسهم ون فيما بعد بما يحقق ما ترنو إليه السياسة الخارجية ا لإماراتية ،وفي هذا قوله : (نحن في الخليج نسير سياستنا الخارجية في اتجاهين متوازيين ، فنحن علاقتنا مع الدول العربية وا لإسلامية نعدها علاقة اخوة في الاسلام التي فرضها علينا ديننا الحنيف ، ونحن نتعام ل مع هذه الدول معاملة أخ لأخيه ، أما الخط الآخر لسياستنا مع الدول غير ا لإسلامية فهو خط إنساني بحث .. فعلى اعتبار أننا جزء من هذا العالم الكبير فعلينا واجب ، نتعامل معها كبشر نحترمهم ويحترمون نا كبشر ، ونكن لهم بقدر مايكنون لنا من صداقه وود"، (الكتاب السنوي ، ٢٠٠١ : ٨٧) .

ج ج- الابتعاد عن سياسة المحاور وتخطي السبيل الذي تسلكه السياسة الخارجية للمملكة العربية السعودية ،على اعتبارها الدولة الأكبر مساحة بين الدول التي تشكل الاتحاد الخليجي للدول العربية .

إن هذه العقائد هي نفسها التى ورثها الشيخ زايد لخ ليفته الشيخ خليفة كيف لا وا لأسباب كثيرة التي تؤكد ذلك ألا وهي:

١ -إن الشيخ خليفة نشأ في بيت المغفور له الشيخ زايد منذ ايام طفولته حتى اصبح يافعا .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ -إن الشيخ خليفة اتخذ من شخص الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان قدوة له ، فكان يجلس مجلسه ويسمع قوله .

٣ -إن الشيخ خليفة كلف بكثير من الأمور لتنفيذها والتى قررها الشيخ زايد ، وهذا أكسبه تجربه عملية لكيفية اتخاذ القرار وكيفية التنفيذ بصورة علمية.

لذا فإن العقائد السياسية التي ذكرت في جانب المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، هي ذات العقائد التي أخذ بها خليفته الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان ، و أن مايؤكده ذلك ان الخط السياسي الذي ساره الشيخ زايد هو الخط نفسه الذي يسير عليه الشيخ خليفة .

٤- **الصلاحيات الممنوحة لرأس الدولة :** وأما الصلاحيات الممنوحة لرأس الدولة وفق مقتضيات الدستور لدولة الامارات العربية المتحدة فهي (دستور الدولة ، المادة :٥١) : وينص الدستور على أنه : " يختار المجلس الاعلى للاتحاد ، من بين أعضائه رئيساً للاتحاد ، ونائباً لرئيس الاتحاد ، ويمارس نائب رئيس الاتحاد جميع اختصاصات الرئيس عند غيابه لأي سبب من الأسباب " ، ومن أهم صلاحيات رئيس الاتحاد في المجال الخارجي على النحو التالي : (دستور الدولة المادة : ٥٤)

- يوقع أوراق اعتماد االممثلين الدبلوماسيين ل لاتحاد لدى الدول والهيئات الأجنبية ، ويقبل اعتماد الممثلين الدبلوماسيين والقنصليين للدول الأجنبية لدى ا لاتحاد ، ويتلقى أوراق اعتمادهم كما يوقع وثائق تعيين وبراءات اعتماد الممثليين .
- يشرف على تنفيذ القوانين والمراسيم والقرارات ا لاتحادية بواسطة مجلس وزراء ا لاتحاد والوزراء المختصين .
- يمثل الاتحاد في الداخل واتجاه الدول الأخرى ، وفي جميع العلاقات الدولية .

ثانيا :المؤسسات التابعة : وفي هذا المقام سنتاول مؤسسات المجالس العليا في دولة ا لإمارات العربية المتحدة وهي أربعة مجالس با لإضافة ا إلى السلطات الدستورية للدولة في المجال الخارجي وعلى النحو التالي :

١ -**المجلس الأعلي :** المجلس الأعلى للاتحاد هو السلطة العليا فيه ، ويشكل من حكام جميع الإمارات المكونة للإتحاد ، أو من يقوم مقامهم ف ي اماراتهم ، في حال غيابهم ، أو تعذر حضورهم ، ولكل امارة صوت واحد في مداولات المجلس (دستور الدولة المادة : ٤٦) ، ومن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اختصاصات المجلس الأعلى للاتحاد في المجال الخارجي هي كالتالي : (دستور الدولة المادة : ٤٧)

- التصديق على المراسم المتعلقة بأمور خاضعة بمقتضى أحكام هذا الدستور .
- التصديق أو موافقة المجلس الأعلى ، وذلك قبل إصدار هذه المراسيم من رئيس ا لاتحاد .
- التصديق على المعاهدات والاتفاقيات الدولية ، ويتم هذا التصديق بمرسوم .

٢- : **المجلس الوزاري الاتحادي** : ويتكون مجلس الوزراء ا لاتحادي من رئيس الوزراء ونائبه وعدد من الوزراء (دستور الدولة المادة : ٥٥) ، ومن صلاحيات مجلس الوزراء الإتحادي كما حددها الدستور هي كما يلي :(دستور الدولة المادة : ٦٠) :

- متابعة تنفيذ السياسة العامة لحكومة الإتحاد في الداخل والخارج .

-الإشراف على تنفيذ احكام المحاكم الإتحادية ،الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي يبرمها الإتحاد .

ويقوم وزير الخارجية في دولة ا لإمارات العربية المتحدة بدور محوري في هذا المجال ، (شراب ، ١٩٨٧ : ١٤٦-١٤٧) ، إذ يعبر عن السياسة الخارجية للدولة في مختلف الأمور والقضايا في مختلف الصعد الإقليمية والدولية ، ويع د المستشار الأول لرئيس الدولة في الشؤون الخارجية .

٣-: **المجلس الوطني الاتحادي** : يشكل المجلس الوطني الإتحادي من ٤٠ عضوا ويوزع عدد مقاعد المجلس على ا لإمارات الأعضاء كما يلي : (دستور الدولة المادة :٦٨) ،أبوظبي ٨ مقاعد ، دبي ٨ مقاعد ، الشارقة ٦ مقاعد ، رأس الخيمة ٦ مقاعد ، عجمان ٤ مقاعد ، أم القيوين ٤ مقاعد ، الفجيرة ٤ مقاعد .

وسلطة هذا المجلس محدودة للغاية في مجال الشؤون الخارجية (أبو الشيح ، ٢٠٠٥ : ٥٦) ، فهذا المجلس أقرب إلى مجلس استشاري منه إلى مجلس تشريعي حقيقي ، ولا تخرج سلطته عن مجرد المناقشة وإبداء الرأي حول مسائل السياسة الخارجية .

٤- : **القضاء الاتحادي** : ومن أهم أجهزته في المجال الخارجي المحكمة ا لاتحادية العليا ، إن دولة الامارات هي دولة مركبة تضم عدداً من الإمارات تتمتع كلٌ منها بقدر من السيادة الداخلية ، وأيضاً باختصاصات محدودة في المجال الخ ارجي في الحدود المرسومة في الدستور ، وهذا ماقد يثير احتمالات التنازع والتعارض سواء بين ا لإمارات أو بين إمارة وأجهزة الاتحاد ، (ابو الشيح

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، ٢٠٠٥ : ٥٧) ، وقد أجاز الدستور للمحكمة ا لاتحادية العليا النظر في النزاعات المختلفة – ومن ضمنها النزاعات التي تتعلق بالشؤون الخارجية – بين الإمارات أو بين أية إمارة وأجهزة الاتحاد إذا طلب منها ذلك أي طرف من الأطراف المعنية بهذه النزاعات .

٥- : **السلطات الدستورية للدولة في المجال الخارجي** : رغم أن ا لاتحاد هو وحده صاحب الشخصية الدولية ، وان الدستور نص صراحةً على : "إن الاتحاد ينفرد بالتشريع والتنفيذ في الشؤون الخارجية "، الا ان هناك استثناء من حيث نصت المادة ١٣٠ بنداً بشأن انفراد الإتحاد أصلا بالشؤون الخارجية والعلاقات الدولية يجوز للإمارات ا لأعضاء في ا لاتحاد عقد اتفاقيات محدودة ذات طبيعة إدارية محلية مع الدول وا لأقطار المجاورة لها على الا تتعارض مع مصالح الاتحاد ولامع القوانين الاتحادية ، وبشرط إخطار المجلس الاعلى ل لاتحاد مسبقا فإذا اعترض المجلس على ابرام مثل تلك الاتفاقات فيتعين إرجاء الأمر الى ان تبت المحكمة الاتحادية بالسرعة الممكنة في هذا لاعتراض ، كما يجوز للإمارات الا حتفاظ بعضويتها في منظمة الاوبك ومنظمة الدول المصدرة للنفط أو الانضمام اليهما . (دستور الدولة المادة : ١٢٣) . إن السلطات الدستورية للدولة في المجال الخارجي محدودة بنصوص الدستور ، أضف إلى ذلك أن مؤسسة رأس الدولة والمجالس ا لأخرى تنزع ليكون لها أكبر مساحة من الصلاحيات على حساب غيرها من مؤسسات الدولة التي يحق لها اتخاذ القرار .

إن الناظر في الوحدة القرارية لصناعة القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، يرى ان الدور الأساس في الوحدة يلعبه رئيس الدولة ، وخاصة وان دستور البلاد إعطاه من الصلاحيات مايبرر له لعب هذا الدور ، بمعنى أن رأس الدولة هو القائد وبقية مؤسسات هذ ه الوحدة القرارية هي التابع ، لذا فالرأي رأيه والمشورة مشورته ، إلا أن رأس الدولة لايتخذ القرارت الا بعد مشورة وروية وتعقل وهذا ما أدى إلى إنجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

الوحدات القرارية المساعدة

تشمل هذه الوحدة عدة وحدات فرعية هي : وزير الخارجيه ووزير الدولة للشؤون الخارجية ، والمدير العام للوزارة ومساعدو الوزير ، والوحدات المساعدة التابعة للوزارة ، والملاحظ في الأمر أن وزارة الخارجية تهيمن على كل اختصاصات الوزراء والعاملين في هذه الوزارة ، وهذا ربما يكون بحكم الطبيعي لأن الوزارة هي المنبع للقرارات وتشكل اختصاصاتها المرجعية لكل المنتسبين لهذه الوزارة ، و لإلقاء الضوء في مجال اختصاصات الوزارة ، وكل من يعمل تحت مظلتها فإننا سنتناول ذلك من خلال الفقرتين التاليتين :

أولا : وزارة الخارجية واختصاصاتها .

ثانيا : العاملون بالخارجية واختصاصاتهم .

اولا : وزارة الخارخية واختصاصاتها : تقوم وزارة الخارجيه ، وفقا لقرار مجلس الوزراء رقم (٦) لسنة ٢٠٠١، وبموجب المادة الثانية من هذا القرار بوضع الاقتراحات اللازمة لتخطيط السياسة الخارجية والإشراف على تنفيذها بالتنسيق مع أجهز ةالدولة المعنية وتنحصر اختصاصاتها بما يلي : (وزارة الخارجية ، المادة : ٢).

أ -الإشراف على جميع علاقات الدولة بالدول الأخرى ، الدبلوماسي والقنصلي مع تلك الدول بما يتفق والأهداف المرسومة له.

ب الاشتراك في جميع المفاوضات المتعلقة بالعلاقات الخارجية.

ج- تنظيم اشتراك الدولة في المؤتمرات والمنظمات أو المعارض االدولية والإقليمية .

د- حماية مصالح الدولة ورعايها في الخارج.

هـ- القيام بالاتصالات والمباحثات والمفاوضات لعقد كافة الاتفاقات والمعاهدات التى ترغب الدولة أن تكون طرفا فيها ، للانضمام إلى الاتفاقيات والمعاهدات الدولية التى تقرر الانضمام إليها ، والإشراف على تصديق الاتفاقيات والمعاهدات التى توقعها الدولة أو تنضم إليها ، ومتابعة تنفيذ الاتفاقيات والمعاهدات وتفسيرها ونقضها ويتم ذلك بالاشتراك مع الجهات ا لأخرى المعنيه فالدولة ووفقا لأحكام الدستور والقانون.

و- جمع وتحليل وتقييم المعلومات السياسية والاقتصادية وغيرها التى تتعلق بالتطورات المؤثرة على العلاقات الخارجية للدولة ،وتوزيع البيانات والمعلومات على جهات الاختصاص.

ز- تنظيم الاتصالات بين وزارات الدولة ومصالحها ودوائرها ، وبين الهيئات والحكومات الأخرى وبعثاتها التمثيلية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ح- التعريف بالدولة وقيمها الحضارية وسياستها والدعوة لها والدفاع عنها ، واكتساب الاحترام لها في أوساط الأجهزة والهيئات الرسمية والشعبية وفي الخارج.

ط- القيام بأعمال المزايا والحصانات والمراسم للبعثات التمثيلية للدولة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين في الخارج والإشراف على شؤون المزايا والحصانات والمراسم للبعثات التمثيلية المقيمة وغير المقيمة ورؤسائها وأعضائها المعتمدين لدى الدولة .

ي- إصدار وتجديد جوازات السفر العادية للمواطنين في الخارج وفقا للقواعد التى تقررها وزارة الداخلية ، والتعليمات التى تصدرها وزارة الخارجية .

ك- منح تأشيرات الدخول إلى الدولة أو المرور بها على جوازات السفر العادية والدبلوماسية والخاصة ومهمة للأجانب في الخارج وفقا للقواعد التى تقررها وزارة الداخلية بالنسبة للأجانب العاديين ، ووزارة الخارجية بالنسبة لغيرهم من الأجانب .

ل- إعداد وتوجيه التعليمات الدبلوماسية والقنصلية والإدارية والمالية اللازمة لقيام البعثات التمثيلية للدولة بأعمالها .

م- الإشراف على جميع ممثليات الدولة الدبلوماسية والقنصلية في الخارج . (عبيد، ٢٠٠٤ : ١٢١ -١٢٢) .

ثانيا : العاملون بالخارجية واختصاصاتهم : إذا كان هذا اختصاص وزارة الخارجية ، ووزارة الخارجية تدار من قبل عدة أشخاص ، وهؤلاء لهم اختصاصاتهم المرسومة مسبقاً ، و ذلك من أجل جعل آلية التعامل مع ا لأحداث واضحة بعيدة عن التخبط والعشوائية ، و إخضاع الأمر للتجربة التي تحتمل وجه الخطأ ووجه الصواب ، عندها ما على هؤلاء الأشخاص القائمين على وزارة الخارجية والتابعين لها إلا اتباع الآليات المرسومة تلك ، وبالتالي لاتتداخل الاختص اصات التي قد تربك العمل فيما إذا تداخلت وهؤلاء الأشخاص هم :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

دولة الإمارات العربية المتحدة

وزارة الخارجية

الشكل (٤)

الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية ٢٠٠٨-٢٠٠٩

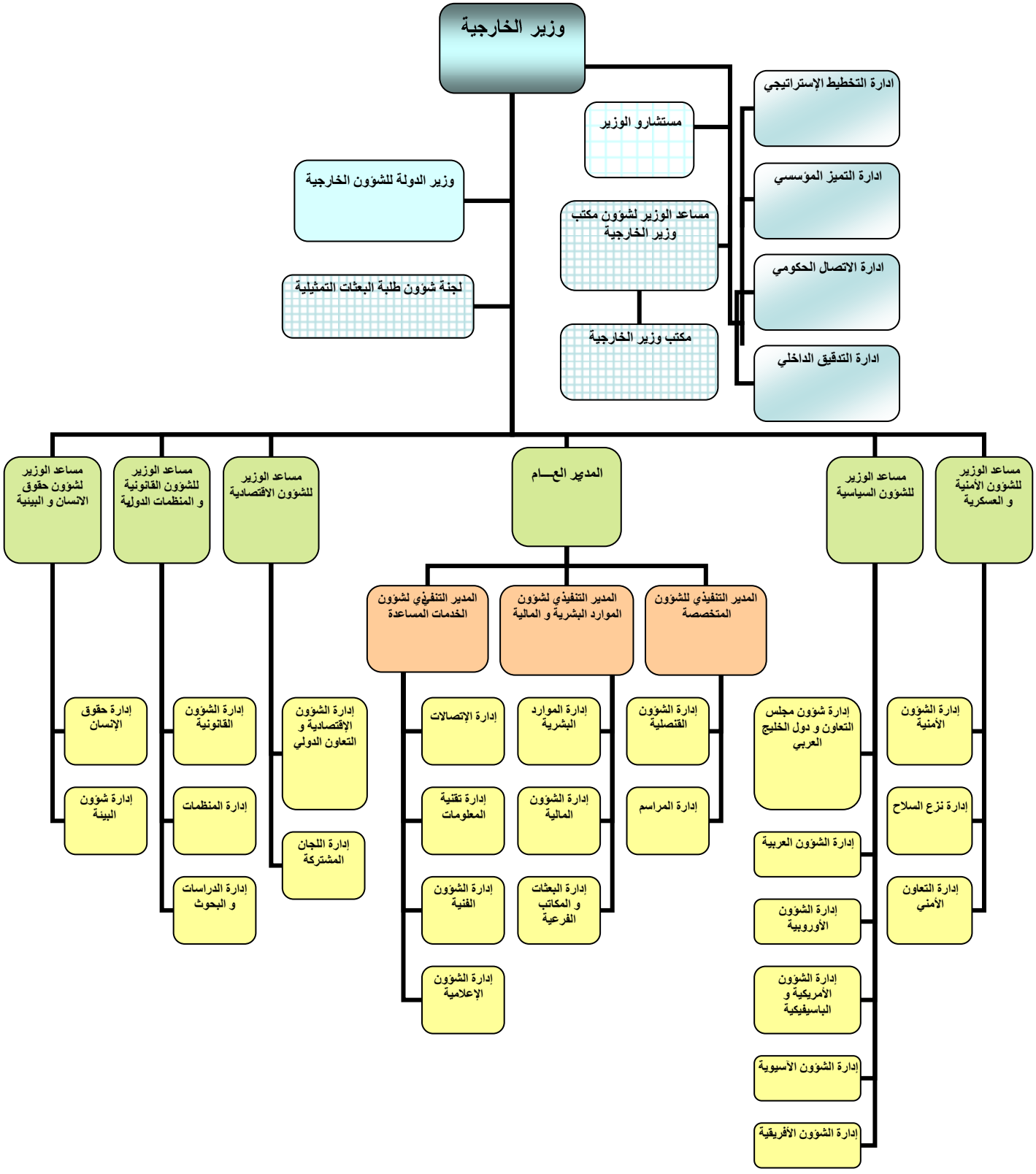

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١- **وزير الخارجية** : يعد وزير الخارجية المستشار الرئيسي لرئيس الدولة في مسائل الشؤون الخارجية، ويتخذ القرارات في المشكلات السياسية العامة للدولة ... ويتقدم بالتوصيات في شأن الاتجاهات الرئيسية التى تتعلق بتخطيط سياسة الدولة الخارجية ووفقا لقرار مجلس الوزراء بشأن الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية لعام (٢٠٠٨-٢٠٠٩)، يتمتع وزير الخارجية بالصلاحيات التالية : (وزارة الخارجية ، المادة ٣)

١ -اقتراح السياسة العامة والخارجية للوز ارة في إطار السياسة العامة للدولة ، والإشراف على تنفيذها بعد إقرارها.

٢ -إقرار وإصدار المخططات السنوية للوزارة بقرارات ، والإشراف على تنفيذها ومتابعتها .

٣ -الإشراف على سير العمل في الوزارة وعلى العاملين فيها ، وإصدار القرارات والتعليمات اللازمة للتنظيم وحسن أداء العمل في الوزارة وجميع الأجهزة التابعة لها .

٤ -اقتراح مشروع تقديرات الاعتمادات المخصصة للوزارة في الميزانية العامة للات حاد ، والإشراف على تنفيذها ضمن الاعتمادات المقررة فيها طبقا للنظم المالية المعمول بها في الدولة .

٥ -اقتراح مشروعات القوانين والمراسم واللوائح وقرارت مجلس الوزراء المتعلقة بالوزارة ، ورفعها إلى السلطات المختصة في الدولة.

٦ -التشاور مع السلطات المعنية في إمارات الدولة ، بشأن ما يمارسه من الاختصاصات ذات الصلة بهذه السلطات.

٧ -تمثيل الوزارة لدى جميع الجهات داخل الدولة.

٨ -تفويض بعض اختصاصاته إلى وزير الدولة للشؤون الخارجية أو وكيل الوزارة أو الوكلاء المساعدين ، أو المدرين ، كما إن له أن ينيب عنه وكيل الوزارة في حالة غيابه ، أوقيام أي من الوكلاء المساعدين أو المدرين أو كبار موظفي الوزارة وذلك بقرار منه .

٩ -أية صلاحيات أخرى تخولها له القوانين والأنظمة واللوائح والقرارات الصادرة في هذا الشأن.

٢- **وزير الدولة للشؤون الخارجية** : نظرا لتشابك العلاقات الدولية ، ولزيادة أعباء ومسؤوليات وزير الخارجية ، ولتوسع علاقات دولة الإمارات مع الخارج ، أضيف مسمى وزير دولة للشؤون

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الخارجية في التشكيل الوزاري الثاني عام ١٩٧٣ ، وتم تعيين سيف غباش أول وزير دولة للشؤون الخارجية في دولة الإمارات وبموجب مادة ٣٢ من قرار مجلس الوزراء المذكور آنفا يمارس وزير الدولة للشؤون الخارجية الاختصاصات الآتية (المرسوم الاتحادي ، ١٩٧٣ : ١٣) :

أ -الاختصاصات والصلاحيات المخولة له بمقتضى القوانين والمراسيم والقرارات الصادرة في هذا الشأن، وتتمثل مهمته في " الإشراف المباشر لأعمال الوزارة ومتابعة القرارات والإجراءات اليومية ، وفي حين أن وزير الخارجية يتولى الإشراف السياسي العام".

ب -الاختصاصات المقررة لوزيرالخارجية حال غيابه أو شغور منصبه .

٣- **المدير العام للوزارة** : يكون للوزارة مدير عام يعين بمرسوم يعاونه عدد من المدر ين التنفيذيين ويمارس الاختصاصات الآتية(وزارة الخارجية ، ٢٠٠٩ : المادة ٧) :

١ -اقتراح النظم اللازمة لضمان سير العمل الاداري في الوزارة ورفع مستوى الأداء للأجهزة وعرضها على المجلس لإصدار القرارات اللازمة في شأنها .

٢ -الإشراف على أعمال الإدارات التابعة له .

٣ -النظر في الاقتراحات والتوصيات التي ترفع اليه .

٤ -مراجعة مشروع موازنة الوزارة بعد إعداده وتحديث أجهزة الوزارة وعرضها على المجلس .

٥ -مباشرة مايفوضه فيه الوزير أو وزير الدولة للشؤون الخارجية من اختصاصات

ويتمتع المدير العام بكافة رواتب وامتيازات وبدلات مساعدي الوزير ، وينوب عنه في حال غيابه أو قيام مانع لديه من يحدده الوزير بقرار منه .

٤-**المساعدون** : يسمون هؤلاء أحياناً عند بعض الدول بالمعاونين ، وهؤلاء في واقع الأمر لم يوضعوا في مثل هذه المناصب إلا لأن حجم العمل يتطلب ذلك ، وشخص بمفرده لايستطيع القيام بمثل هذا العمل الذي ينصب على وزارة الخارجية ، لأن الساحة الدولية مليئة بالأحداث والمفاجأت المتنوعة ، ومن أجل تيسير العمل وضبطه وعدم تراكمه لابد من وضع مثل هؤلاء بهذه المناصب ، إن عدد هؤلاء خمسة مساعدين كما يشير المخطط التنظيمي لوزارة خارجية ا لإمارات و أما مسماهم فهو (وزارة الخارجية ، ٢٠٠٩ : المادة ٧) :

- مساعد الوزير للشؤون الأجنبية والعسكرية .
- مساعد الوزير للشؤون السياسية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- مساعد الوزير للشؤون الاقتصادية .
- مساعد الوزير للشؤون القانونية والمنظمات الدولية .
- مساعد الوزير لشؤون حقوق الانسان .

واما واجبات هؤلاء تختلف من مساعد إلى آخر، تبعاً لنوع المهمة التي توكل اليه ، لذا فإن دورهم في السياسة الخارجية من ناحية اتخاذ القرارات أو المواقف أو وضع التعليمات لبعثات الدولة بالخارج ، أو مايطلب منهم لاتخاذ أي قرار أو موقف أو تعليمات ، لايتعدى استقبال التعليمات ودراستها والتعليق عليها ، ورفع توصيته وفق رؤيته ورؤية الدائرة التي تتبع له ، لعل ها تضيف شيئاً من الرؤية لصانع القرار في الوحدة القرارية الاساسية بعد الاطلاع على رؤية بقية هذه الوحدة المساعدة لعلها تسهم في اتخاذ قرار رشيد ، ولما كان وزير الخارجية هو اللاعب ا لأساس في وزارة الخارجية ، فلابد من اعطاء دوره في اتخاذ القرارات مزيداً من الايضاح ويمكن بيان ذلك وفق الآلية التالية :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشكل رقم (٥)

آلية التعامل مع الأحداث في الوحدات القراريةالصانعة

للسياسة الخارجية الإماراتية

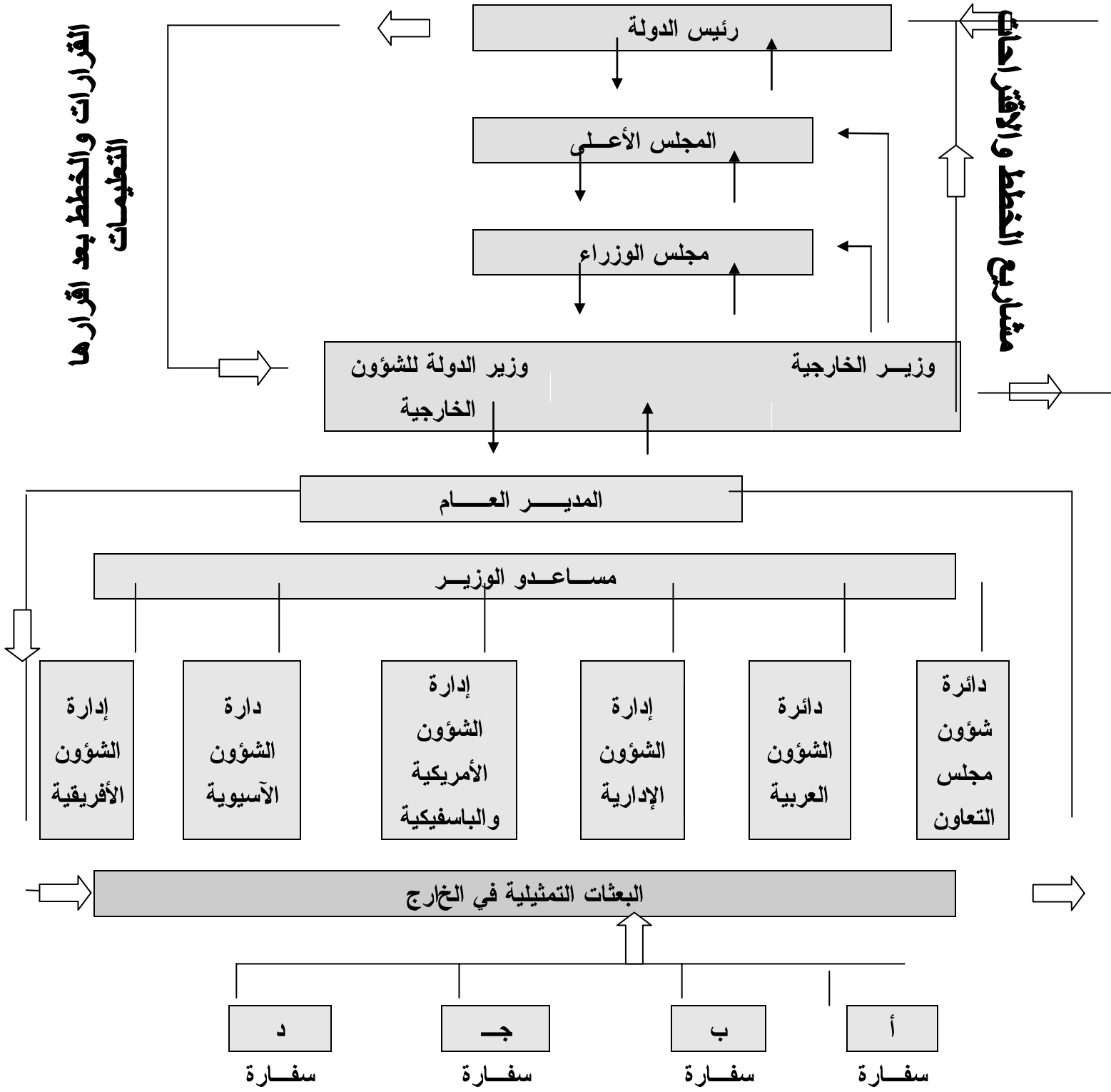

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولمزيد من الايضاح حول آلية التعامل مع ا لأحداث في أروقة الوحدات القرارية الصانعة للسياسة الخارجية لدولة الإمارات فإننا نبين مايلي :- وعلى سبيل الافتراض أن حدثاً ماحدث في بلد من البلدان التي تنتشر فيها سفارات دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، وكان الحدث يتطلب موقفاً من دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، فإن دور السفارة في هذا ا لأمر هو جمع المعلومات وكتابة التقارير المتعلقة بالحدث ، وإرفاق توصيات وذلك بعد دراسة المعلومات تلك ، لان السفير وأعضاء السفارة عندها يعيشون أجواء الحدث ، بعدها ترسل هذه جميعاً إلى المدير العام لوزارة الخارجية ، والذي بدوره يقوم بتحويلها إلى وزير الخارجية أو مساعد الوزير المعني، وهذا يعتمد على نوع الحدث ومضمونه ، والمساعد بدوره يحول ذلك إلى الدائرة المعنية، كون كل مساعد تتبع له إدارات عدة ، وذلك تبعاً للجهة الجغرافية التي تقع فيها السفارة المرسلة ، وتقوم الإدارة تلك بدراسة ما أرسل إليها والتعليق عليه ، ورفعها لمساعد الوزير والذي بدوره يقوم بالتعليق عليها ، هو الآخر ، ثم تعاد الى المدير العام والذي بدوره يقوم بالتعليق عليها ويرفعها إلى وزير الخارجية أو وزير الدولة للشؤون الخارجية ، أو لكليهما معاً ليتم التعليق عليها ، ومن ثم ترفع إلى مجلس الوزراء أو إلى رئيس الدولة مباشرة ، وهذا يعتمد على الحدث وسرعة الموقف المراد اتخاذه ، فإذا كان ا لأمر يتطلب السرعة يرفع الى رئيس الدولة ، والذي بدوره يقوم بالتشاور مع اعضاء المجلس ا لأعلى للاتحاد ، وبعد اتخاذ القرار المناسب والتعليمات اللازمة يرسل القرار أو التعليمات الى وزير الخارجية ، والذي بدوره يعطي تعليماته إلى المدير العام ، الذي بدوره يخاطب سفير دولة الامارات العربية المتحدة لإبلاغه القرار أو الموقف المتخذ أو التعليمات التي عليه تنفيذها ، وقد يطلب منه مزيد من المعلومات والايضاحات ، من أجل إزالة اللبس حتى لايتم اتخاذ موقف أو قرار غير مناسب لذلك الحدث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

مدركات الوحدات القرارية للموقع الجغرافي

إن أول ما يستجلب انتباه الإنسان البيئة التى يعيش فيها كونه الفاعل الرئيسي في تلك البيئة ، فتبدأ عندها عملية الإدراك للقوى الفاعلة في تلك البيئة ، ولما كان الأمر كذلك فلا بدّ من تحديد مفهوم الإدراك حتى تتضح الصورة ويفهم المقصود من هذا المصطلح ، فالإدراك : " هو المعرفة في أوسع معانيها ، أما الإدراك الحسي فهو ": معرفة مباشرة للأشياء عن طريق الحواس ، والإدراك الواعي هو درجة سامية من الإدراك والتصور)(مجموعة من اللغويين ، ١٩٨٨: ٤٤٨) .

إن ما نقصده في هذه الدراسة ونذهب إليه هو الإدراك الواعي كون قرارات السياسة الخارجية المتأثرة بعمل الموقع يجب أنم تدرس بدقة قبل إصدارها والقيام بتنفيذها ، كونها تحمل من الحساسية ما تجعل القرار الخاطئ يؤدي إلى آثار سلبية ، تؤدي إلى أخطار جسيمة تعود على الوطن بالضرر وتضر بسمعة المواطن، كما أن مثل هذه القرارات تحمل في ثناياها تغذية استرجاعية تعود لتؤثر مرة أخرى في االبيئة الكلية للسياسة الخارجية ، وربما تحتاج إلى عدة قرارات حتى تمحو ما تتركه القرارات الخاطئة من سلبيات.

إن الإنسان لا يعيش بمعزل عن بيئته التى يعيش فيها ، لذا فما عليه إلا إدراك كل العوامل التي تؤلف تلك البيئة ، حتى تغدو قراراته الم تأثرة بها صائبة وإلا فإنه يتخبط في اتخاذ القرارات الت ي تعود في النهاية إلى خسارة للإنسان والدولة معا ، إن القرارات السياسية المتأثرة في عامل الجغرافيا تتأثر بعلاقات الجوار وكل ماهو فوق سطح الموقع وفي باطنه سلباً أو إيجاباً ، وللوقوف على مدركات الوحدات القرارية من ناحية الموقع الجغرافي فإننا سنتاول مطلبين رئيسين هما :

المطلب الأول: مدركات صناع القرار لجغرافية الموقع .

المطلب الثاني: مدركات صانع القرار لمعطيات الموقع .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول :

مدركات صناع القرار لموقع الدولة

تلعب معطيات الجغرافيا دورا مهمّاً في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية لأي دولة من الدول ، سواء كانت تلك الدولة من الدول الصغيرة أو الكبيرة ، حتى العملاقة منها ، كون هذه المعطيات تعدّ المعين الذي تستمد منه تلك السياسة قدرا كبيرا م ن أهدافها ودوافعها وسبل تحقيقها،كما أنها تلعب دورا كبيرا في التأثير على أفعال النخبة السياسية صاحبة القرار السياسي ، وإن أهمية هذا التأثير يتوقف على إدراك و هذا المتغير وتفسيره من قبل صانع القرار كفرد و القائمين على مؤسسات صنع القرار الأخرى ، المعاونه لصاحب القرار الأول في الد ولة ، وفي هذا المطلب سنتناول مدركات صانع القرار ومدركات المحلل السياسي في فقرتين وعلى النحو التالي :

اولا : مدركات الزعامة السياسية .

ثانيا : مدركات المحللين السياسيين .

أولا : مدركات الزعامة السياسية : إن المعطيات الجغرافية في أ ي دولة من الدول هي واحدة من بين أنواع ثلاثة من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ، والتى تصنف كعوامل مادية دائمة ديمومة نسبية والتى تشمل ، الموقع الجغرافي للدولة ومواردها الطبيعية وهذا ما يهمنا في هذا الصدد ، إضافة إلى عوامل مادية أقل ديمومة وتشمل المنشآ ت الصناعية والعسكرية للدولة ، وعوامل إنسانية ويمثل الجانب الكمي منها عدد السكان في حين يمثل الجانب النوعي منها القيادة السياسية ، والأيديولوجيا والإعلام ، سنتناول في هذا الطرح البحثي إدراك صناع القرار بوجه عام للعامل الجغرافي للدول من حيث جغرافية الموقع وم ا يحويه من ثروات والجغرافيا البشرية ، حيث ركز العديد من المحللين السياسيين على البعد الإدراكي لدى صانع القرار ، والمتعلق بالموقع الجغرافي للدولة ، كما أن صنّـــاع القرار في أية دولة من الدول لم يسقطوا من حساباتهم البعد الإدراكي للموقع الجغرافي لدولهم ، ولما كان الموقع الجغرافي من العوامل المادية المؤثرة والدائمة ديمومة نسبية ، احتل مكان الصدارة بين العوامل المؤثرة في قراراتهم السياسية ، لذا ركز صانع القرار على العامل الجغرافي، لكونه يحمل في ثناياه كل ما يمكن صانع القرار من اتخاذ القرار الخارجي الصائب ، واختياره من بين البدائل المطروحة ، وفي هذه الفقرة نبين أهمية الموقع الجغرافي في مدركات الزعامات السياسية ، التي هي في الغالب صانعة للقرار بصورة عامة ، وصانع القرار في السياسة الخارجية الإماراتية بصورة خاصة السياسي الخارجي .

إن صناع القرار في أية دولة لا يستطيعون بأي حال من الأحوال اتخاذ قراراتهم بمعزل عن الأخذ بتأثير البيئة الجغرافية على سياسة بلادهم الخارجية في حالتي إعداد وتخطيط السياسة الخاصة وفي حالة اتخاذ القرار السياسي الخارجي ، فقد ذكر عن نابليون قوله : (إن الزعيم لا يستطيع أن

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

يسلك سياسة خارجية غير التي تمليها عليه جغرافية بلاده) وانطلاقاً من مقولته فقد كان يأخذ لكل عامل يؤلف تلك الجغرافية الحسابات الدقيقة حتى يضمن اتخاذ قرار صائب لا تتعثر سياسية بلاده الخارجية في مسعاها الخارجي، كما أن جمال عبدالناصر ، أدرك هو الآخر أهمية الموقع الجغرافي وتأثيره في السياسة الخارجية وذهب إلى القول : (لم يبق مفر أمام كل دولة من أن ت جيل البصر حولها تبحث عن وضعها وظروفها في المكان ، وترى ماذا تستطيع أن تفعل فيه ، وما هو مجالها الحيوي وميدان نشاطها ودورها الإيجابي في هذا العالم المضطرب) (غالي، ١٩٧١ : ٨) ، كما ذهب (السير ايريكر) وزير بريطاني سابق إلى القول : (إن وضع بريطانيا الجغرافي على جانب المحيط الذي لم يتغير هو الذي أملى الطابع العام لسياستها الخارجية كدولة جزيرة تتبعها مستعمرات وتتوقف حياتها وبقاؤها على امتلاكها لقوة بحرية مهمة)(مكريدس ، ١٩٦٦:٣٥) ، إذا كان البحر قد أملى على بريطانيا سياسة خارجية جعلها تلهث وراء امتلاك قوة وأسطول بحري ، فما ينطبق عليها ينطبق على دول أخرى بفعل العامل الجغرافي كون تأثيرات هاذ العامل تسهم في تحديد أولويات صناع القرار عند تخطيط سياسة بلادهم الخارجية ، فوجود الدولة وسط جغرافية تسوده مشكلات سياسية تكون في وضع حساس أكثر فيما لو كانت في وسط مستقر يخلو من المشكلات .(الزهراني ، ١٩٩٢:٥٨) .

إن الموقع الجغرافي للدولة قد يكون موقع نعمة أو نقمة عليها في آن واحد ، فالدول الكبرى تلهث على احتلال الدول الغنية طمعاً في خيراتها إن كانت الدولة الغنية ضعيفة ، أو على الاقل عقد اتفاقيات تجارية كثيراً ماتكون لصالح الدول القوية ، وبهذا يكون الموقع نقم ة بسبب تأثير الدول الكبرى ونعمة بسبب مايحصل السكان من ثراء جراء الثروات التي على السطح أو في باطنها ، والدول التي لا ساحل بحري لها أو لها ساحل قصير فإنها ل يست بحاجة الى سلاح بحرية كونها لاتملك المياة الاقليمية ، والدول التي مساحتها كبيرة تصرف همها إلى ايجاد جيش ، ومزود بآليات سريعة الحركة وهكذا . إن الموقع الجغرافي عامل هام ومؤثر في مدركات الزعامات السياسية كونه يشكل هاجس اطمئنان أوهاجس خوف .

ثانيا : مدركات المحللين السياسيين : إذا كانت تلك رؤية أهل الزعامة من السياسيين فإن المحل لين السياسيين أيضاً قد ركزوا على البعد الإدراكي للموقع الجغرافي فهذا (سيروت) يرى أن المواقف الشعبية وقرارات الحكومات ترتكز على مفاهيم جغرافية يعتد بدورها إلى حد ما على طبيعة الخريطة التي اعتادوا على استخدامها ، من هنا فإن تحليل السلوك السياسي لا بد من أن يستند إلى المفاهيم التي لدى القادة السياسيين عن البيئة التي يعيشون فيها (دورتي وباستغراف ، ١٩٨٥ :٥٢) ، إن ما يراه إليه سبورت من ذكر للبيئة التي يعيشون فيها هي الموقع الجغرافي الذي يعيشون على سطحه ، وذهب إلى مثل قولـــــه " سنايدر" حيث قـــــال : (الإدراك الحسي هو النظرات التي يرى من خلالها صانع القرار ، أو أي شخص آخر بيئته ، ومعنى ذلك أن صناع القرار يتعاملون مع صورة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

معينة يحددها لهم إدراكهم الحسي وليس البيئة الحقيقية والفعلية (حتي ، ١٩٨٥ : ١٨١) ، أما (هولستي) فقد وضع الإدراك ضمن النموذج الذي وصفه بشان العلاقة بين نظام المعتقدات وصنع القرار في السياسة الخارجية وهذا النموذج كما هو على النحو التالي (مصباح ، ١٩٩٤، ٩٤)

الشكل رقم (٦)

(نموذج الإدراك لهولستي)

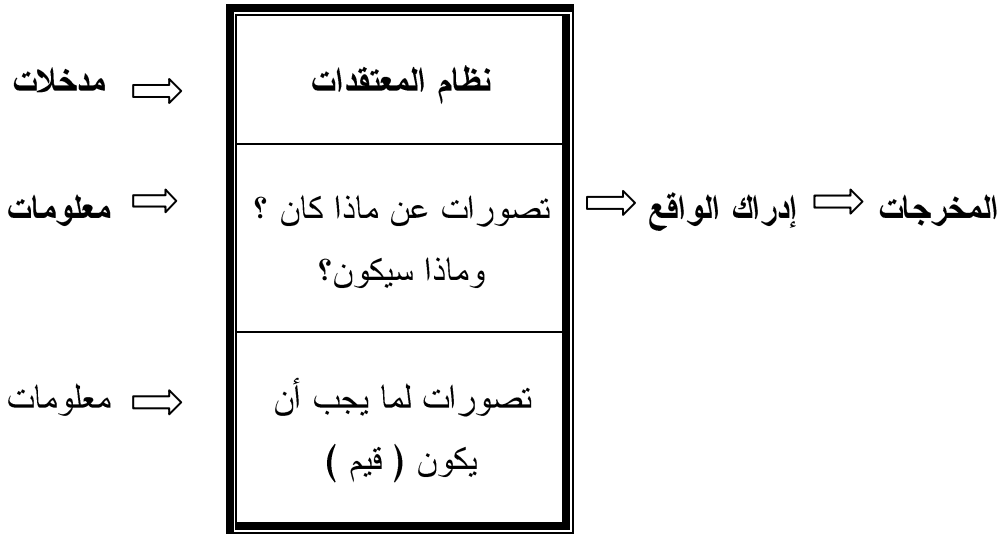

من خلال هذا الشكل يتبين لنا أن الإدراك يرتبط بالع ديد من المؤثرات أو العوامل التي تسهم بتشكيل الإدراك ، فنظام المعتقدات يسهم بشكل ربما كا ن أساسياً في بعض الأحيان في وضع القرار السياسي ، غير أن هناك العديد من المؤثرات الأخرى التي لا يمكن إغفالها في بلورة إدراك صانع القرار للواقع كما تفرضه البيئة ، سواء كان ذلك على الصعيد الداخلي أو الخارجي ، وهاتان البيئتان لا بد لصانع القرار أن تكون لديه مع لومات دقيقة عنها ، حتى يصل من خلالها إلى الإدراك الحسي الخلاق أو الواعي ، حيث يمكن للمدرك أن يرى الحدث بعمق أكبر ، وباستيعاب أدق حتى يتسنى له الوصول إلى قرار عقلاني في السياسية الخارجية ، ومع أن القرارات السياسية تعتمد على إدراك القادة السياسيين لبيئاتهم ، غير أن نتائج هذه القرارات محددة بحقيقة الواقع كما هو كائن ، لا كما في ذهن صانع القرار.

ويجوز لنا عدم المبالغة في تصوير قوة التأ ثير الجغرافي على قرارات السياسة الخارجية كما ذهب مؤسسو علم الجغرافيا السياسية أمثال (ماكيندر) إلى حد الادعاء بأنـــه : (من يتحكم في إقليم شرق أوروبا فإنه يتحكم في قلب العالم ، ومن يتحكم في قلب العالم ، فإنه يتحكم في جريرة العالم ، ويقصد بها قارات أوروبا وآسيا وأفريقيا ، ومن يتحكم في الجريرة يتحكم في العالم كله) (مقلد ، ١٩٧٩:١٧٤) ، وفي هذا إغفال للعوامل الأخرى المؤثرة في السياسة الخارجية والتي تعدّ الموقع

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الجغرافي واحدا من هذه العوامل ،إلا انه وانطلاقا من الواقع الذي نعيشه ، فعلى الرغم من نتائج الثورة التقنية في عالم الاتصالات والمواصلات وتطويرا لأسلحة على اختلافها فلم يلغ أثر الموقع في السياسة الخارجيه،ولم يفقده دلالاته المهمة جميعها نظرا كون بعض المصالح والاهداف الوطنية في السياسة الخارجية تعتمد على اساس اعتبارات جغرافية بحته)(سيليريه،١٩٨٨، ٣٤) ، وهذا يؤكد استمرارية تأثير العامل الجغرافي في مسلك صناع القرار السياسي بغض النظر عن نوعية دوره سلبا أو إيجابا. وهذا التأثير لا يلغ دور ا لعوامل الأخرى في تأثيرها على صناع القرار وقراراتهم التى يتخذونها.

إن ماسبق من قول يؤكدعلى ضرورة إدراك ما للبيئة الجغرافية للدولة من تأثيرعلى رؤية الزعامات السياسية ، مما كان لها الدور الكبير في اتخاذ القرارات السياسية الخارجية في دولهم ، ، وحيث أننا بصدد الحديث عن أثر العامل الجغرافي في إدراك القيادة السياسة في دولة الإمارات العربية المتحدة ، هذا العامل الذي كان له ا لأثر الواضح في بلورة إدراك صانع القرار وتجسده واقعيا في أقواله وأفعاله (سلوكياته) ، وتأسيساً على ما سبق سوف يكون تحليلنا لما يدور حول مدركات صا نع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة مبنيا على طرح المعادلة التالية :

منبه أو حافز + إدراك = سلوك سواء كان لفظيا أو فعليا (بالستغراف،١٩٨٥: ٣٢٧)

حيث سيتم التركيز على جملة المواضيع المهمة ذات العلاقة بالموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة التي يكون لها الاثر الواضح على ا لأمن الوطني للدولة ، والذي يعد من الأساسيات المحركة لسياستها الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

مدركات صانع القرار لمعطيات الموقع

لقد أشرنا إلى المعطيات الجغرافية إلى أن أي بيئة دولة من الدول تحتل مكانة ال صدارة في مدركات صانع القرار السياسي الخارجي ، وفي كل مراحله ونخص هاهنا مرحلتي التخطيط والتنفيذ ، كما يمكن وضع هذه المعطيات كوسائل تنفيذي ة لأهداف السياسة الخارجية ، وتوظيفها من اجل تحقيق مصلحة الدولة العليا، والمتمثلة عادة في الحفاظ على استقلالها وتأكيد هيب تها على الساحة الدولية ، إذ إن صانع القرار السياسي الخارجي في دولة ا لإمارات العربية المتحدة كغيره من صناع القرار في دول العالم المختلفة وضع جغرافية بلاده في مركز الإدراك وذلك للاستفادة من كل مايعززه هذا الموقع من معطيات من أجل اتخاذ القرار الرشيد في المكان والوقت الصحيحين ، ومن أجل تحقيق اهداف هذا المطلب فإننا سنتاوله على ضوء المعطيات التي أشرنا إليها في المباحث السابقة كونها إفرازات تم خَضت عنها العملية البحثية . وسنتاول ذلك وفق الفقرات التالية :

أولا : مدركات الجغرافيا الطبيعية .

ثانيا : مدركات الجغرافيا البشرية .

ثالثا : مدركات الثروة الوطنية .

رابعا : مدركات السياسة الخارجية وأولويات التوجه .

اولا : مدركات الجغرافيا الطبيعية : لقد ادرك صانع القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة الواقع الجغرافي لموقع بلاده المطل على الخليج العربي وبمساحة ٦٤٤ كم من قاعدة شبة جزيرة قطر غربا وحتى ر أس الخيمة ، بينما يمتد ساحل الامارة السابعة وهي الفجيرة على ساحل خليج عمان بطول ٩٠ كم ، واما الحدود الشرقية للدولة فإنها تمر عبر راس الخيمة لتصل مشارف مضيق هرمز ، واما الحدود البرية فتقع بين بلدان عربية ثلاث هي قطر والمملكة ال عربية السعودية غربا والسعودية و سلطنة عُمان جنوبا ، وان حدود دولة ا لإمارات العربية المتحدة تتوزعها الجارتان العربيتان بطول (٤٧٠ كم) وسلطنة عُمان (٥٤٠) وبذلك يشكل موقع دولة الامارات العربية المتحدة مركز القلب في الخليج العربي ، و أما مياه الخليج العربي فلا تعد مانعاً يفصل دولة الامارات العربية المتحدة عن ايران ، وخاصة أن آبار البترول تقع على مرمى حجر من الطيران والصواريخ الايرانية أو حتى عن مدى الراجمات الصاروخية قريبة المدى في ظل التطور التكنولوجي الحديث واحتلال إيران جرز الامارات ، أضف إلى ذلك أن الموقع الجغرافي لدولة الامارات العربية المتحدة يتكون من أكثر من (٢٠٠) جزيرة ، وقد أخذت الجزر الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغر وأبو موسى موقعها على خريطة الأحداث ، وخصوصاً بعد إن قامت إيران باحتلال هذه الجزر والإدعاء أنها تعود ملكيتها إليها ، وهذا يعيد للذاكرة ا لأطماع التاريخية الإيرانية القديمة في الخليج (أبوطالب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

، ١٩٨٧ : ٣٩) ، إن المدركات السياسية التي خلص اليها صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة تتمثل في بلورة عدة مشكلات تواجهه وعلى ضوئها تم تحديد مسارات السياسة الخارجية للدولة وهي :

١ - **مدركات صانع القرار للمشكلات** : وتتمثل هذه المدركات في تحديد طبيعة المشكلات والتي أهمها :

أ -إن مشكلة الحدود نشأت منذ قيام دولة الامارات العربية المتحدة عام ١٩٧١ ، حيث ولدت هذه الدولة وهي مثقلة بتركة من مشكلات الحدود التي رسمتها بريطانيا لمشيخات المنطقة أثناء وجوده، والتي اتسمت بقدر كبير من التداخل والاشتباك .(عبدالمعطي ، ٢٠٠٧ :١٤٦) ، ومن أبرز هذه الخلافات الحدودية بين دولة الامارات والمملكة العربية السعودية في منطقة "خور العديد" وخلافات دولة الإمارات وسلطنة عُمان والمملكة العربية السعودية في "واحة البريمي" ، ومشكلة الجزر الثلاث المحتلة من قبل ايران ، وقد ادركت القيادة السياسية لدولة الامارات ان بقاء هذه المشكلات دون تسوية يمثل عاملا من عوامل الصراع في المنطقة ، ويقوّض أمنها واستقرارها ، وكان للقيادة الاماراتية اعتبارات للامن والاستقرارفي تقديم تنازل عن بعض الكيلو مترات من مساحة الامارات لصالح المملكة العربية السعودية في مشكلة "خور العديد" ، لقناعتها بأن الدولة الحديثة النشأة أحوج ما تكون للأمن والاستقرار ولعلاقة حسن الجوار ، كي يتسنى لها البناء وإرساء دعائم الدولة في الداخل ، وكذلك قبولها بتسوية النزاع حول واحة البريمي لصالح سلطنة عمان ، وكذلك تعامل القيادة السياسية لدولة الامارات تتجلى في الحكمة في ادارتها لمشكلة الجزر المحتلة من ايران ، فحرصت على حل المشكلة بالطرق السلمية عبر الحوار والمفاوضات المباشرة وطبقا لميثاق ا لأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي .

ب -إن جوار دولة الإمارات لدولة قوية كإيران ، والتي تتمتع ببعد قومي مختلف عما تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة ، يجعل من هذا الجوار في ظل ا لأطماع الإيرانية برميل بارود قد يثور في اي لحظة ، وقرب الموقع الجغرافي وماجرى بين إيران والعراق ، يجعل دولة ا لإمارات تحرص على مساندة العراق سياسيا ومعنويا وماديا كونها دولة عربية ، وبما يمليه عليها بعدها القومي ، ولكن في الحدود التي لا تستفز الجانب الايراني ، خاصة وان تلك الحرب لم تؤثر سلبا في العلاقات الإماراتية الإيرانية على الصعيدين السياسيي او الاقتصادي .

ج - الملاحظ ان حدود دولة الامارات العربية المتحدة مع جيرانها ليست حدود اً طبيعية ، ولاتتضمن جبالاً أو انهاراً أو غير ذلك من المواقع الجغرافية و إنما خطوط رسمت في مكاتب وزارة الخارجية البريطانية التي كانت تسيطر على المنطقة من مصر إلى الهند ،إضافه الى أن حدود دولة الإمارات العربية المتحدة مع جيرانها تمتاز با لأطوال ، وربما كانت بمثابة الوهن الذي قد يصيب الجسد

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسي للدولة ، وخاصة ان معظم جيرانها يفوقون دولة ا لإمارات في عدد السكان ونشير بذلك إلى إيران والسعودية .

د – الموقع الجغرافي لدولة ا لإمارات جعل القيادة فيها تأخذ لكل أمر يحدث جادته ، وتتوجس من تحركات جيرانها وخصوصا من جهة ايران ، وذلك ليقينها ان مياه الخليج العربي لم تكن يوما فاصلا يفصل دولة الإمارات العربية المتحدة عن إيران ومشاكلها ، لهذا فإننا نلاحظ دائما اصرارا من القيادة في دولة الإمارات على ايجاد وضعية تمكنها من التعامل مع مجريات ا لأحداث في إيران ، لذا سعت دولة الإمارات بالتشديد على وضع العمل العربي الخليجي الموحد ومن ورائه العمل العربي القومي ، لإدراك جوهر الامن القومي العربي ، ووضعه على قائمة أولويات التحركات العربية وسلوكيات الدول العربية .

٢ – **مدركات مسار السياسة الخارجية** : اتجهت دولة ا لإمارت العربية المتحدة في ظل إدراكها لموقعها الجغرافي ومايملكه من ميزات إيجابية وسلبيات في اتجاهات أربعة هي :

أ–**الاتجاه الوطني** : إذ انصب هذا الاتجاه إلى داخل الدولة أو بمعنى آخر الى الشأن الداخلي للدول ة وتمثل هذا الاتجاه بمايلي :

ا ا– حل الخلافات بين دولة الامارات العربية المتحدة وبين الدول المجاورة بالطرق الودية ، والسلمية ، وعدم الذهاب بها نحو التدويل .

ب ب– اتجاه وحدوي مع كل جيرانها ،وهذا يتضح من خلال انخراطها في المنظومة المسماة مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، وانبثاق سياستها وفقا لضرورة السعي الى تحقيق الامن والاستقرار في منطقة الخليج العربي .

دد–بناء القوات المسلحة لتكون الدرع الواقي للدولة ، للحفاظ على كيانها السياسي واستقلالها ، ولتكون القوات المسلحة أداة فعالة من أدوات السياسة الخارجية عندما يلزم الأمر .

جـــ جـــ– توسيع قاعدة الاتحاد ، وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد الانضمام اليه .

ب – **الاتجاه القومي** : وهذا يتضح من انضمامها لجامعة الدول العربية ، وحضورها الدائم لكل جلسات الجامعة على اختلاف الجلسات ، وقد تميز دورها بالدور الداع م للقضايا العربية ، والتنسيق مع الدول العربية الشقيقة في السياسة الخارجية والاقتصادية في كل المجالات .

جـــ– **اتجاه إقليمي** : وهذا يتضح من خلال مايلي :

ا ا–بناء علاقات حسن جوار حتى مع دولة إيران التي تحتل جزرها الثلاث : طنب الكبرى ، وطنب الصغرى ، وأبوموسى .

ب ب – الابتعاد عن إقامة أية علاقات تفضيلية مع دول ا لإقليم .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جـــ جـــ- اتباع سياسة الوفاق إذا حصل خلاف بين أي دولتين أو أكثر من دول ا لإقليم إذا مادعت الضرورة لذلك .

دد- تتبع سياسة التهدئة والبعد عن التشنجات التي لايتيح فرصة التدخل الاجنبي في منطقة الخليج ، أي تبتعد عن الأسباب التي تسهل طريق تدويل قضايا المنطقة .

ب- الاتجاه الدولي : وهذا يتضح من انضمامها لهيئة ا لأمم المتحدة ، وانفتاحها على العالم ومشاركة جميع الدول في المجالات الدولية والالتزام بميثاق الأمم المتحدة .

ثانيا : مدركات الجغرافيا البشرية : أما إدراكات صانع القرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة من ناحية الجغرافيا البشرية (الديغرافيا) ، التي تعيش على ارضه فقد تلخصت مدركات السياسة في الأمور التالية :

١ - **المدركات البشرية** : واهتم صانع القرار بالعنصر السكاني ، وهذا الاهتمام يتضح من مدركاته التالية :

أ - قلة عدد السكان ولد لدى صانع القرار الاهتمام بالعنصر السكاني الوطني من حيث الاهتمامات الصحية لخلق المواطن الصالح والقادر جسمانيا على القيام بأعباء الحياة ، والاهتمام بالامور الصحية يؤدي بدوره إلى تقليل عدد الوفيات بين ا لأطفال والرعاية الصحية تبعث على ا لامن والطمأنينة ، ويزيد كل ذلك من أعداد السكان في دولة الإمارات العربية المتحدة التي تحتاج اليه الدولة لأن الكثرة قوة .

ب_ الارتقاء بالمهارات الوطنية للوفاء باحتياجات الوطن من حيث العمالة لأن ذلك يؤدي إلى تحسين الانتاج اضف إلى أنه يعود على الوطن بالاستغناء عن الأيدي العاملة الاجنبية .

جـــ- التحسب من كثرة اعداد العمالة الوافدة ، وهذا له مخاطر، كونه يؤدي الى عدة سلبيات دخيلة على المجتمع في دولة الامارات مثل ، الجريمة ، واختلال العادات والتقاليد ، وادخال ثقافة غير معهودة في مجتمع دولة الامارات العربية المتحد ة ، إذ أن صانع القرار يعي التأثيرات الحضارية والتنموية والسياسية على المجتمع الإماراتي ، وهذه المدركات نابعة من حقائق هي :

اا-إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتسم بمحدودية السكان المواطنين أصحاب ا لأصول الإماراتية، مقارنة بحجم مواردها الطبيعية .

ب ب- إن غير المواطنين في دولة الإمارات العربية يجعلون من تواجدهم علاقة دولة ا لإمارات مع دولهم أكثر توثيقاً من علاقة دولة الامارات مع الدول العربية ، وهذا يعد قفزاً فوق قومية العلاقات العربية –العربية .

حـــ حـــ- إن الصلات القبلية والتاريخية والعرقية بين مواطني دولة الإمارات بخاصة ودول الخليج بعامة كانت وراء ا لأسباب التي دفعت صناع القرار إلى الوحدة في بو تقة مجلس التعاون الخليجي والذي مازال مفتوحاً لدخول دول عربية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – **مدركات مسار السياسة الخارجية تجاه الجغرافيا البشرية** : إن المدركات السكانية أدت الى توصية السياسة الخارجية الى عدة اتجاهات من اجل الارتقاء بالسكان العنصر الوطني المهم في الحياة السياسية لدولة الامارات وقد تمثلت هذه المسارات وفق مايلي :

أ – ضرورة التنمية العددية للقوى البشرية الوطنية وذلك بزيادة عدد السكان والاهتمام بهذا العنصر صحياً ، وبالنساء الحوامل وما إلى ذ لك مما يساعد في هذا التوجه ، وحتى لا يطغى عليها العنصر السكاني الدخيل ، ومن أجل القيام بـأعباء التنمية الوطنية ومن جميع وجوهها من خلال الاعتماد على الذات .

ب – ضرورة التنمية التوعوية للقوى البشرية ، وهذا لا يتم إلا بالقيام بمايلزم لمحا ربة الامية ، والتطوير التربوي داخل الدولة لخلق المواطن الواعي في كلها الجوانب .

جـ– ضرورة تنمية المهارات الوطنية ، وذلك بتسليح المواطنين بالعلم والخبرة والاهتمام بالعمل المهني من كلّهاجوانبه .

ثالثا : مدركات الموارد الطبيعية : مدركات صانع القرار السياسي في دولة ا لإمارات العربية المتحدة من ناحية الموارد الطبيعية التي ينتجها الموقع الجغرافي في دولة ا لإمارات العربية المتحدة فتبرز لنا عدة مدركات هي :

١ – **مدركات الثروة الوطنية :** إن صانع القرار يدرك ما للثروة الوطنية من قيمة تؤثر في تخطيط وتنفيذ السياسة الخارجية وهذه المدركات تتركز فيا يلي :

ا–أنها تملك الثروة النفطية القابلة للاستخراج بتكلفة منخفضة ، حيث إنها تملك مايقارب ١٠٠ مليار برميل من الاحتياطات المؤكدة من النفط الخام ، وتنتج اكثر من مليوني برميل يوميا ، وتع دّ في أكبر المصدرين للنفط في العالم ، كما أنها تمتلك كميات ضخمة من الغاز الطبـيعي مكنتها من القيام بدور مهم في التجارة الدولية والتمويل ، كما اتاحت لها المساهمة في برامج المساعدات الخارجية .

ب–إن دولة ا لإمارات العربية المتحدة تحتل موقعا جغرافيا مهم اً من الناحية الاستراتيجية ، إذ إن حدودها تطل على كل من الخليج العربي والمحيط الهندي ا لمتاخم لمضيق هرمز ، وقد اتاح هذا الموقع لدولة الإمارات العربية المتحدة أن تصبح مركزاً مهماً في التجارة الدولية كيفية الدول ا لأخرى المطلة على هذا المضيق ، و أن تكون طرفاً اساسياً في الاعتبارات الاستراتيجية الإقليمية من كل النواحي وخاصة التجارية .

جـ–إن دولة الامارات العربية المتحدة ، لاتستطيع أن توفر كميات الغذاء من انتاجها المحلي ، لاعتبارات الجغرافيا من حيث ا لأرض والمناخ والامطار ، و لاعتبارات الأيدي العاملة المتخصصة في الجانب الزراعي .

د–إن دولة الإمارات ستكون تابعة غذائيا لأسواق الغذاء العالمية ، وهذا له تأثيراته السلبية ومحاذير منها : ارتفاع فاتورة الاستيراد التي ترتفع يوما بعد يوم نتيجة تقل بات الأسعار في الأسواق العالم ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

وتحكم الدول المنتجة للغذاء أو بالكميات المطروحة بالاسواق وا لأسعار ايضا الى غيرها من المحاذير التي تلحق بالاسواق الغذائية .

٢ – **مسار السياسة الخارجية تجاه الثروة :** إن السياسة الخارجية وفقا لمدركات صانع القرار للثروة الوطنية تتلخص بما يلي :

١ – جعل الثروة الاقتصادية الوطنية مرتكز اً ترتكز عليه السياسة الخارجية ، كأن تكون هذه الثروة وسيلة من وسائل تحقيق أهداف الدولة الخارجية .

٢ – إمكانية الفائدة العائدة من الثروة الوطنية في بناء ثروة زراعية لحساب الدولة من أجل سد النقص في كميات الغذاء اللازمة لأفواه المواطنين في الداخل .

٣ – الاهتمام بلمتلاك أسطول تجاري ، وبناء ما يلزم من موائى وتحديثها لخدمة الثروة الوطنية الكبيرة ، والتي تحتضنها ارض دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن ثروة دولة الإمارات العربية المتحدة وموقعها جعلها ايضاً هدفا لأطماع الدول ا لأخرى ، الأمر الذي استوجب جهدا دبلوماسيا مستمراً للتعامل مع هذا الوضع ، بالإضافة الى ذلك نجد القرار الذي اتخذته دولة ا لأمارات بالشروع في التنمية ا لاقتصادية السريعة وتعزيزها وفي ظل محدودية سكانها قياساً بالثروة الطائلة التي تزخر بها أرض الدول ة إلى ، فتح ابوابها لاعداد كبيرة من العمال الأجانب .(مركز الامارات للدراسات ، ٢٠٠٨ :١-٢).

رابعا : مدركات السياسة الخارجية و أولويات التوجه العام : إن المدركات السابقة من مد ركات للموقع الجغرافي والعنصر السكاني والموارد الطبيعية ، أدت الى خلق مدركات أخرى عامة لصانع القرار ، تتلخص في ما ستكون عليه السياسة الخارجية لدولة الامارات بمعنى المسار الذي على صانع القرار أن يوجه سياسته الخارجية نحوها ، وما هي الأولويات التي على صانع القرار مراعاتها ، وفي هذا السبيل سنبين ذلك في الفقرتين التاليتين هما :

١ – **مسار الاهداف :** هناك العديد من الأهداف التي تتمسك بها السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وهي الأهداف التي ظلت تمثل المرتكزات العامة للدبلوماسية، خلال ثلاثة عقود منذ إنشاء الدولة، و هي تتمثل في ما يلي (عبيد ، ٢٠٠٤ : ١٠٢-١٠٣) :

- حل الخلافات بين دولة الإمارات و الدول المجاورة بالطرق السلمية .
- توسيع قاعدة الإتحاد ، وذلك بترك الباب مفتوحاً أمام دول المنطقة التي تريد ا لانضمام إليه.
- دعم القضايا العربية و التنسيق مـــع الدول العربية الش قيقة في السياسة الخارجية و الاقتصادية، و في كل المجالات.
- الانفتاح على العالم، ومشاركة جميع الدول في كافة المجالات و الالتزام بميثاق الأمم المتحدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

- تقديم المساعدات الاقتصادية لدول العالم الثالث إذ يقول صانع القرار ا لأول : ان دولة الأمارات العربية المتحدة شأن الدول العربية الاخرى ، لايمكن ان تنسى المواقف المشرفة التي وقفتها دول العالم الثالث إزاء النضال العربي (السكسك ، والضعيفي ، ١٩٨١ : ٤٥٩) .

- العمل على الحفاظ على استقلال الدولة وحمايتها من كل اعتداء خارجي ، والاهتمام بضرورة الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين .

- الالتزام بميثاق ا لأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ومراعاة كل المواثيق الدولية على اختلافها .

٢ -**أولويات التعامل الخارجي :** تولي دولة الإمارات العربية المتحدة بالدرجة الاولى أولوية قصوى للعلاقات الجيدة مع دول الجوار، و بخاصة (إيران، والمملكة العربية السعودية)، وذلك حفاظاً على أمنها الداخلي والخارجي، وإن كانت العلاقات مع إيران هي أكبر مصدر قلق لدولة الإمارات العربية المتحدة ، و ذلك بسبب ما تتمتع به الأولى من حجم و قوة يفوقان ما تتمتع به كل الدول العربية في الخليج، ورغم أن الإمارات كانت شديدة ا لاستياء أيضاً من إيران، وحتى يومنا هذا لاستيلائها على الجزر الإماراتية الثلاث ، أما أولويات ا لإمارات التي تأتي في المرتبتين الثانية و الثالثة، فهي علاقاتها بالعالمين العربي والاسلامي، لأن أغلب سكان الامارات من العرب والمسلمين، وتأتي في المرتبة الاخرى بقية الاهتمامات مثل الإ هتمام أيضاً بالأسرة ال دولية الأشمل، و ذلك لاحتمال تعرضها للأخطار الناجمة عن التأثيرات الضارة من الدول الأخرى، وفي المقابل يمكنها ا لاستفادة من التعاون معها في كافة المجالات، وبخاصة الولايات المتحدة روسيا والصين واليابان ، علاوة على ذلك، ساهمت دولة الإمارات العربية المتحدة في اعطاء اولوية في قضايا غير عربية لدوافع إنسانية، و منها التدخل في الصومال ويوغسلافيا سابقاً، علاوة على المساهمة في مشروعات التنمية في دول العالم الثالث، من خلال صندوق "أبوظبي" للتنمية.(مركز الامارات للدراسات ، ٢٠٠٨ : ٢-٣) .

إن ماسبق هو معظم مدركات صانع القرار التي تمخضت عن الموقع الجغرافي لدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، إن هذه المدركات القيت على عاتق السياسة الخارجية لدولة ا لإمارات ، وذلك من اجل القيام بكل ما يلزم به لتحقيق اهداف الدولة العليا، التي يمكننا اعتبار هذه المدركات أهدافا تستوجب من القائمين على السياسة الخارجية إعداد العدة ، لتهيئة الوسائل وا لأدوات التي تحقق تلك الأهداف، لذا رأينا أن كلاً من المدركات السابقة يترتب عليه مسار للسياسة الخارجية ، وكل مسار يختلف عن الآخر تبعا لنوعية المدرك . وهذا ما يمكن بحثه في الفصل اللاحق .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الرابع :

البعد الجغرافي الإماراتي في تحركات السياسة الخارجية

إن أهمية الموقع الجغرافي تكمن في تأثيره البالغ إيجابياً في تحركات السياسة الخارجية، وهذا التأثير يتأتى من خلال ما يتمتع به الموقع من ظواهر جغرافية معروفة طبيعية وبشرية، إن الموقع الجغرافي لا يمكن أن تبقى أهميته منحصرة بتلك الظواهر ، بل إن أهميته ستبلغ أعلى درجاتها إذا ما غدا ذلك الموقع من أكثر العناصر تأثيراً في بنية المجتمع، وفي مجال السياسة الخارجية فإن تلك الدرجات تكون أكثر إيجابية عندما يغدو عنصر الجغرافيا عاملاً مساعداً في صناعة القرار، كأن يكون العامل الجغرافي لا يشكل عاملاً مربكاً لصانع القرار، ولا يعطي صانع القرار عدة بدائل لاتخاذ أفضلها عند اتخاذ قراره السياسي، أضف أن الموقع الجغرافي تتأتى أهميته إذا ما أعطى الدولة وزناً سياسياً بين نظائرها من الدول.

إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية ، بقي حاضراً في ذهنية صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة، كونه بعث في تلك الذهنية اليقظة نتيجة أبعاده الحساسة في منطقة تعد من أكثر مناطق العالم حضوراً على خارطة العالم، وبالتالي فصانع القرار الإماراتي يسعى وفي كل آن أن يكون موقع بلاده مؤثراً ويوفر المزيد من الإيجابيات، لا ليكون عاملاً لإنتاج مزيد من السلبيات، ولا يكون لصانع القرار ذلك إلا إذا استطاع توظيف جيوستراتيجية الموقع الجغرافي توظيفاً سياسياً ناجحاً .

إن الموقع الجغرافي التي تتمتع به دولة الإمارات العربية المتحدة من المواقع المهمة في قلب منطقة الخليج العربي ويوفر انفتاحاً من ناحية السواحل البحرية حيث ترتادها أساطيل العالم ، وانفتاحاً من ناحية الحدود البرية حيث تعد من الدول ذات الموقع المنفتح بإطلالها على دول عربية ثلاث، وفي هذا الفصل سنتناول حراك الموقع الجغرافي وما احتل من مكانة في مدركات صانع القرار الخارجي الإماراتي، وما كان من صدى وإسقاطات عقائدية تفاعلت معاً في القرارات السياسية المتخذة وذلك من خلال مباحث رئيسية ثلاثة هي:

المبحث الأول : جغرافية الموقع في السياسة الخارجية.

المبحث الثاني: ديمغرافية الموقع في السياسة الخارجية.

المبحث الثالث : موارد الموقع في السياسة الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الأول :

جغرافية الموقع في السياسة الخارجية

مما لاشك فيه أن طبيعة الموقع الجغرافي لأي دولة يؤثر في رسم سياسة الدولة الخارجية ، ويعمل على تشكيل طبيعة العلاقات بين دولة الموقع والدول المجاورة لها بشكل كبير وبخاصة ودول العالم بعامة، فطبيعة الموقع تشمل طبيعة أرض ذلك الموقع وتضاريسها ومناخها وحدودها السياسية هذه جميعاً تؤثر في سلوك وتوجهات صانع القرار السياسي وربما تصنع العقائد التي تترسم وتتشكل في ذهنيته يكون من الصعب عندها الانفكاك والتخلي عنها فتدفعه إلى اتخاذ هذا القرار والتخلي عن ذاك.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، وبناءً على هذا فإنها تتأثر كغيرها من الدول بشكل كبير بموقعها الجغرافي من جهة وبانتمائها إلى منطقة الخليج من جهة أخرى ذات الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية قديماً وحديثاً و لتأكيد هذه الأهمية يمكننا أن نستقرئها من كون الخليج العربي الشريان الرئيسي للملاحة الدولية ، الذي تطل به دولة الإمارات من خلاله على مياه سبع دول عربية وإسلامية، ناهيك عن أعداد الجزر التابعة للموقع الجغرافي ، والمنتشرة في مياه الخليج ذات الأهمية ، والتي تستمد أهميتها من اعتبارات سياسية أو اقتصادية أو اجتماعية . وبذلك يمكننا القول أن هناك ارتباطاً عضوياً بين الموقع الجغرافي والسياسة الخارجية الإماراتية .

وفي هذا المبحث سنتناول طبيعة الموقع الجغرافي العربي وتأثيره في السياسة الخار جية لدولة الإمارات من خلال المطلبين التاليين وهما:

المطلب الأول : الجوار الجغرافي في السياسة الخارجية .

المطلب الثاني : الوحدة الجغرافية في السياسة الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول :

الجوار الجغرافي في السياسة الخارجية

إن دولة الإمارات العربية المتحدة رغم موقعها في قلب الخليج العربي ، إلا أن هذا الموقع تقابله سواحل بحرية من الشمال الغربي على مياه الخليج وثلاث دول عربية من الجهات الأخرى، فسواحلها المطلة على الخليج العربي تبلغ من الطول ٦٤٤ كم من قاعدة شبه جزيرة قطر غرباً وحتى رأس الخيمة ، بينما ساحل الإمارة السابعة وهي الفجيرة تطل على ساحل عمان بطول ٩٠ كم (عبيد ، ٢٠٠٤ : ٦٣)، وأما الحدود البرية فإنها تقدر بحوالي (١٠١٠) كم تتوزعها المملكة العربية السعودية بطول (٤٧٠) كم أي حوالي ٤٧% من مجموع طول الحدود البرية، في حين بلغت (٤٥٠) كم مع سلطنة عمان وبنسبة ٥٣% من أطول الحدود البرية (سويد وآخرون، ٢٠٠٨: ١٨١)، هذا ما يتعلق بالموقع الجغرافي ناهيك أن هناك أكثر من (٢٠٠) جزيرة تابعة لهذا الموقع تتفاوت من حيث المساحة والأهمية وتلعب دوراً في اهتمامات صانع القرار الخارجي لدولة الإمارات العربية، إن هذا الجوار له ما يبرره في رسم السياسة الخارجية تخطيطاً وتنفيذاً، وهذا ما ستتناوله في هذا المطلب من خلال الفقرات التالية:

أولاً : الجوار العربي في السياسة الخارجية.

ثانياً : الجوار الايراني في السياسة الخارجية.

ثالثا : المياه الخليجية في السياسة الخارجية.

أولاً : الجوار العربي في السياسة الخارجية : إن لدولة الإمارات حدوداً مشتركة مع بعض الأطراف العربية في الخليج العربي ، مما سمح بوجود روابط وتأثيرات مشتركة مع هذه الأطراف قادت إلى ضرورة تحقيق أقصى درجات التعاون والتنسيق بين دول المنطقة ، بما فيها الطموح الوحدوي للمشروع الخليجي، كما أن دولة الإمارات وانطلاقاً من كونها مدركة للضرورات التي تملي عليها الاستفادة من الظروف التي تهيئ لها لزيادة أمنها واستقرارها في منطقة ذات أهمية استراتيجية عالمية ، فقد حرصت على العمل على خلق حالة من الاستقرار فيها وبين دول الجوار الجغرافي وهذا ما نلحظه من خلال قيام صانع القرار السياسي بتهدئة الحدود التي محل خلاف ، ومن ثم إنهاء هذا الخلاف ، وفي هذا نتناول العلاقات الخارجية بين دولة الإمارات ودول الجوار وفق ما تمليه معطيات الموقع الجغرافية من خلال الفترتين التاليتين:

١- الحدود الإماراتية العُمانية: لقد شهدت الحدود الإماراتية – العمانية توتراً انعكس ذلك على العلاقة بين البلدين، وانطلاقاً من السياسة الخارجية التي تتبعها دولة الإمارات والقائمة على دبلوماسية الحوار لحل الخلاف سعى صانع القرار إلى إنهاء مشكلة الحدود مع سلطنة عمان، ووضع حد لحالات التوتر التي كانت تنتاب العلاقات الإماراتية – العمانية من خلال السعي لاستغلال علاقات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الصداقة التي كانت قائمة بين الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان والسلطان قابوس بن سعيد قبل قيام الاتحاد، وكان له ذلك حيث تم إبرام اتفاقية بين البلدين عام ١٩٨١، الهدف منها ترسيم الحدود الفاصلة بين عمان ورأس الخيمة، واستمرت المشاورات السياسية الخاصة بالحدود بين البلدين حول ترسيم بقية الحدود الأخرى بين البلدين حتى تم الاتفاق بهذا الشأن (سعيد، ٢٠٠٨: ٢٥١)، لقد كان لهذا الاتفاق نتائج إيجابية على صعيد تطور العلاقات بين البلدين في واحدة منها، فتحت أبواباً للنشاط الدبلوماسي بين البلدين وتفاعلاً أكثر في مجال علاقات الجوار الجغرافي، تبلور هذا النشاط بتشكيل لجنة عليا مشتركة مكونة من كبار موظفي البلدين وعقدت أول اجتماع لها في تشرين الثاني عام ١٩٩١ في مدينة أبو ظبي ، أثمر هذا الاجتماع عن ترجمة حقيقية لهذا النشا ط الدبلوماسي ، الذي فتحت أبوابه اتفاقية حدود عام ١٩٨١ تمثل بتبادل السفراء لأول مرة بين السلطنة والإمارات منذ حصولهما على الاستقلال ، هذا وقد تم تسهيل حركة المواطنين من كلا البلدين عبر منافذ الدخول والخروج الحدودية (عبيد، ٢٠٠٤ : ١٥٠) ، ولم تقف دولة الإمارات العربية عند هذا الحد، بل ذهبت إلى أبعد من ذلك، فبادرت إلى معالجة القضايا الحدودية الأخرى بين البلدين، ترجمت تلك المبادرة عن اتفاقية لترسيم الحدود الممتدة من أم الزمول إلى العقيدات التي غطت ثلثي الحدود بين الدولتين ، وأصبحت الاتفاقية سارية المفعول وملزمة للطرفين في ٢٧ نيسان ٢٠٠٠)، ولأهمية هذه الاتفاقية فقد التقى الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيس دولة الإمارات العربية المتحدة، مع السلطان قابوس بن سعيد سلطان سلطنة عمان في ولاية صحار بسلطنة عمان ، وتم التوقيع على الاتفاقية، وسعت دولة الإمارات العربية المتحدة مجدداً لإنهاء كل الأمور المتعلقة بالحدود بين البلدين، وكان لها ما سعت حيث تم نهائياً التوقيع على اتفاقية الحدود الدولية والنهائية بين البلدين والتي شملت الحدود الدولية من شرقي (العقيدات) إلى الدارة (إدارة الأعلام الخارجي، ٢٠٠٣: ٩٣ – ٩٤).

إن الجهود التي بذلها القائمون على التخطيط والتنفيذ للسياسة الخارجية لدولة الإمارات تجاه سلطنة عُمان ما هي إلا جهود قائمة على حسن النوايا، مستغلة لتنفيذ أهداف الدولة الخارجية كل ما يمكن استغلاله، حيث نلحظ كيف لعبت علاقات الصداقة القائمة بين زعيمي البلدين الدور الأكبر في تقريب المواقف ، حتى أزيلت المشاكل العالقة ، وأصبحت فيما بعد حدود البلدين آمنة.

٢- الحدود الإماراتية – السعودية: لعبت الحدود الإماراتية – السعودية دوراً كبيراً في العلاقات بين البلدين، فالخلافات الحدودية بينهما حول (واحة البريمي)، و أماكن أخرى هنا وهناك على طو ل الحدود منها: خور العديد المحاذي لدولة قطر ، وحقل نفط زرارة ، لقد انعكست الخلافات سلباً تمثلت بعدم اعتراف المملكة العربية السعودية بدولة الإمارات عندما أعلنت الاستقلال عام ١٩٧١م، إلا أن صانع القرار السياسي الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة والقائم في شخص رأس الدولة الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، عمل على كسر الحواجز النفسية بين البلدين ، فعمل بدبلوماسية الزيارات فقام بزيارة السعودية حيث تم خلال الزيارة التوقيع على اتفاقية الحدود بين البلدين في ٢١ آب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٩٧٤م، عندها ما كان للمملكة العربية السعودية إلا الاعتـواف بدولة الإمارات، وخلال الفترة التي سبقت الاعتراف الدبلوماسي هذا وعلى الرغم من الخلاف بين الدولتين حول المسائل الحدودية المشار إليها، كانت السعودية ملتزمة التزاماً كاملاً بمساندة دولة الإمارات في كل المسائل التي تصادفها، وهذا الدور الذي لعبته المملكة سهل الطريق لزيارة الشيخ زايد، وأقامت فيما بعد علاقات ودية بعد تسوية المشاكل الحدودية بين البلدين (سعيد، ٢٠٠٨: ٢٥٢).

إن الاتفاق الحدودي والاعتراف السعودي فتح أبواب آفاق التعاون الإماراتي – السعودي ، فقد تم توقيع مجموعة من الاتفاقيات التجارية والمالية والاقتصا دية والاستثمارية والتي تسمح الانتقال عبر الحدود بسهولة ويسر بعيداً عن الروتين والتعقيدات ، التي تعبر عنها الكثير من النقاط الحدودية بين الدول وخاصة الدول النامية، أضف إلى أن اتفاقية الحدود تلك انعكست بدورها على العمالة وانتقالها بين البلدين بحرية تامة، وهذا ما يؤكده ما جاء بالاتفاقية الاقتصادية الموحدة التي وقع عليها قادة مجلس التعاون ومن بينهم ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة في مدينة الرياض العاصمة السعودية في ١١ تشرين الثاني عام ١٩٨١، تبع هذه اتفاقية نوع آخر من العلاقات وهي ذات علاقة بالحدود، لتكون أكثر أمناً، وتشع في نفوس صاحب القرار السياسي في كلا البلدين الطمأنينة ، تلك هي الاتفاقية الأمنية التي وقعت عام ١٩٨٢(إدارة الأعلام الخارجي، ٢٠٠٠/ ٢٠٠١: ٩٠).

إن السياسة الخارجية الإماراتية في سعيها لإزالة كل العوائق الحدودية بينها وبين المملكة العربية السعودية له ما يبرره ، كون دولة الامارات رأت بضرورة اتباع سياسة حسن جوار، وتفضيل ذلك على سياسة التصعيد بسبب الرسم المشوه للحدود الذي كان بفعل الاستعمار ، وحتى تفوت الفرصة على أعداء الأمة الذين يرقبون الأمر ولا يطيب لهم إلا قيام الصراع بين الدول العربية حتى يكون لها عودة بعد الخروج من المنطقة ، وما كان ذلك ليتم لولا السعي الدائم لدولة الإمارات في إضفاء حالة من علاقات الود مع دول الجوار، أضف أن للسعودية أهمية كبرى تتمثل بالدور الكبير الذي تلعبه في السياسة الدولية والإقليمية معاً، والتزام السعودية بمساعدة دولة الإمارا ت حتى قبل اعترافها بدولة الإمارات ما شكل ذلك من دوافع جعلت دولة الامارات تتقرب من السعودية والقبول بحلول وسط للمشاكل الحدودية، بالإضافة أن السعودية تشكل أكبر دولة جوار لدولة الإمارات والسعودية بوابة دولة الإمارات المطلة على بلاد الشام وسواحل البحر الأبيض ا لمتوسط من خلال سوريا ولبنان ، حيث أن صانع القرار الخارجي الاماراتي وجد بالخطوة إلى جانب السعودية ما يسهل انتقال البضائع الواردة إلى شواطئ المتوسط السورية كانت أو اللبنانية إلى داخل الإمارات ، كما أن البضائع بغض النظر عنها والتي تود دولة الامارات تصديرها إلى الأردن أو سوريا أو لبنان أو فلسطين أو إلى اوروبا وبقية العالم تجد الابواب أمامها مفتوحة ، كون السعودية تشكل والحالة هذه بوابة التصدير للإمارات إلى المناطق المشار اليها آنفاً ، وأهم ما يميز الدبلوماسية الإماراتية دورها في عدم التدخل في شؤون الآخرين واحتـرامها لدول الجوار خصوصاً والمنطقة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

عموماً، وقد كانت توجهاتها تتوافق دائماً مع شقيقاتها دول الخليج العربية من ناحية وباقي الدول العربية من ناحية أخرى.

ثانياً: الجوار الإيراني والسياسة الخارجية : يحد دولة الامارات العربية المتحدة من الشرق مياه الخليج العربي وعلى الساحل الشرقي لمياه هذا الخليج تقع دولة ايران التي تختلف قومياً وايدولوجياً عن بقية الوسط لدولة الامارات العربية المتحدة ، حيث تطل بساحل طويل يغطي كل قبالة دولة الامارات العربية المتحدة ، لنتساءل عندها كيف يؤثر هذا الجوار المطل على السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ؟ ، والملاحظ أن دولة إيران تشكل سواحلها البحرية المطلة على دولة الإمارات مصدر قلق لصانع القرار في دولة الإمارات العربية ، وهذا المصدر يتأتى من أمرين، الأول أن السواحل البحرية على تخومها دولة طامعة في أراضي وخيرات دولة الإمارات العربية المتحدة، فهناك أطماع تاريخية ممتدة في حياة الزمن، والثاني أن هذه الدولة تنتمي إلى قومية تختلف عما هي عليه دولة الإمارات من بعد قومي ، فإيران بهذا تشكل مصدر تَحسُّبٌ لدولة الامارات ، ذاك الذي جعل من جوار السواحل البحرية ذات حساسية في ذهنية صانع القرار الإماراتي، فأطماعها تمتد على طول الساحل العربي من الخليج العربي، رغم هذا فإن السياسة الخارجية الإماراتية اتجاه إيران تتصف بالمرونة والهدوء، وهذا ما عبر عنه الشيخ زايد بن سلطان بالقول : (نحن نبذل المساعي الهادئة، ونبذل هذه المساعي لتبقى علاقتنا بإيران علا قة طيبة، فهناك يجب أن يسود احترام الجيرة بيننا وبين إيران، وأيضاً يجب أن يسود الود والعلاقات الحسنة بين جارة مسلمة هي إيران، وأخرى مسلمة وهي الإمارات العربية المتحدة)(صحيفة العمل، ١٩٧٢: ١) .

إن الأطماع الإيرانية خرجت من النظرية إلى التطبيق فقامت إيران باح تلال ثلاث جزر إماراتية وهي: جزر أبو موسى والطنبيين الكبرى والصغرى، وتتمتع هذه الجزر بأهمية خاصة بسبب موقعها المشرف على حركة المرور البحرية الدولية في الخليج العربي، وقد خسرتها دولة الإمارات بعد احتلالها من قبل إيران في عام ١٩٧١م، بعد أن كانت ملكيات تلك الج زر تاريخياً للقواسم، وبالذات لكل من الشارقة ورأس الخيمة (عبد المؤمن ، ٢٠٠٧ : ١٥)، كما أن أهمية هذه الجزر تتأتى من تركز حقول النفط البحرية حولها، الأمر الذي جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تضع في مقدمة أهداف سياستها الخارجية تحرير الجزر الثلاث ، وإعادتها إلى دولة الإمارات العربية، وقد سلك صانع القرار الأول في دولة الإمارات العربية دبلوماسية الهدوء والتروي ، وعدم إثارة الجانب الإيراني ، على اعتبار هذه الدبلوماسية هي السبيل الفعال والمثالي للتغلب على جميع التوترات بين كافة الدول ، وهذا ما عبر عنه بالقول : (نحن نرى في الدبلوماسية الهادئة حلاً لمشاكل كثيرة وخاصة بين الأشقاء) (سعيد، ٢٠٠٨: ١٧٢)، إن هذه الدبلوماسية لها ما يبررها لدى صانع القرار تتمثل بما يلي : أبعاد المنطقة عن أي تراكمات سلبية ، قد تؤدي إلى سياسة أخرى إذا ما

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اتخذت ستؤدي إلى تدويل الأزمة ، وعندها تتداخل أيدٍ كثيرة في هذه القضية ، لذا ارتأت السياسة الخارجية الإماراتية تجنيب المنطقة أبعاد القرارات السياسية السلبية ، أضف إلى أن صانع القرار الإماراتي يؤمن أن علاقات الجوار يجب أن تقوم على الود ، لأن الموقع الجغرافي ملازم ولا يرحل عن أي من البلدين ، لذا كان عنوان السياسة الخارجية الإماراتي المفاوضات الجادة والمباشرة ، أو إحالة النزاع إلى محكمة العدل الدولية، وقد حظي هذا النهج السلمي بقبول ودعم من دول مجلس التعاون الخليجي ، وجامعة الدول العربية ، والمجتمع الدولي ، والدول الصديقة والشقيقة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ٨٣) ، وانطلاقاً من هذا النهج فقد ذهب رأس القرار السياسي في الدولة حيث أظهر حسن النوايا للتوصل إلى حل سلمي ، مبني على إنهاء احتلال الجزر الثلاث، وإقامة علاقة حسن جوار بين البلدين قائمة على هذا الأساس ، : فقد قال رأس القرار السياسي في كلمته عند افتتاح المجلس الوطني الاتحادي في ١٢ تشرين الثاني عام ٢٠٠٧": ما يلي: (إننا التزاماً بما نؤمن به من ثوابت في حل النزاعات بين الدول ، نقرر الدعوة للجارة إيران إظهار حسن النوايا، والدخول في مفاوضات مباشرة لتسوية لقضية جزرنا الثلاث المحتلة ، أو الموافقة على إحالة القضية بجملتها إلى التحكيم الدولي ، مع استعدادنا الكامل للقبول بالتحكيم مهما كانت نتائجه). (إدارة الأعلام، ٢٠٠٨ : ١٠٤)، إن ما ذهب إليه صانع القرار السياسي الأول في دولة الإمارات ، يتأتى من حكمة بالغة ، لكون الأيدي الأخرى إذا امتدت لمنطقة الخليج العربي ، فإنها ستفسد العلاقة بين الجانبين ، وربما لقرن قادم ، إن هذا كان وراء اتباع دولة الإمارات سياسة التروي والمرونه والهدوء تجاه إيران ، وسياسة عدم اعطاء الآخرين وتفويت الفرصة على ممن يرقبون ويتحفزون للتدخل في شؤون المنطقة .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم يكل مسعاها من أجل استعادة جزرها الثلاث والتوصل إلى اتفاق مع إيران لتسود علاقات الود بين الطرفين ، وفي هذا التوجه نجد دولة ا لإمارات العربية المتحدة في ختام مؤتمر القمة العربية لدورته العادية التاسعة عشرة في ٢٩ نيسان عام ٢٠٠٧الذي عقد بالرياض ، أصرت على تضمين ضرورة البيان الختامي للمؤتمر، التأكيد المطلق على سيادة دولة الإمارات العربية على جزرها الثلاث ، وتأييد كافة الإجراءات والوسائل السلمية التي تتخذها الدولة لاستعادة سيادتها، كما تضمن البيان استنكار المؤتمر استمرار الحكومة الإيرانية في تكريس احتلالها للجزر الثلاث، وانتهاك سيادة دولة الإمارات ، بما يؤدي إلى زعزعة الاستقرار والأمن في المنطقة ، ويؤدي إلى تهديد السلم والأمن الدوليين ، لكون المنطقة مسرحاً دولياً لما تعج به من موارد طبيعية تعد مطلب أساسي من مطالب دول العالم على السواء (إدارة الأعلام، ٢٠٠٨: ١٠٥) ، إذا كان هذا على المستوى القومي عربياً، فإن سعي السياسة الخارجية لدولة الإمارات امتدت إلى الأمم المتحدة ، ففي الدورة الثانية والستين للجمعية العامة للأمم المتحدة في نيويورك المنعقدة في ٢٨ أيلول عام ٢٠٠٧ ، عبر وزير الخارجية عبد الله بن زايد آل نهيان في خطابه ، عن أسفه في عدم إحراز

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أي تقدم لتسوية قضية احتلال الجزر من قبل الجارة إيران ، وقال : إن دولة الإمارات العربية المتحدة، ومن واقع حرصها على علاقات حسن الجوار وعلى احترام سيادة الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية ، تؤكد أنه لم يتم إحراز أي تقدم تجاه تسوية قضية احتلال جمهورية إيران الإسلامية للجزر الإماراتية الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى منذ عام ١٩٧١، وعلى الرغم من المساعي الحميدة والمبادرات السلمية الإيجابية التي لم تنفك بلادي تدفع باتجاهها، والتي لاقت مساندة مجلس التعاون لدول الخليج العربية وجامعة الدول العربية ، والدول المحبة للسلام، وأضاف وزير الخارجية القول: أننا نحث جمهورية إيران الإسلامية من جديد على إبداء حسن نواياها تجاه حل هذه القضية بالطرق السلمية ، سواء بدخولها في مفاوضات ثنائية غير مشروطة ، تؤدي في نهاية المطاف إلى إيجاد تسوية عادلة ودائمة بانسحابها الكامل من هذه الجزر ، وبحرها الإقليمي ، وحوضها القاري ، ومناطقها الاقتصادية الخاصة باعتبارها تشكل جزءاً لا يتجزأ من السيادة الوطنية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أو القبول بإحالة هذه القضية إلى محكمة العدل الدولية للفصل القانوني بها (إدارة الأعلام، ٢٠٠٨ : ١٠٦).

إن دولة الإمارات العربية المتحدة لم تغلق أبوابها السياسية أمام إيران ، وهذا ما تؤكده زيارة وزير الخارجية الإماراتي لإيران في ٩ آيار عام ٢٠٠٧م، وقد استقبله الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد ، الأمر الذي مهد لزيارته لدولة الإمارات وقد استقبله الشيخ خليفة (مركز الدراسات ، ٢٠٠٧) ، وقد تم خلال الزيارة التباحث في العلاقات بين البلدين، وكان لقضية الجزر حضور على مستوى القمة في التباحث بين الطرفين، إلا أن إيران كعادتها لم تتخذ خطوات جدية على طريق حل أزمة الجزر ، حيث أن ما صدر عن وزارة الخارجية الاماراتية في هذا الخصوص ، لا يزيد عن كون المباحثات في كل الزيارات أنها تشكل فرصاً للوقوف على وجهة نظر الجمهورية الإسلامية الإيرانية حول مختلف القضايا ومنها قضية احتلال الجزر الثلاث.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة في مسعاها لاستعادة سيادتها على الجزر ا لثلاث استندت سياستها الخارجية عدة حقائق أهمها(السخيني ، ١٩٩٨ :٩٤)

أ – عروبة سكان هذه الجزر، إذ ينتمون إلى قبائل وعشائر عربية معروفة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

ب – ولاء سكان هذه الجزر لدولة الإمارات، فقد كانت الحيازة على الجزر فعلية ومتواصلة، وبما أن إيران لم تمارس أي مظهر من مظاهر السيادة على أية جزيرة من هذه الجزر، فالادعاءات الورقية لا تكفي لإزاحة السيادة القائمة على الحيازة الفعلية للإقليم.

ت – رفع علم دولة الإمارات على هذه الجزر، ووجود ممثلين للدولة في الجزر بصفة دائمة، ووجود مرافق عامة تابعة لدولة الإمارات عليها (السخنيني ١٩٩٨ : ٩٤) ومما يجدر ذكره على الرغم من هذه السياسة القائمة على الهدوء والمرونة ، فإن بدلاً من أن تبدي إيران شيئاً من المرون ة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

تجاه دولة الإمارات ، فقد ذهبت عام ١٩٩٢ إلى احتلال كامل جزيرة أبو موسى ، بعد أن كانت تشارك الشارقة في إدارتها منذ عام ١٩٧١، وفي مطلع عام ٢٠٠٠ ، قامت إيران بإبعاد المدنيين من جزيرة أبو موسى وأقامت قواعد عسكرية في جزيرة طنب الكبرى والصغرى معاً (عبيد، ٢٠٠٤: ١٥٧) ، رغم هذا الاعتداء الصارخ على جزيرة ابوموسى الاماراتية ، وانتهاك مذكرة التفاهم الموقعة بشأن جزيرة ابوموسى باستيلائها الكامل عليها ، فإن عقلانية صانع القرار الاماراتي ا لأول الشيخ زايد بن سلطان لم تخرج عن طورها في معالجة الامر ، حيث جاء في خطاب الشيخ زايد في ديسمبر١٩٩٣ بمناسبة الذكرى الثانية والعشرين للعيد الوطني ما يدلل على ضرورة اجراء حوار مباشر مع إيران لانهاء احتلالها للجزر الثلاث التابعة لدولة الامارات العربية المتحدة ، إذ قال : (اننا ننادي بضرورة اللجوء إلى الحوار والالتزام بالطرق السلمية من اجل انهاء هذا الاحتلال وعودة الجزر الثلاث لسيادة دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، تمشيا مع القوانين والاعراف الدولية ، ومبادئ حسن الجوار والاحترام المتبادل بين الدول) (صحيفة الامارات العربية المتحدة ، ١٩٩٣ :٣ / ١٢) ، إن طول مدة النزاع على الجزر الثلاث مع دولة ايران لم يضعف عزم دولة ا لإمارات العربية المتحدة بشأن التوصل إلى حل عن طريق القنوات السلمية ، فالسياسة الخارجية ا لإماراتية حددت السبل للتوصل إلى حل لإنهاء الاحتلال وهذه السبل سلمية يمكن تلخيصها بما يلي :

– المفاوضات الجادة والمباشرة ، أو التحكيم الدولي وإحالة النزاع الى محكمة العدل الدولية ، إلا أن استمرار احتلال ايران للجزر ظل يتعارض باستمرار مع التوجهات السلمية الواضحة لدول مجلس التعاون الخليجي والنداءات والمبادرات المتكررة التي يتم التوجه بها إلى إيران ، إن هذا السعي وبهذه الصورة يفسر من قبل السياسة الخارجية ا لإماراتية ، على انه سعي من أجل استتباب الأمن والاستقرار في منطقة تعج بالثروات وبناء علاقات أخوية طبيعية يس ودها الصفاء وحسن الجوار والتفاهم المشترك (صحيفة الإمارات العربية ، ٢٠٠٠ : ٣٠/ ١٢) .

إن السياسة الخارجية الإماراتية و في مسعاها تجاه إيران لإعادة سيادتها على الجزر الثلاث كانت ولا زالت حريصة كل الحرص على عدم قطع العلاقات السياسية مع إيران، وأكدت على أهمية استمرارها المساعي الإماراتية السلمية بما في ذلك تبادل السفراء بين الدولتين والالتزام بمبدأ الحل السلمي للقضية، لذلك لم تلجأ دولة الإمارات إلى مناصبة إيران العداء ، أو افتعال المعارك في أي مرحلة من مراحل هذا الخلاف الحدودي.

ثالثا– المياه الخليجية في السياسة الخارجية : وأما مياه الخليج وما تؤديه من دور مؤثر في السياسة الخارجية، فهذا يعود لما تبعثه المياه من أنشطة بشرية مختلفة، فقيمة المياه الإقليمية تزاد أو تنقص تبعاً للنشاط التجاري ، ولما كانت دولة الإمارات العربية تحتل موقعاً مهمًّا في الدائرة الحيوية في منطقة الخليج وما تحتويه أرض ا لإمارات من ثروات نفطية هائلة ، لذا ينبغي أن يكون للساحل

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الإماراتي دور فاعل وأساسي في السياسة الخارجية ، كون معظم منتجات الإمارات النفطية تصدر عن طريق الخليج العربي ومضيق هرمز، ولهذا تحرص دولة الإمارات على بناء موانئ والحرص على تزويدها بكافة وسائل الاتصالات والصيانة بما يتوافق وأهمية كل ميناء من هذه الموانئ ، إن مياه الخليج شكلت أهمية كبيرة في حياة السكان حيث اعتمد هؤلاء على التجارة والغوص وصيد اللؤلؤ والأسماك منذ القدم ، بل إن الساحل والبحر قد أثرا تأثيراً كبيراً على السركان، وحدد ملامح مجتمع منفتح على الآخر، فالمجتمع الإماراتي لا يحمل أية تعقيدات إزاء الآخر ، (الامم الآخرى من غير العرب) ، بحكم قوة الاتصالات بينه وبين العالم كله منذ القدم، أضف إلى أن النشاط التجاري الإماراتي ، قد إمتد فوصل إلى سواحل المحيط الهندي عبر مياه الخليج ومضيق هرمز، كما وقد امتد إلى سواحل أفريقيا الشرقية ، وسواحل آسيا ونتج عنه احتكاك حضاري وثقافي مع هذه المناطق ، ونشر الثقافة العربية والعقيدة الإسلامية (سويد وآخرون، ٢٠٠٨ ، ١٩٧). أضف إلى أن مياه الخليج كانت مدخلاً لقوى خارجية طامعة ، همها السيطرة على المنطقة بدافع مصالحها، وهذا ما ساقه التاريخ منذ أيام البرتغاليين والبريطانيين ، وصولاً إلى ما سميت بقوى التحالف بقيادة الولايات المتحدة الأمريكية التي حطت رحال قواتها في منطقة الخليج ، إزاء هذه المعطيات فإن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية انطلقت من خلال تأثرها بالموقع الجغرافي المطل على المياه في الخليج العربي على عدة مرتكزات أهمها : (وزارة الأعلام، د ت: ٦٠):

١ – ضرورة ضمان حرية الملاحة في الخليج العربي ، ولهذا فقد سهلت دولة الامارات العربية المتحدة كل ما من شأنه أن يضمن ذلك ، لأن دولة الإمارات شأنها شأن الدول الأخرى التي تطل على الخليج العربي ولديها ثروات طائلة تود تصديرها والاستفادة من مردودها المادي .

٢ – المشاركة الفعالة في الإدارة والرقابة لمضيق هرمز، كون هذا المضيق له أهمية كبيرة في عملية الملاحة فهو بوابة الدخول أو الخروج للأساطيل التجارية إلى مياه الخليج ، وهذه المساهمة في المشاركة ذات اهمية لدولة الامارات العربية في واحدة منها تعد من نوع السيادة وهذا يبعث الروح في هيبة الدولة والتي تعد هذه الهيبة من اهداف السياسة الخارجية .

٣ – اتباع سياسة الدبلوماسية المرنة إزاء كل ما يقع من أزمات في منطقة المياه الخلي جية ، لإن تعكير صفو المياه الخليجية بإثارة النزعات والصراعات ، يؤدي بلاشك إلى إعاقة الملاحة وتدخلات خارجية بحجة حل النزاع ، وهذا مالا ترغب به دولة الإمارات العربية المتحدة .

٤ – الوفاء بكل المتطلبات التي تحتاجها الموانئ الإماراتية البحرية ، لكي تواكب كفاءة الأ داء في الموانئ الأخرى للدول التي تطل على مياه الخليج العربي ، كون الموانئ المجهزة بأحدث ما تحتاج اليه ، تؤدي إلى نتائج ايجابية تجاه عمليات التحميل وتتجلى هذه بـــ : السرعة والاتقان والسلامة وهذا يبعث على الراحة لكل رواد الموانئ في دولة الامارات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥ – محاولة تجنيب المنطقة الدخول في محاور الصراع الدولي ، كون الدخول في محاور يفقد دولة الإمارات العربية المتحدة الكثير من أسواق الدول التي ترغب باستيراد الثروات ا لإماراتية ، لوجود البديل في منطقة الخليج من جهة ، ويبرر الاقبال على البديل انضمام دولة الإمارات إلى هذا أو ذا ك من المحاور عندئذ .

إن دولة الإمارات العربية والحالة هذه معنية كل العناية وملتزمة كل الالتزام بحماية المياه ا لإقليمية لدولة الإمارات في الخليج العربي ، وعدّ هذه الحماية مسؤولية تقع على عاتق أبناء الخليج العربي بعامة ، وهي بهذا ترفض أي وجود عسكري للدول الكبرى في الخليج، وإبعاد المنطقة عن الصراعات الدولية، وهذا بدوره أدى إلى توجه صانع القرار الإماراتي منذ أن استقلت دولة الإمارات ، إلى ضرورة خلق قوة رادعة في المنطقة ضمن القيادة الجماعية ، وكان مجلس التعاون الخليجي، وخلق قوة وطنية رادعة عن طريق بناء القوات المسلحة لتكون درع الدولة القائم على حراستها ، وتلقى على عاتقها استتباب الأمن والاستقرار في ربوع دولة الإمارات ، با لإضافة إلى الدفاع عن حياض الدولة واستقلالها ورد العاديات عنها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

الوحدة الجغرافية والسياسة الخارجية

أشرنا آنفاً أن السياسة الخارجية الإماراتية انطلقت من عدة ثوابت في واحد منها الالتزام بحماية الخليج العربي، والعمل على استقراره ، وقد شكلت هذه واحدة من اهم مدركات صانع القرار الأول في دولة الإمارات العربية المتحدة ، حيث خلق الموقع الجغرافي عدة عقائد سياسية في واحدة منها تقوم على أساس ضرورة خلق قوة ردع جماعية محلية تتشكل من كل ا لإمارات العربية المطلة على الخليج العربي في دولة اتحادية ذات سيادة واستقلال تامين ، لتكون هذه الدولة انطلاقة إلى اتحاد اكبر يضم الدول العربية المطلة هي الأخرى على الخليج ، إن الفكرة الوحدوية شك لت حجر الزاوية في عقلية صانع القرار الاول في إمارة أبوظبي والتي شكلت نواة دولة الإمارات بداية ، كما شكلت دولة الامارات العربية بدورها المحرك الرئيسي لقيام مجلس التعاون الخليجي ، لذا تسلح صانع القرار الأول بالإرادة والقوة والتصميم ، لذا صمم سياسة بلاده الخارجية لتكون خادمة لهذه الفكرة الوحدوية ، عندها سعت السياسة الخارجية سعياً حثيثاً وراء هذه الفكرة حتى خرجت من نطاق النظرية إلى التطبيق وكان الاتحاد، وأخذ صانع القرار السياسي الإماراتي على عاتقه إنشاء جيش قوي تلقى على عاتقه كل المسؤوليات التي تلقى على أي جيش آخر في العالم، وفي هذا الصدد فإننا سنتناول ما يتطلبه الموقع الجغرافي من كل مستلزمات الأمن حفظاً لاستقلال الدولة الإماراتية والحفاظ على هيبتها التي تعد من أولويات السياسة الخارجية الإماراتية وغيرها من سياسة الدول وهذا لايتم إلا باللجوء إلى العمل الوحدوي لتشكيل من الفرقة وحدة والوحدة قوة ، وهذا ماسنتناوله وفق الفقرات الثلاث التالية :

أولاً : وحدة الامارات والسياسة الخارجية .

ثانياً : وحدة دول الخليج والسياسة الخارجية .

ثالثا : صيانة الجغرافيا والسياسة الخارجية .

أولاً : وحدة الإمارات والسياسة الخارجية : إن ما نقصده هنا رؤية صانع القرار ا لإماراتي بجمع الإمارات السبع في بوتقة الوحدة ، حتى لا يطمع بها طامع ، لهذا فإن صانع القرار في دولة الإمارات العربية كانت له رؤية اتحادية قبل قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، كدولة مستقلة وبعد قيادة الاتحاد الإماراتي ، وذلك من منطلق رؤيته الثاقبة في ضرورة تشكيل القوة انطلاقاً من المقولة القائلة في اتحادكم قوة لكم ، وبالتالي فإن هذا الاتحاد يشكل في مفهوم صانع القرار الأمن الجماعي " لسكان دولة الإمارات انطلاقاً من الرؤية الوطنية ، ولدول الخليج العربي انطلاقاً من رؤيته القومية وبالتالي لابد من التعرف على صنيع وجهود متخذ القرار قبل قيام دولة الإمارات العربية وحتى نيلها

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الاستقلال ، لأن الوحدة الترابية لكل الامارات السبع التي شكلت فيما بعد دولة الامارات العربية المتحدة ، كانت وراءها عقيدة سياسية دفعت صانع القرار إلى القيام بكل ماعليه قيامه حتى لايجد طامع في أرض أي من الامارات طريقاً للنيل منها ، إن تجميع الإمارات العربية السبع في دولة واحدة كانت تحتاج إلى جهود مضنية نظراً للتحالفات والاتفاقيات التي قطعتها الإمارات منفردة مع بعض الجهات القوية في المنطقة كإيران مثلا ، بسبب نظام المشيخات التي كانت تنتهجها معظم هذه الإمارات ، وتنازل بعض الشيوخ للبعض حتى يصبح أحد أفراد القبيلة والأرض يعلو كرسي المسؤولية كان من الامور التي تكاد أن تكون مستعصية ، أضف الى أن الدول الأخرى في المنطقة كانت تقف حجر عثرة أمام انضمام هذه الإمارات إلى بعضها بعضا لتشكل دولة مستقلة ، وذلك بسبب الاطماع التي كانت تراودها في بعض أو كل الإمارات (تيم ، ١٩٩١ : ٣٥-٤٠) ، إن صانع القرار يدرك إدراكاً تاماً بأن التجربة الوحدوية الناجحة بتكوين دولة حضارية ذات سيادة يشار إليها بالبنان كان هاجساً يراود ابناء الإمارات السبع ، وعندما تقلد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان مقاليد الحكم في إمارة أبوظبي و لطموحه العربي وحبه لشعبه و إيمانه بأن المستقبل لا مكانة له للدول الصغيرة، سعى جاهداً للم شمل الإمارات تحت راية واحدة و تحت دستور واحد وتحت كلمة واحدة بمنطلق الاتحاد و تلبية لقول الحق تبارك و تعالى (واعتصموا بحبل الله جميعاً ولا تفرقوا) صدق الله العظيم(سورة آل عمران ، الأية :١٠٣) ، و نظراً لإيمان أبناء الإمارات بالوحدة وسعيهم الدؤوب إليها وبحثهم عن قائد يجسد معانيها، وجدوا ضالتهم في قائد الاتحاد ومؤسس نهضة البلاد الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ورافقه في هذا الحلم الشيخ راشد بن سعيد آل مكتوم حاكم دبي آنذاك، ومنذ الساعة الأولى لقرار الإنسحاب البريطاني عام ١٩٦٨ و جلائه عن الإمارات عام ١٩٧١ واجهت الإمارات تحدياً قوياً وهو مسؤولياتها الجديدة الناجمة عن الاستقلال بعد هذا الانسحاب، وخلق هذا القرار تهديداً بوجود فراغ عسكري و سياسي في المنطقة برمتها، فبدأ القائدان في ١٨ فبراير ١٩٦٨ العمل على ترجمة هذا الحلم للواقع الحي الملموس ، حيث اجتمعا في السميح على الحدود بين الإمارتين لمناقشة الموقف الطارئ الجديد و أعلن الحاكمان قيام اتحاد بين إمارة أبوظبي و إمارة دبي.

وكان لتصميم القائدين على تحقيق الإتحاد سبب رئيسى لتمهيد الطريق له وتذليل العقبات التي تعترض قيامه، ودعا الشيخان في البيان الذي أعقب قيام الاتحاد شيوخ الساحل وحكام قطر والبحرين لإجراء محادثات حول مستقبل المنطقة، و كانت الاستجابة سريعة، و بعد اجتماع الحكام التسعة في دبي بتاريخ ٢٥ فبراير ١٩٦٨ م، أعلن بعد يومين قيام دولة الإمارات العربية المتحدة، و تبع ذلك العديد من الاجتماعات و لكن بعد حوالي عامين ونصف لم يتحقق هذا الاتحاد من تسع إمارات، فأعلنت البحرين في ١٤ أغسطس ١٩٧١ استقلالها كما أعلنت قطر في الأول من سبتمبر من نفس العام استقلالها أيضاً وحامت الشكوك بأن الإتحاد قد تتداعى أركانه فتسقط لبناته الواحدة تلو الأخرى،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

و لكن وعي القادة ورغبتهم الجادة لقيام هذه الدولة و تحقيقا لآمال الشعب العربي من أبناء الإمارات السبع توالت اجتماعات حكام الإمارات المتصالحة ، حتى تحقق بمباركة من حكام الإمارات السبع، هذا الصرح الوحدوي الفريد من نوعه، و أعلن في الثاني من ديسمبر عام ١٩٧١ قيام دولة الإمارات العربية المتحدة ، وانتخب الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان رئيساً للدولة والشيخ راشد بن سع يد آل مكتوم نائباً للرئيس، و استطاعت هذه الدولة العربية الوليدة أن تحقق ما لم تحققه غيرها من الدول على كافة الأصعدة، و تخطت الكثير من العقبات والمشاكل التي واجهتها فأحدثت تغيرات جذرية في نظام الحكم و الإدارة بالمنطقة يختلف كثيراً عن ما كان علية قبل الإتحاد (http://forums.ayamdubai.com) ولعل هذه النجاحات في التجربة الوحدوية ، كانت درع ا منيعا يحميها من اطماع الطامعين ، و أدت إلى الاستقرار والرخاء والتطور الذي يتطلع إليه كل الشعوب العربية من محيطها الى خليجها ، وهذا الصرح أدى بدوره الى مايلي :

١ – الانتقال بالامارات السبع من مرحلة التشتت والضياع الى مرحلة المؤسسات ، وكانت من نتائج هذا الانتقال فضلاً عن الجمع بينها وحفظها من التشتت والضياع ، هو تراجع اطماع الآخرين بالتراب الوطني العائد لكل امارة من الامارات منفردة ، وبالتراب الوطني لدولة الوحدة دولة الإمارات العربية المتحدة .

٢ – توحيد الانتماء لدولة المؤسسات ، حتى لا يكون الانتماء للشرق أوالغرب ، بل يكون الانتماء قومياً عربياً، وبالاضافة الى نتائج توحيد الانتماء ذاك ، إن الاتحاد ابر ز الشخصية الوطنية لدولة الإمارات على كافة المستويات الثلاثة : الوطنية والإقليمية والدولية ، ما كان لهذه الشخصية من البروز لولم تكن الوحدة الترابية للإمارات السبع على المنوال الذي أصبحت تعتليه دولة ا لإمارات العربية المتحدة .

٣ – وضع حد لطمع الدول المجاورة في موقعها الاستراتيجي والثروات الموجودة على أرضها ، أصبح الموقع الجغرافي لدولة الإمارات واضح المعالم بحدود معترف بها بين كل دول الجوار ، تحكمها القوانين الدولية ، وبالتالي وضع حداً لكل التجاوزات التي قد تقوم بها الدول المجاورة .

٤ – ايجاد مرجعية عليا لهذه ا لإمارات السبع تأخذ قراراتها بصورة جماعية ، إن هذه المرجعي ة العليا تتمثل بالسلطة العليا لدولة الإمارات ، التي تحكمها الأعراف والتقاليد وفوقها الدستور الذي ينظم السياسة الداخلية ، وما يتعلق بها من اوضاع ، والسياسة الخارجية كذلك وفق تحديد الدستور لاختصاصات لكل مشارك في السياستين الداخلية والخارجية .

٥ – إعطاء صوت لهذه الإمارة ، أقوى مما لو بقيت إمارة في حد ذاتها تشكل شبه دولة ، إن الصوت الجماعي له تأثير اكثر من الصوت الواحد ، وبالتالي فإن ا لإمارة التي قد تشكل شبه دولة قلما من يسمع لها فتضيع حقوقها وتتجرأ عليها ا لإمارات المجاورة لها ، وربما الدول الطامعة بها فعندها تضيع حقوقها وربما تفقد وجودها كإمارة مستقلة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٦ – بناء دولة معاصرة تجد لنفسها مكانا بين أعضاء الدول العربية والدولية ، إن دولة الإمارات العربية المتحدة اليوم ، لها مكانة كبيرة بين دول الأسرة الدولية ، وهذه المكانة ما كان لها أن تكون لو بقيت الإمارات السبع منفردة .

إن صانع القرار لدولة الامارات العربية المتحدة ، كانت جهوده دؤوبة وهو ماض في طريق وحدة الامارات السبع ، ومن خلال ما سبق يمكن أن نستتبع الوسائل التي اتبعها الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان حتى تم تحقيق دولة الوحدة :

- دبلوماسية اللقاءات بينه وبين كل حكام الامارات بدأها مع حاكم دبي ، الذي استجاب بدوره لرؤية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، كونه آمن بالنتائج الخيرة التي تجلبها الوحدة منها حفظ الكينونه للإمارتين أبوظبي ودبي الترابية من الضياع .
- دبلوماسية المكاتبات حيث كان الشيخ زايد بن سلطان يكاتب حكام الامارات وذلك من أجل تحديد لقاءات أو من أجل بناء جسور ثقة وفتح الطريق أمام ما كان يريد أن يحققه وهي كثيرة .
- دبلوماسية الرسل لقد كان الشيخ زايد بن سلطان ، أحيانا يرسل رسله إلى حكام ا لإمارات لتوضيح أهداف الاتحاد والطريقة التي سيتم بها دمج الإمارات أو لإزالة إشكال أو زيادة الفهم .
- دبلوماسية المفاوضات ، وهذه كانت تأخذ مكانها في كل لقاء ، يخصص لبحث إشكالية قبول مبدأ الانضمام لدولة الامارات العربية المتحدة .

إن نجاح الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان بإقامة صرح الوحدة من الامارات السبع، حفظها من الاحتلال تحت هذه الدولة أو تلك ، فهذه دولة إيران قد احتلت الجزر الثلاث ، فإن ا لإمارات لو عزفت عن الوحدة لكان مصيرها كمصير الجزر الثلاث وخاصة الأطماع الإيرانية القديمة بمنطقة الخليج لا زالت تراود القيادة الإيرانية الجديدة كما كانت تراود تلك القديمة .

ثانيا : وحدة دول الخليج والسياسة الخارجية : بعد نجاح صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة في جمعه الإمارات السبع في دولة واحدة تحت راية الوحدة ، اكسبه هذا النجاح خبرة في المفاوضات ومرونة في الاتصالات ، فأخذت انظاره تتجه الى تأسيس وحدة اكبر من دولة الإمارات العربية ، ونظراً لما يتمتع به صانع القرار من شخصية كرازمية قادرة على الاقناع ، إرتأ ى بضرورة التوجه الى الدول العربية المطلة على مياه الخليج العربي لجمعها في بوتقة الوحدة ، على غرار جمعه للإمارات السبع التي تشكلت منها دولة الامارات العربية المتحدة ، فأخذت الفكرة الوحدوية حيزاً كبيراً في عقلية الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان ، فأعد العدة لهذا ا لأمر ، واضعا نصب عينيه ليكون اتحاد الدول المطلة على مياه الخليج العربي نقطة البداية لجمع العرب في وحدة واحدة ، وبهذا لا تشكل فكرة إقامة الاتحاد على هذه الصورة نقطة النهاية في فكره الوحدوي ، وانطلاقاً من هذا الفكر السياسي الذي يتبناه الشيخ زايد بن سلطان ، فقد كانت إمارة أبوظبي محط

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

رحال وارتحال كل رجال النخبة السياسية في الدول المطلة على مياه الخليج العربي ، كما واصبحت الامارة بؤرة للنشاط السياسي ذ ي العلاقة بالفكرة الوحدوية التي تجلت في عقلية الش يخ زايد بن سلطان ، فأخذ الشيخ زايد يقوم بإتصالات جس نبض زعماء الدول المطلة على الخليج العربي ،حيث جاءت هذه ممهدة لاتصالات علنية هادفة ، وعندها وجد بالاتصالات التي من خلالها ساق أفكاره الوحدوية إلى أولئك الزعماء ارتياحاً عند بعض منهم ، عندها دعي الشيخ جابر الأحمد الصباح أمير دولة الكويت الى زيارة ابوظبي ، حيث كان محور المحادثات إقامة مجلس يضم الدول العربية المطلة على مياه الخليج العربي ، فقوبلت الفكرة من قبل الامير الزائر بالقبول ، عندها وسع الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان محادثاته وكثف اتصالاته ، واستخدم خبراتهفي ادارة الحوار حتى تمكن من جمع تلك الدول في مجلس أطلق عليه مجلس التعاون لدول الخليج العربي ، الذي تم تأسيسه في ٢٥ مايو ١٩٨١، ويتخذ المجلس من الرياض مقراً له ، في ٢١ رجب ١٤٠١هـ الموافق ٢٥ مايو ١٩٨١ توصل قادة كل من المملكة العربية السعودية، ومملكة البحرين ، والإمارات العربية المتحدة، وسلطنة عمان، ودولة قطر، ودولة الكويت في اجتماع عقد في أبو ظبي إلى صيغة تعاونية تضم الدول الست تهدف إلى تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دولهم في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وفق ما نص عليه النظام الأساسي للمجلس في مادته الرابعة، التي أكدت أيضاً على تعميق وتوثيق الروابط والصلات وأوجه التعاون بين مواطني دول المجلس ، (الأمانة العامة ، ١٩٨١ : ١)

وجاءت المنطلقات واضحة في ديباجة النظام الأساسي التي شددت على ما يربط بين الدول الست من علاقات خاصة، وسمات مشتركة، وأنظمة متشابهة أساسها العقيدة الإسلامية، وإيمان بالمصير المشترك ووحدة الهدف، وأن التعاون فيما بينها إنما يخدم الأهداف السامية للأمة العربية النظام الأساسي ، حيث حدد النظام الأساسي لمجلس التعاون أهداف المجلس في تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين الدول الأعضاء في جميع الميادين وصولاً إلى وحدتها، وتوثيق الروابط بين شعوبها، ووضع أنظمة متماثلة في مختلف الميادين الاقتصادية والمالية، والتجارية والجمارك والمواصلات، وفي الشؤون التعليمية والثقافية، والاجتماعية والصحية، والإعلامية والسياحية، والتشريعية، والإدارية، ودفع عجلة التقدم العلمي والتقني في مجالات الصناعة والتعدين والزراعة والثروات المائية والحيوانية، وإنشاء مراكز بحوث علمية وإقامة مشاريع مشتركة، وتشجيع تعاون القطاع الخاص، وفي هذا الصدد نبين دول مجلس التعاون وفق معطيات كل منها من خلال الجدول التالي (الموسوعة الحرة ، ٢٠٠٨ : ١) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

جدول رقم (١٦)

دول مجلس التعاون وفق معطيات كل منها

الاسم	العاصمة	السكان	المساحة	الناتج الإجمالي (مليون دولار)	نصيب الفرد	العملة
السعودية	الرياض	٢٤.٧٣٥.٠٠٠	٢.٢٤٠.٠٠٠	٥٧٢.٢٠٠	٢١.٢٠٠	ريال سعودي
الإمارات	أبو ظبي	٥.٤٠٢.٣٧٥	٨٣.٦٠٠	١٦٣.٢٩٦	٥٥.٢٠٠	درهم إماراتي
الكويت	مدينة الكويت	٣.٣٩٩.٦٣٧	١٧.٨١٨	٩٥.٩٢٤	٣٩.٣٠٠	دينار كويتي
البحرين	المنامة	١.٠٤٦.٨١٤	٧١٦	١٥.٣٥٤	٢٣.٦٠٤	دينار بحريني
قطر	الدوحة	١.٤٥٠.٠٠٠	١١.٤٣٧	٥٢.٧٢٢	٨٠.٨٧٠	ريال قطري
عُمان	مسقط	٤.٣٤٥.٠٠٠	٣٠٩.٥٠٠	٣٥.٩٩٠	١٩.٨٧٩	ريال عماني

وبهذا فإن مجلس التعاون لدول الخليج العربية ما هو إلا منظمة إقليمية مكونه من عضوية ٦ دول تطل على الخليج العربي هي السعودية والإمارات والكويت وقطر وسلطنة عمان ومملكة البحرين ، كما يعد كل من العراق باعتباره دولة عربية مطلة على الخليج العربي واليمن (الذي يمثل الامتداد الاستراتيجي لدول مجلس التعاون الخليجي) وهما دولتان مرشحتان للحصول على عضوية المجلس كاملة حيث يمتلك كل من العراق واليمن عضوية بعض لجان المجلس كالرياضية والصحية والثقافية .

وهذا الدور أدى الى عدة نتائج ايجابية تعود على الدول المنظمة لهذا ويمكننا استنتاجها بمايلي :

١ - أدى إلى توثيق الرابطة القومية والاسلامية القائمة على العربية حيث ان المسمى ينبىء عن ذلك "مجلس التعاون لدول الخليج العربية ، وراعى كافة المظاهر الإسلامية .

٢ - أدى الى علاقات بينية أكثر بين الدول الأعضاء ، وهذا ما كرسته وثيقة الاتحاد ونادت به حيث إن الكثير من القيود قد تخطتها هذه الوثيقة .

٣ - أصبح الاتحاد بمثابة نواة لاتحاد عربي يمر عبر بوابة الوحدة الخليجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ - توحيد سياسات الدول المنتمية للاتحاد بسياسة واحدة إلى حد كبير ، وضبط سياسات اخرى قد تتعدى السياسة إلى الاقتصاد وخاصة في مجال النفط .

٥ - ان الاتحاد قد تخطى الكثير من المشاكل ووضع حلاً لها وخاصة الحدودية منها بين بعض الدول واصبح التفاهم داخلياً اكثر نفعاً من اللجوء الى جهات خارج دول المجلس .

٦ - الايمان بحتمية الوحدة بين دول الخليج العربية كوسيلة لتحقيق ا لأمن والاستقرار وتلبية آمال وطموحات شعوبها .

إن اهم مايميز دور صانع القرار الإماراتي في هذا التوجه هو : المهارة في التفاوض ، والصبر لتخطي محاولات الشكوك إلى الاقناع ، والمثابرة في دفع عملية المفاوضات للامام ليكون الاتحاد ، كل ذلك اكتسبه من محاولته الاولى التي كان النجاح حليفها وهو يسعى لجمع ا لإمارات السبع في دولة الوحدة ، دولة الامارات العربية المتحدة ، وأما الوسائل التي استخدمها صانع القرار ا لإماراتي هي تلك التي استخدمها في سعيه لجمع الإمارات السبع في دولة الوحدة .

وأما الاهداف السامية والتوجه العقلاني الذي كان يسيطر على ذهنية صانع القرار الام اراتي ما يلي :

١ - صناعة دولة الوحدة من الدول المطلة على مياه الخليخ ، لتصبح عصبة واحدة تدافع عن ثرى الأرض العربية ، وتحفظ المكتسبات الجغرافية التي منحتها الطبيعة لهذه الدول بعامة ودولة الامارات بخاصة .

٢ - تشكيل قوة ردع عربية حتى لا يطمع طامع بالارض العربية ولا بخيراتها .

٣ - إمتلاك زمام المبادرة للقيام بالاعمال الوحدوية ، وخصوصا إن العالم أخذ بتشكيل مثل هذه المبادرة ويلجأ للتحالفات ومثل هذه المبادرة هي التي تحفظ الارض العربية والانسان العربي وما حبته الطبيعة من خيرات جغرافية للارض العربية .

ثالثا : صيانة الجغرافيا والسياسة الخارجية : ما نذهب اليه هاهنا حماية الكيان الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وصيانة استقلالها والذود عن حياض الوطن والذي يع دّ من اهم اهداف السياسة الخارجية في دولة ا لإمارات وغيرها من الدول ، وفي هذا التوجه سنتناول أحد أدوات السياسة الخارجية ألا وهي القوات المسلحة لدولة الامارات إذ هي المعنية بصيانة الاستقلال والحفاظ على الكيان السياسي ا لإماراتي خاصة والخليجي حيث تلعب القوات المسلحة التي يناط على عاتقها مسؤولية الأمن الإقليمي للدولة دوراً مميزاً في السياسة الخارجية كونها أحد أدوات تنفيذه ا، وبناءً على تلك القدرة تصاغ البعض من أهدافها، ويقصد بها إمكانية الدولة في خوض الحرب أو ردع الدول الأخرى عن القيام بالهجوم عليها، ومن عواملها الرئيسية ، عدد الأفراد الممكن تعبئتهم لحمل السلاح ، وكميات وأنواع الأسلحة المتوفرة، والموارد المالية المتاحة للإن فاق العسكري ، والأوضاع الجغرافية، هذا فضلاً عن العناصر المادية والمتمثلة في القيادة والتدريب والمعنويات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

(الهزايمه ١٩٩٤: ٢٦٧) فالدور الذي تلعبه القوات المسلحة يكون في أيام السلم وأيام الحرب ففي زمن السلم يتجسد تأثيرها في سلوك صانع القرار كونها عاملاً للترهيب أو التهديد يستخدمه صانع القرار ، بقصد التأثير في السلوك السياسي للدول التي لديها نية الاعتداء على دولة صانع القرار هذا، مما يجعلها تعيد النظر في ما تنوي القيام به ، أضف أنه بالإمكان استغلال القوات المسلحة في عدة وجوه تنموية ينوي صانع القرار القيام بها داخل دولته ، وفي وقت الحرب يستطيع صانع القرار استخدام القوات المسلحة كأداة هجوم ، لتحقيق أهداف دولته التي لا يستطيع تحقيقها بالوسائل السلمية كالدبلوماسية مثلاً، لذا فبناء القوات المسلحة باتت ضرورة من ضرورات الأمن لأي دولة من الدول في العالم، ودولة الإمارات العربية المتحدة لا تخرج عن هذا الأمر، فقد عكفت على بناء هذه القوات ويمكننا توضيح القوات من خلال مايلي :

١- تأسيس القوات المسلحة : منذ اليوم الذي أعلن فيه استقلال دولة الإمارات العربية دار في خلد صانع القرار السياسي ضرورة بناء قوة قطرية إماراتية لحماية جغرا فية البلاد من الاعتداء ، وحفظ الاستقلال للدولة، الذي بدأ في تأسيس نواة للقوات المسلحة، فتشكلت القوات العامة لدفاع دولة الإمارات بموجب الدستور (المؤقت) للبلاد في كانون الأول عام ١٩٧١، وذلك بالتحول التدريجي من قوات خاصة بكل إمارة من الإمارات السبع ، إلى بنية عسكرية وطنية موحدة، وقد تم ذلك في ٦ آيار عام ١٩٧٦ حيث تم تشكيل قيادة موحدة لقوات الدفاع الاتحادية تحت قيادة مجلس الدفاع الأعلى وأطلق عليها اسم " القوات المسلحة لدولة الإمارات العربية المتحدة " (عبيد، ٢٠٠٤: ٨٣)، بعد أن كانت قبل الاتحاد تعرف باسم قوة كشافة ساحل عُمان) تحت القيادة البريطانية وقد أنيط بالقوات المسلحة عدة مسؤوليات هي (الهزايمة ، ١٩٩٤: ٢٧٠ – ٢٧١) :

أ -حماية وحدة الأرض ، وصيانة استقلال الدولة وحماية مصالحها السياسية والاستراتيجية وثرواتها الطبيعية والحفاظ على حدودها.

ب -الحفاظ على درجة عالية من الاستعداد ، لمواجهة الأخطار التي تحيط بدولة الإمارات وخاصة من قبل إيران ذات الأطماع التاريخية بالأراضي الإماراتية.

ج -معاونة السلطة المدنية وقوات الأمن الداخلي في الحالات الاستثنائية كالكوارث والدفاع المدني وحماية الشرعية.

د -مواكبة التطوير والتحديث لمختلف قطاعات القوات المسلحة عدداً وعدة وتدريباً وتسليحاً.

ه -دعم القضايا القومية العربية.

و -المشاركة في توظيف امكانياتها لخدمة الامن والسلم الدوليين .

إن هذه الأهداف تحدد مع قيام النشأة الأولى للقوات المسلحة في أي دولة من الدول ، وتترسم من خلال موقع السياسة الخارجية كون القوات المسلحة أداة من أدواتها ، لذا تقوم الدولة بناء القوات المسلحة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

لذا وقع على عاتق صانع القرار الإماراتي مسؤولية التطوير والتحديث والتسليح ومبررات ذلك، إلا أن صانع القرار يواجه الكثير من العوائق وهو ساع في تنفيذ تلك المسؤولية التي عليه القيام بها .

٢- **الانفاق العسكري الإماراتي**: بدأ الإنفاق العسكري الإماراتي في السنوات الأولى لقيام القوات المسلحة الإماراتية متواضعة ، وهذا له ما يبرره كون الدولة الناشئة لم يكن لديها من الإمكانيات الكثير للإنفاق من أجل تطوير وتحديث قواتها المسلحة، إلا أن ا لانفاق العسكري زاد في مجمله بنحو (١٣٢.٦%) خلال الفترة (١٩٧٣ – ١٩٨٠) ، وقد زاد عدد الأفراد العسكريين من (٩٨٥٠) فرد اً إلى (٢٥١٥٠) فرداً في ذات الفترة ، وكانت القوات مجهزة بـــ (١٦٨) آلية مسلحة، وتتشكل من لواء الحرس الأميري، وثلاثة أفواج سيارات مدرعة، وسبع كتائب مشاة وثلاث كتائب مد فعية وثلاث كتائب قوة جوية، وكانت القوات الجوية مكونة من (٤٦) طائرة قاذفة و٢٧ طائرة (عبيد، ١٩٩٦: ٢٨٧ – ٢٩١).

وإذا ما قارنا تلك الفترة بما وصلت إليه القوات المسلحة لدولة الإمارات اليوم، نرى التقدم والتطوير والتحديث الذي أصاب هذه القوات حيث بلغ المجموع العام لعام ٢٠٠٠، حوالي (٦٥.٠٠٠) فرد ، وعدد الدبابات (٢٣٧)، وإجمالي عدد الطائرات المقاتلة (٩٩) طائرة، وبلغت النفقات الدفاعية (٣.٤) مليار دولار، ويقدر مجمل النفقات الدفاعية خلال الأعوام (١٩٩٥ – ٢٠٠٠) ، بحوالي (١٨.١) مليار دولار (مركز الخليج للدراسات الاستراتيجي، ٢٠٠٠ – ٢٠٠١: ١٥)، حيث تدرج حجم الإنفاق صعوداً و بلغ (٢،٣) عام ١٩٩٩ ما يعادل (٢.١) مليار دولار، وكانت نسبة ذلك من الناتج المحلي (٤.٨%) وفي عام ٢٠٠٠ ارتفع إلى ما يعادل (١.٦) مليار دولار وبلغ نسبة ذلك من الناتج المحلي (٣.١%). (الموسوعة الحرة، ٢٠٠٩: ٣) ، هذا وقد استمرت دولة الإمارات في تسليح قواتها حيث جاء في التقرير السنوي الصادر عن معهد استوكهولم للسلام الدولي، أن الإمارات العربية احتلت المرتبة الثالثة بعد الصين والهند وذلك في عام (٢٠٠٠ – ٢٠٠٧)م حيث بلغ حجم وارداتها التسليحية ٧% من إجمالي واردات السلاح في العالم، وبلغ إجمالي النفقات الحكومية العسكرية عام ٢٠٠٧ ما يساوي (٣٩.٧%) من إجمالي النفقات الحكومية ، وتتخطى بهذه إجمالي الواردات التسليحية في العالم (١%) حيث بلغت (٣.٨%) يعني أن متوسط الواردات التسليحية في العالم (٢.٨%) (الحارثي، ٢٠٠٨:٢) .

إن الإنفاق العسكري الملحوظ يعني في أبسط معانيه، يدل أن هناك تطوير اً وتحديثاً في صفوف القوات المسلحة، كما يعني أن الأخطار التي تحيط بالدولة أصبحت أكثر تأثير على الدولة، كون الدولة كلما زادت استخراج ثرواتها أصبحت محط أنظار وهذا ما جعل صانع القرار ينظر إلى ضرورة تطوير القوات المسلحة عدداً وعدة.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- **مبررات التسليح** : هناك العديد من المبررات التي يستند إليها صانع القرار في المضي قدماً في تطوير وتحديث وتسليح القوات الإماراتية المسلحة، وهذه في معظمها تنبعث من واقع الموقع الجغرافي وما ينشأ عنه من جوار، وهذه المبررات هي (الحارثي، ٢٠٠٩ : ٣) :

أ- المبررات الأمنية: وهي مبررات تنبعث من واقع الموقع الجغرافي، فدولة الإمارات تحيط بها دول عربية ثلاث، في حين تجاور دولة قوية ذات أطماع تاريخية في دولة الإمارات بخاصة والدول العربية الخليجية بعامة، إن المخاوف التي تحيق بدولة الإمارات تتأتى من إيرا ن ولعل ما يدفع ذلك أسباب أهمها (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ :٨٣) :

- استمرار إيران في احتلالها للجزر الإماراتية الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، ورفض هذه الدولة القبول بمبدأ المفاوضات الثنائية أو الذهاب إلى محكمة العدل الدولية للبت في أمر احتلالها للجزر ومستقبل هذه الجزر.

التصور الإيراني لأمن الخليج والقائم على أن منطقة الخليج ما هي إلا امتداد لمصالحها الإقليمية، وبالتالي على إيران أن تمد يدها إلى حيث تطول.

ب- المبررات السياسية: أهم الدوافع السياسية التي أدت إلى مضاعفة الإنفاق العسكري الإماراتي تتأتى من محاولات بعض القوى الشيعية التي تعيش على أرض دولة الإمارات، ترى في إيران قوة تعتمد عليها، وما على هذه القوى التي تعيش على أرض الإمارات إلا تنفيذ أجندة إيرانية وفاءً لتحقيق مصالحها في الأرض الإماراتية، كونها ترى ما هي إلا امتداد اً للجسم الإيراني في الإمارات، و ترى إيران ضرورة دعمها كونها تعيش في منطقة تعد هي الأخرى امتداد لمصالحها، حيث أن الشيعة في دولة الإمارات ١٦% وفي البحرين ٧٠% والكويت ٣٠% والسعودية ١٧% وقطر ١٠ % (مركز ابن خلدون ، ٢٠٠٧ : ١) ، وهذا خلق(رؤية توجسية لدى صانع القرار السياسي الإماراتي ، وهؤلاء الشيعة تصاعدت أصواتهم بالإصلاح حيث الدعوة إلى تطبيق المساواة في الوظائف الإدارية و السياسية وغيرها، فالقوات المسلحة تعمل في هذا التوجه مساعدة ومساندة لقوات الأمن العام التي عليها حفظ النظام الداخلي، كون تعدد الفئات الآنية يبعث على عدم ا لاستقرار كون هذه الآنيات تنقل الكثير من التناقضات الموجودة على أرضها الأصلية إلى الدولة التي هاجرت إليها هذا من جهة، و كذلك تعمل القوات المسلحة على صيانة ا لاستقلال وحفظ كينونته ولتبقى الدولة مهابة الجانب من جهة أخرى.

ج- المبررات الاقتصادية: إن الوفرة الاقتصادية في الموقع الجغرافي لدولة الإمارات يدفع صانع القرار إلى إيجاد القوة وتوفيرها بالقدر الذي ترتقي به الوفرة الاقتصادية ودرجة أهميتها، فكلما توفرت الوفرة الاقتصادية في مكان ما، توجهت إليها أطماع الدول الكبرى، وبالتالي يرى صانع القرار أنه يجب دفع جزء من عائدات الوفرة الاقتصادية، لقاء الحفاظ عليها.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

د- المبررات العسكرية: في هذا التوجه نجد، أن هناك رغبة دولة الإمارات في تأكيد إثبات قوتها العسكرية في إطار من التفوق العسكري، و بذلك بشراء أحدث الأسلحة من أجل اتخاذ للأمر عدته فيما إذا وقعت يوماً ما مواجهة عسكرية من قبل طرف ما يريد سوء بدولة الإمارات العربية المتحدة ويضر بمصالحها والاعتداء على أراضيها.

٤- **القيود التي تواجه صانع القرار:** من خلال ما سبق نجد دولة الإمارات العربية، تعتمد في خططها العسكرية سياسة ذات بعد دفاعي، كون دولة الإمارات لا تمتلك مقومات السياسة الهجومية، نظراً لقلة عدد السكان بالنسبة لدولة إيران المجاورة الطامعة بالأرض الإماراتية، وكونها لا تمتلك القدرة على التصنيع السلاحي لتغذية الآلة العسكرية الإماراتية، أضف أن دولة الإمارات العربية المتحدة ليس لديها أي أبعاد عدوانية تجاه أية دولة سواء كانت مجاورة غيرها لذا فإن عملية اتخاذ القرار الإماراتي تحفه عدة عقبات خارجية إقليمية تنبع من الجوار الجغرافي وعقبات دولية تتمثل بالدول الغربية ذات الشوكة العسكرية التي ترى بمنطقة الخليج منطقة مصالح لها، لذا فالقيود على صانع القرار الإماراتي ثقيلة تحد من البدائل التي يمكن الاختيار من بينها القرار الصحيح وأهم هذه القيود (الهزايمة، ١٩٩٤: ٢٧١ – ٢٧٢)، هي :

أ – اعتماد دولة الإمارات على السوق العالمية وخاصة أسواق الدول الغربية في قضايا التسليح والتدريب العسكري، وخصوصاً على الولايات المتحدة الأمريكية.

ب –الصعوبات التي تواجه تنفيذ الصفقات التسليحية من قبل جماعات الضغط اليهودية في الولايات المتحدة الأمريكية ، وأية جماعات أخرى لا تود رؤية دولة ا لإمارات دولة قوية مسلحة بأحدث السلاح .

ج –عدم امتلاك المقومات المختلفة للتصنيع الحربي المحلي، مما يجعل عمليات التحديث والتطوير والتسليح للجيش الإماراتي خاضعة لإرادة وشروط الدول المصدرة للسلاح.

د –فقدان حالة التوازن العسكري مع الدول المحيطة بدولة الإمارات وخصوصاً إيران، حيث يمكننا وصف القدرة العسكرية الإماراتية بالضعف من ناحية الكم ، ونوعية التسليح قياساً بدولة ايران ، الأمر الذي جعل من قضية أمن دولة الإمارات خاصة ، ود ول الخليج العربية بعامة بمعالجة أهم القضايا التي تؤرق صانع القرار السياسي في دولة الإمارات .

٥- **الاعتماد على التسليح الخارجي** :هناك العديد من السلبيات التي ترافق عمليات التسليح من الخارج في الدول النامية كلها ودولة الامارات واحدة منها ، وهذا في اعتقادنا يؤدي إلى تأثيرات بالغة على القرار السياسي الخارجي لدولة الإمارات العربية المتحدة، وأهم هذه السلبيات (الهزايمة، ١٩٩٤: ٢٩٠ – ٢٩١) ، هي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

أ –هناك تحسبات لدى صانع القرار الإماراتي في اعتماده على التسليح الخارجي ، من امتناع الدول المصدرة للسلاح عن توريد صفقاتها ، خلال الأزمات مما يؤدي إلى مخاطر عسكرية في مقدمتها فشل الدولة في تحقيق أهدافها ، أو عدم تجنب أضرار قد تلحق بها.

ب تحسب من اتجاه الدول المصدرة إلى تحديد نوع الأسلحة ، أو قطع الغيار والذخائر والإمدادات المرسلة نتيجة لحدوث تغيير في سياسة الدول المصدرة للسلاح ، وهذا لا ترغبه أي دولة مستوردة للسلاح ومن بينها دولة الإمارات العربية المتحدة .

ج تحسب من قيام الدول المصدرة في التحكم في السياسة العامة الداخلية والخارجية للدولة المستوردة ، تحقيقاً لمصالحها السياسية والعسكرية والاقتصادية.

د –اطلاع الدول المصدرة على القدرة القتالية والاستعدادات العسكرية للدول المستوردة ، وهذا يؤدي إلى تعريض أمن الدولة المستوردة إلى الخطر خصوصاً في حالة سوء العلاقات بين البلدين.

ه –فقدان الدول المستوردة حرية اختيار السلاح ، لطالما أنها تعتمد في العمليات التسليحية على الخارج.

و –الحيلولة دون استقلال السياسة الخارجية للدولة المستوردة ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة ، كون الاعتماد العسكري على دولة مصدرة واحدة، يدفع بالضرورة إلى التحالف معها والالتزام بسياستها التي تعبر عن مصالحها.

٦–**القوات المسلحة والسياسة الخارجية** : إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة ، أولت القوات المسلحة عناية تامة و أعطتها أهمية قصوى ، وهذا له مبرراته كون القوات المسلحة في أية دولة رمز قوتها ، وللوظائف الكثيرة التي تقع على عاتقها ، وارتباط القوات المسلحة بالسياسة الخارجية ارتباطاً وثيقاً ، وهذا الارتباط يتجلى في اعتبار القوات المسلحة إحدى أدوات السياسة الخارجية ، والسياسة الخارجية معنية في البحث عن الأسباب كلها التي تدفع بالقوة للقوات المسلحة ، ولهذا الارتباط الوثيق أعطت السياسة الخارجية مجالاً ذا اختصاص عسكري للتمثيل في سفاراتها بالخارج ، فكان الملحقون العسكريون ، وهؤلاء تلقى على عاتقهم كل ما من شأنه يخص القوات المسلحة ، واما ادوار الملحقيات العسكرية في الخارج والتي تعمل من خلال السفارات فهي:

ا–**دور الملحقيات المنبثقة عن اتفاقيات دولية** : وتمثل الدور بمايلي (**http://www.mokatel.com**):

ا– تبادل المعلومات العسكرية ، بما يسهم استمرار حفظ السلام ، ونبذ العنف

ب–حث الدول على تجنب شبكات تجسس داخل الدول الأخرى ، وترك المجال العسكري بإمكانياته واتصالاته التعرف على حقيقة الموقف العسكري في الدولة ، و إرسال الملحقين العسكريين تقارير إلى دولهم ، بما يحفظ العلاقات الودية ، ولا يعرض أي دولة لهجوم مفاجئ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ج–تأكيد التحالفات بين الدول الصديقة ، من أجل توحيد المفاهيم في الأمور العسكرية ، وتبادل المعلومات والزيارات ، ونقل التكنولوجيا ، وتنسيق التدريب المشترك وتأكيد الثقة وما إلى ذلك من سبل التعاون ووجوهه .

٢– **دور الملحقيات المبثقة عن اهداف وطنية** : وقد تمثل الدور بمايلي (الملحقيات العسكرية ، التعليمات الخاصة : ١–١٠) :

أ –تمثيل القيادة العامة للقوات المسلحة في كل المناسبات الخارجية ذات الأبعاد العسكرية.

ب –القيام بالاشتراك في كل المعارض العسكرية الخارجية، وا لاطلاع على الجديد في عالم السلاح والقيام بتوصيات لصانع القرار في شراء ما يمكنه خدمة القوات المسلحة.

ج –القيام بعمليات وإجراء مقابلات للأشخاص الذين يمكن استخدامهم في القوات المسلحة ، كعاملين أو مستشارين أو اختصاصيين وغيرهم ممن تتطلبه القوات المسلحة من الدول الأخرى.

د –عقد الاتفاقيات ذات الصفة العسكرية والدخول بمفاوضات لعقد مثل هذه الاتفاقيات.

هـ _ الإشراف على استلام الأسلحة التي تم شراؤها من بلان المنشأ، والعمل على التأكد منصحة السلحة وشروط التسليم ومدى مطابقتها .

ه –حضور المناورات العسكرية في البلاد التي فيها بعثات عسكرية للاطلاع على ما هو جديد من خطط عسكرية وغيرها.

٧ –**المشاركة الاماراتية العسكرية الخارجية** : لقد كان لدولة الامارات العربية المتحدة دوربارزفي قطاع الشؤون العسكرية الخارجية ، حيث اتسم دورها بالتعاون الجاد من خلال مجلس التعاون لدول الخليج الست ، وذلك من أجل بناء وتطوير القوى ا لعسكرية الدفاعية بدول المجلس ، وتعزيز التنسيق والتعاون المشترك في جميع المجالات العسكرية ويمكننا بيان ذلك على النحوالتالي (الامانة العامة ، ٢٠٠٥ : ١) :

أ –التوقيع على الاتفاقيات الدفاعية : تم التوقيع على اتفاقية الدفاع المشترك لمجلس التعاون لدول الخليج العربية من قبل أصحاب الجلالة والسمو قادة دول المجلس في الدورة الحادية والعشرين ، للمجلس الأعلى التي عقدت في مملكة البحرين بتاريخ ٥ شوال ١٤٢١هـ الموافق ٣١ ديسمبر ٢٠٠٠ م ، وقد جاءت الاتفاقية تتويجا لسنوات من التعاون العسكري وبلورة لأطره ومنطلقاته وأهدافه ، وتاكيداً لعزم دول المجلس على الدفاع الجماعي ضد أي خطر يهدد أياً منها ، كما تضمنت الاتفاقية –من بين أمور عدة ، إنشاء مجلس للدفاع المشترك ولجنة عسكرية عليا تنبثق عنه، وتم وضع الأنظمة الخاصة بكل منهما وآلية عمله .

ب **المشاركة في إنشاء قوة درع الجزيرة ودعمها** : يعدّ تشكيل قوة درع الجزيرة في مقدمة المجالات التي بدأ التعاون العسكري بها ، إذ قرر المجلس الأعلى في دورته الثالثة المنعقدة في مملكة البحرين تاريخ ٢٣ محرم ١٤٠٣ هـ الموافق ١٩ نوفمبر ١٩٨٢ م ، الموافقة على إنشاء

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

هذه القوة ، وتم تكامل تواجد القوة في مقرها بمدينة حفر الباطن في المملكة العربية السعودية في ١٥ أكتوبر ١٩٨٥ م ، كما بدأت الدراسات الخاصة بتطوير قوة درع الجزيرة في عام ١٩٩٠ م وعلى ضوئها تم تطوير القوة إلى فرقة مشاة آلية بكامل إسنادها .

حـــ- **المشاركة في المشاريع العسكرية المشتركة :** أقر المجلس الأعلى في دورته التي عقدت في مسقط بتاريخ ١٢ رجب ١٤١٥ هـــ الموافق ٤ فبراير ١٩٩٥ م الدراسات المتعلقة بمشروع حزام التعاون والاتصالات المؤمنة والخطوات التنفيذية لهما ، ويهدف المشروع إلى ربط مراكز عمليات القوات الجوية والدفاع الجوي بدول المجلس آليا ، وبدأ تشغيل المرحلة الأولى في نهاية شهر ديسمبر ٢٠٠١ م ، كما ويهدف االمشروع الى ربط القوات المسلحة في دول المجلس بشبكة اتصالات مؤمنة ، وذلك من خلال إقامة كيبل ألياف بصرية ، وقد بدأ تشغيل المشروع بتاريخ ٢٨ يونيو ٢٠٠م .

د -**المشاركة في عملية توحيد الأسس والمفاهيم :** حظي هذا الجانب باهتمام كبير ومبكر ، منذ بدء التعاون العسكري بهدف زيادة التكاتف ، وتسهيل تبادل المساندة والاستفادة المتبادلة من الإمكانيات المتوفرة في دول المجلس ، وقد شمل ذلك جانبين رئيسيين هما :

أ -المشاركة في التمارين المشتركة : وقد بدأت التمارين المشتركة بتمارين ثنائية وثلاثية بحرية وجوية ، ووصلت إلى تنفيذ تمارين جوية مشتركة وتمارين بحرية بين دول المجلس كلها بصورة سنوية ، كما يتم إجراء تمرين بري كبير بمشاركة قوة درع الجزيرة كل سنتين بالتناوب بين دول المجلس .

ب -المشاركة بالكراسات والمناهج العسكرية فقد تم توحيد أكثر من (١٠٠) كراس عسكري ، كما تم توحيد أكثر من (١٠٠) منهج من مناهج الدورات العسكرية المختلفة لمدارس ومراكز التدريب العسكري في دول المجلس .

وأخيراً أن السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة أولت القوات المسلحة اهتماماً بالغاً وذلك من أجل حماية الدولة وترابها الوطني بعامة ، وتراب دول مجلس التعاون والدول العربية الاخرى إذا طلب منها ذلك ، وصد الهجمات التي قد تخترق أمنها الداخلي واحتلال أجزاء من أراضيها، وإذا ما تناولنا السياسة الخارجية لأي دولة نجد في مقدمة أهدافها الحفاظ على كيانها السياسي وصيانة استقلالها، وهذه من المهمات الأساسية التي على القوات المسلحة القيام بها ، من هنا نجد السياسات الخارجية في كل دول العالم تتطلع إلى القوات المسلحة وتجعلها أداة من أدواتها تحقق بها أهدافها، وهل هناك هدف أعلى من هدف الحفاظ على الكيان السياسي وصيانة استقلاله؟!

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثاني :

ديمغرافية الموقع والسياسة الخارجية

إن أهمية السكان في السياسة الخارجية ، تأتي من كون السياسة الخارجية من صنع أفراد رسميين من السكان ويمثلون الدولة، وهؤلاء يعرفون بصنّاع القرار، في حين يقع على جزء آخر منهم تنفيذ أهداف السياسة الخارجية ، ويعتبرون أدوات تنفيذية كالقوات المسلحة التي تعد أداة فاعلة قد يلوح صانع القرار باستخدامها وقد تستخدم . ويمكننا القول إن السكان هم الفاعلون الرئيسيون في السياسة الخارجية إعداداً وتخطيطاً وتنفيذاً، وتقع على كاهلهم فشلها ونجاحها، فالسكان كماً ونوعاً هم عماد الأمة، ويدها العاملة في الحقل والمنجم والمصنع، ويدها الباطشة في ميدان القتال، من هنا كان اهتمام المشتغلين بعلم السياسة وفنون القتال بالعامل السكاني كم اً ونوعاً والمرحلة العمرية والتوزيع الجغرافي، وهي العوامل التي تدخل في حساب القوة القومية للدولة، وبالرغم من أن العدد الكبير للسكان لا يضمن التفوق والنفوذ الدولي، فإن الدول ذات العدد السكاني الصغير بالنسبة إلى مساحة الدولة تفقد في العادة ميزات كثيرة، وما يمنح الدولة ميزة القوة من ناحية السكان هو التماسك الاجتماعي والتعليم والتأهيل وتوفر الكفايات وتوزيع المهارات، وخلاف ذلك إذا ما حل ال خلل في السكان فإنه يصبح عاملاً من عوامل ضعف الدولة.

إن المعطيات المتقدمة عن سكان دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي بدورها قدمت لصانع القرار الإماراتي عدة أفكار ، صاغ منها مدركاته السياسية، مما استدعته لإعادة مراجعة تقوم على أساس تشخيص المشكلات التي تحول دون تنمية حقيقية تحقق إيجابيات لصالح الدولة هذا من جهة، كما أن العمالة الوافدة (غير المواطنين) أخذوا يشكلون ناقوس خطر يدق في عالم دولة الإمارة، وتوخياً لتحقيق أهداف هذا المبحث فإننا سنتناول ذلك من خلال المطلبين الرئيسيين التاليين:

المطلب الأول: تنمية القوى الوطنية والسياسة الخارجية .

المطلب الثاني : العمالة الوافدة والسياسة الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الاول :

تنمية القوى الوطنية والسياسة الخارجية

إن مساهمة السكان في قوة الدولة له شأن مهم ، إذ إن الدولة القوية بلا شك يكون سكانها أقوياء ، وتتناسب قوة الدولة طردياً مع قوة السكان وفي مختلف المجالات ، والقوة هنا تفسر بالقدرة على امتلاكها من كل الجوانب ، وخاصة الجانب العلمي لان المواطن الذي يعمل على بصيرة خلاف من يعمل على هواه ، وفي هذا المجال فإن الدولة تقوم بتنمية القوى البشرية من خلال جانبين : الأول قدرة الدولة على المساهمة في بناء العنصر وإعداده إعداداً جيداً قبل دخوله سوق الانتاج ، واما الثاني فيعتمد على قدرة الدولة في التنمية التوعوية للعنصر السكاني حتى يتمكن من تفهم دوره في بناء قوة الدولة من خلال انخراطه في سوق العمل والانتاج ، وهذا المطلب سنتن اوله في فقرات ثلاث هي :

اولا : التنمية العددية للقوى البشرية .

ثانيا : التنمية التوعوية للقوى البشرية .

ثالثا : تنمية مهارات القوى البشرية .

أولاً: التنمية العددية للقوى البشرية : مما يجدر ذكره أن القوى البشرية في الدولة بشكل عام تكون محط دراسة السياسة الداخلية للدولة ، إلا أننا في هذا المقام علينا أن نبين أن هناك علاقة قائمة بين السياسة الداخلية والسياسة الخارجية في أي دولة من الدول ويتصلان معا اتصالا وثيقا ، وأي طارئ على ساحة السياسة الداخلية تتأثر بها السياسة الخارجية ، فالعلاقة بين الاستقرار الداخ لي والاستمرارية السياسية من ناحية ، والسياسة الخارجية من ناحية أخرى ذات علاقة وثيقة جدا ، وبصفة عامة يمكننا القول : إن العلاقة القائمة بينها هي علاقة طردية ، أي أن الاستقرار والاستمرارية السياسية يؤديان إلى سياسة خارجية واضحة المعالم محددة ا لأهداف ، وفي غ يابهما يصعب صنع وتنفيذ سياسة خارجية فعالة ومؤثرة ، وان كانت القوى البشرية داخل الدولة من اختصاص السياسة الداخلية فلوجود العلاقة كما أشرنا القائمة بينهما نستطيع القول : إن القوى البشرية كلما ارتفعت في سلم الوعي الانساني كلما كانت سياسة الدولة الداخلية ناجحة وبدورها تعطي زخماً لا بأس به لتأسيس وتخطيط وتنفيذ سياسة خارجية ناجحة ايضاً (الهزايمة ، ٢٠٠٤ :٢٦) ، ومما يجدر ذكره أيضاً أن الأوضاع السكانية تتأثر بسياسات وخطط التنمية في الدولة أن نجاح هذه السياسات والخطط التنموية ينعكس بدوره على خلق الفرد القادر على الق يام بكافة مسؤولياته خير قيام، وتنعكس على الحالة والأوضاع السكانية من جميع جوانبها المختلفة والمتعددة، وتؤدي أيضاً ، إلى إيجاد أفراد يتحلّون بسلوك وأداء حسن لم يكن موجوداً من قبل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن عملية الحياة لم تتوقف يوماً ، ولذا صاحب هذا الاستمرار تطوير في الأداء الا قتصادي والاجتماعي تبعاً لتطورات النسق الاجتماعي، ومع ظهور أنشطة اقتصادية واجتماعية جديدة ومتطورة رافقتها أنماط من القوى العاملة التي تتناسب كماً ونوعاً مع تلك الأنشطة، ومن المعروف لدى الجميع أن النمو السكاني في أي دولة من دول العالم هي محصلة الفارق بين مع دلات المواليد ومعدل الوفيات، إلا أن دولة الإمارات العربية المتحدة وغالبية دول الخليج ، لها وضع آخر ومميز فيضاف إليها عامل الهجرة المؤقتة التي تأتي إلى البلاد بطلب الحصول على معاش حيث الثروة والمتمثلة بالنفط الذي تزخر به أرض دولة الإمارات وبقية دول الخليج العربي.

لقد قامت دولة الإمارات العربية المتحدة بعدة فعاليات وإجراءات من شأنها الارتقاء بعنصر السكان لكون السكان ، هو عماد القوة والضعف في الدولة . ومن خلال الرؤية السياسية لصانع القرار فإن دولة الإمارات العربية المتحدة قامت بعدة إجراءات تهدف إلى الارتقاء بالعنصر السكاني وزيادته العددية وتتمثل هذه الإجراءات في التالي:

١ – زيادة العدد السكاني : انطلاقاً من رؤية صانع القرارفي دولة ا لإمارات العربية المتحدة والقائمة على ضرورة بناء الانسان الاماراتي وزيادة اعداده إذ جاء قول صانع القرارالأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيا ن على النحو التالي :(إن عزة الشباب عزة الوطن ، وسعادتي في سعادة الشباب) (http//www.hhszayed.com)، ومقولة الشيخ خليفة بن زايد آنهيان : (إن بناء الانسان هو الهدف الأسمى الذي نبذل كل جهد من أجل تحقيقه) (http://www.uaekhalifa.com)، وانطلاقاً من هاتين المقولتين فقد أنشأ صندوق الزواج بمرسوم اتحادي في عام ١٩٩٢ ومن اهدافه (http://www.zawaj.ae):

أ – تشجيع زواج المواطنين من المواطنات في دولة ا لإمارات ، وهذا بدوره يؤدي الى تخفيف من الوطأة الاجتماعية ، وذلك بتقليل اعداد العنوسة في دولة الإمارات ، أضف ا إلى ذلك إيجاد عنصر سكاني وطني .

ب – تقديم المنح المالية لمواطنين من ذوي الإمكانات المحدودة لإعانتهم على تحمل تكاليف الزواج ، وهذا يسهم في ايجاد دافعية ورغبة أمام الشباب الذين قد تعيقهم مثل هذه التكاليف ، كما يشجع الزواج لدى فئة الشباب وه م صغار السن ، وبالتالي يكون الجيل الذي يلد من شباب أكثر قدرة وقوامة جسمية .

ج–الحد من ظاهرة الزواج من أجنبيات والتوعية من آثارها الإجتماعية والاقتصادية والثقافية، وهذا من شأنه عدم توزيع عواطف الجيل من أب مواطن وام اجنبية، وهذا له من ا لإيجابيات ما يفوق عواطف شاب موزعة بين أب مواطن وأم أجنبية .

د–المساهمة في تحقيق الاستقرار العائلي للمجتمع ، والقيام بحملات التوعية الدينية والثقافية والاجتماعية والسلوكية تنفيذاً للسياسة الاجتماعية والسكانية للدولة وذلك بالتنسيق مع الوزارات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

والجهات المختصة . (صندوق الزواج ، ٢٠٠٩) ان هذا الصندوق قدم للشباب دوافع للاقبال على الزواج ، واصبح الشاب ا لإماراتي يتزوج مبكراً مما يؤدي الى كثرة الانجاب والتي تصب في نهاية الأمر في خانة تزايد عدد السكان ، هذا ويمكننا ملاحظة ماقدمه الصندوق منذ تأسيسه في عام ١٩٩٢ أكثر من (٧٥,٥٧٩) الف مواطن بم بلغ إجمالي بلغ ٤ مليارات و ٨٢٠ مليون و ٤٨ ألف درهم (إدرارة الاعلام الخارجي ، ٢٠٠٩ :٣٢٧) ، إن هذا الاهتمام لم يأت من فراغ بل جاء من إدراك صانع القرار الأول بأن الزيادة العددية في السكان يكسب الدولة القوة والمنعة ، امام كل من تسول له نفسه بسوء خارج حدود دولة الامارات ،وكذلك من هم في الداخل من الجاليات غير المواطنة في دولة الامارات ، إن زيادة الأعدا د السكانية على هذه الصورة التي ستتحقق رعاية اجتماعية مبكرة ،إذ تمتد خدمات وزارة الشؤون الاجتماعية في قطاع الرعاية الاجتماعية الى جميع مناطق الدولة ، وتشمل قطاعات واسعة من كبار السن والارامل والمطلقات والايتام ومجهولي الوالدين والمعاقين والأحداث وغيرهم من الفئات الاجتماعية المحتاجة ، وبلغت ميزانية وزارة الشؤون الاجتماعية مليار و٣٥٠ مليون درهم في العام ٢٠٠٧ ، من بينها مليار و ١٥٠ مليون درهم للمساعدات الاجتماعية ، وبدأت وزارة الشؤون الاجتماعية في تطبيق مشروع صندوق دعم العمل الاجتماعي ، الذي وافق علي مجلس الوزراء بهدف توفير التمويل اللازم لدعم مشروعات التنمية والرعاية الاجتماعية ، من خلال تشجيع الهيئات الحكومية والأهلية والقطاع الخاص للمشاركة في إقامة المؤسسات الاجتماعي ة والتنموية . (ادارة الاعلام الخارجي، ٢٠٠٨ : ٣١٠) .

٢-الاهتمام بالشؤون الصحية: وهذا من شأنه خلق المواطن السليم الصحيح القادر على العطاء، كون الشأن الصحي يلعب دوراً بارزاً في أداء المواطن وإعانته على القيام بمسؤولياته الموكولة إليه، لذا قامت حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بالتركيز على الرعاية الصحية للحامل والمولود ، وتوفير كل اللقاحات الضرورية له، ويتضح هذا الدور من قلة أعداد النساء الحوامل اللواتي يتوفاهن الأجل عند الولادة ، وقلة عدد الوفيات بين المواليد، وقد قامت الدولة ببناء المستشفيات التي وصل عددهم إلى ٦٥ مستشفى من بينها ١٤ مستشفى حكومياً وأكثر من ١٥٠ مركزاً للرعاية الصحية الأولية ، والعيادات بالإضافة إلى ١١ مركزاً رئيسياً للصحة المدرسية و ١٠ مراكز لرعاية الأمومة والطفولة، و ١١٠ وحدات متخصصة للأمومة والطفولة داخل المستشفيات ومراكز الرعاية الصحية الأولية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩: ٢٦٧) إن دولة الإمارات العربية المتحدة وفرت فيها أحدث الأجهزة والمعدات وأفضل الأطباء، وقد عملت دولة ا لإمارات منذ قيامها في العام ١٩٧١ . على توفير خدمات صحية عالية المستوى ، شملت الخدمات العلاجية والوقائية والتعزيزية ، با لإضافة إلى تنفيذ برامج استراتيجية لمكافحة ا لأمراض المزمنة والسارية ورعاية الطفولة وا لأمومة . وانتشرت في جميع مستشفيات الدولة المراكز التخصصية والوحدات التشخيصية العلاجية مثل وحدة جراحة القلب المفتوح ، وزراعة الأعضاء ، ووحدة الاستسقاء الدموي لمرضى الفشل الكلوي ، ووحدة الطب

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

النووي ، والمناظير الجراحية ، ووحدات علاج السكري ، وا لأقسام التخصصية ا لأخرى ، واولت وزارة الصحة أهمية خاصة لتطوير قدرات الكوادر المواطنة ، ووصل عدد المعالجين بستشفيات وزارة الصحة خلال ٢٠٠٦ أكثر من مليون و ٨٠٠ الف مريض ، وعدد الأسرة الى ٢٠٨٤ سريراً ، وعدد ا لأطباء والفنيين إلى ٤٤٥٠ طبيا وفنيا ، فيما بلغ عدد العمليات الجراحية التي اجريت بمستشفيات الوزارة ٣٠ الف و ٩٣٦ عملية بنهاية العام ٢٠٠٦ (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ٢٧٨)، أضف إلى إن دولة الإمارات العربية المتحدة اهتمت بالشأن الطبي من خلال إرسالها بعثا ت دراسية في الطب وغيرها ذات العلاقة بهذا الشأن . أضف إلى إن دولة الامارات العربية المتحدة قد عملت على استقطاب اعداد كبيرة من الاطباء ذوي الاختصاص من الدول العربية وغيرها الذين تحتاجهم المستشفيات والمراكز الصحية في دولة الامارات ، فضلاً عن استقطابها على اعدا د غفيرة من الممرضين للوفاء بحاجة مستشفيات الدولة ، إن دولة الامارات وهي ساعية في هذا المسعى الناجم عن قناعة تامة ترى بأن المواطن الصحيح السليم من الأمراض وغيرها يكون أداة بناء للدولة ومؤسساتها في حين أن المواطن المريض سيكون عالة على الدولة ومؤسساتها ، من هنا جاء اهتمام صانع القرارات في دولة الإمارات العربية المتحدة بالجانب الصحي .

ثانيا : التنمية التوعوية للعنصر البشري : إن العنصر السكاني يبقى مادة خاملة إذا ما افتقد الجانب التوعوي ،كون الانسان عندها يعمل كالآله شغله الوحيد ان يقضي وقته طيلة يومه حتى يتسنى له الحصول على ماهية نقدية ينفقها في شؤون حياته ، واما إذا سلح هذا المواطن بالوعي فلسان حاله يقول : لماذا اعمل ؟ وما متطلبات شؤون العمل ؟ ومتطلبات الارتقاء بالوظيفة ، ودقة الصناعة وغيرها من هذه الاسئلة ، فهو بلا شك يغدو عاملا ناجحاً ويرتقي بمستواه العلمي و أدائه الوظيفي ، وهذا يؤدي بالنتيجة الى حسن الاداء في الموقع الذي يعمل فيه ، وانطلاقاً من الاهداف التي ترسمها دولة الامارات العربية المتحدة فقد اولت هذا الجانب غاية من الاهمية ويبرز ذلك من خلال مايلي :

١- **محاربة الأمية** : لقد كان اهتمام صانع القرار ا لإماراتي في النوعية السكانية ك اهتمامه بالعدد السكاني ، وهذا ما نجده في إعطاء أولويات للنهوض بالنوعية السكانية وكان ذلك في اتجاه محاربة الأمية التي تفشت في صفوف الشعوب العربية بعامة وسكان دولة الإمارات العربية المتحدة بخاصة، وأن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة أدرك أن الكثرة الجاهلة عبء ثقيل على كاهل الأمة وجزء منفصل عن كيان الدولة السياسي، وأن هذه الفئة محرومة من تفهم حضارة أمتها ومشاركتها في أرائها وعواطفها وأمانيها القومية وتفهم أصول دينها، لذا نظر صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى عدّ الأمية مرضاً خطيراً يهدد جسم الدولة السياسي، ومن خلال هذه المدركات تمت محاربة الأمية من خلال وضع استراتيجية واضحة المعالم تضمنت جانبين الأول وقائي ، والآخر علاجي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ا- الجانب الوقائي : وقد انصب هذا على الوقاية من الأمية من سن مبكرة إذ سعت دولة الإمارات إلى الاهتمام بالتعليم الأساسي والتأكيد على حق المواطنين بالتعليم والإشارة إلى ذلك في دستور الدولة ، لذا فتحت المدارس على اختلاف مستوياتها، ورياض الأطفال والجامعات، وحققت مسيرة التعليم العام والعالي قفزات نوعية وكمية كبيرتين في وضع البرامج والاستراتيجيات لتنفيذ أفضل التجارب المعمول بها دولياً لرفع مستوى جودة التعليم والتحول من أساليب التعليم التقليدية التي تعتمد على التلقين إلى اتباع مسائل ومناهج حديثة تؤدي إلى نظام تعليمي متطور ومتكامل يواكب المعايير العالمية. وبلغ عدد المدارس في الدولة ٧٥٩ مدرسة حكومية تضم ٢٧٥ ألف طالب وطالبة ويعمل بها نحو ٢٩ ألف معلم ومعلمة وإداري و ٥٠٠ مدرسة خاصة تضم ٣٧٣ ألف طالب وطالبة ويعمل فيها ٤٣ ألف معلم ومعلمة وإداري حسب الإحصاءات للعام الدراسي ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩ ومقارنة مع ٧٤ مدرسة حكومة في عام ١٩٧٢ كانت تضم ٣٢ ألف و ٨٠٠ طالب وطالبة فقط ، وأنشئت جامعة دولة الإمارات في عام ١٩٧٧ كأول مؤسسة للتعليم العالي في البلاد . تبعها افتتاح العشرات من الجامعات ومؤسسات التعليم العالي الحكومية في جميع مناطق الدولة، إضافة إلى ٤٤ مؤسسة للتعليم العالي الخاص المعترف بها، بلغ عدد المقيدين فيها للعام الجامعي (٢٠٠٧/٢٠٠٨) ٤٦ ألفاً و ٥١٩ طالباً وطالبة. (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩: ٢٩٤) ، إن دولة الامارات سعت إلأى استقدام الخبرات من الدول العربية في مجال التعليم ، حيث قامت وزارة التربية والتعليم عن طريق ملحقيها الثقافيين في السفارات التابعة للدولة في الدول العربية إلى اختيار ذوي الأهلية التعليمية من المتقدمين بعد كل إعلان عن حاجة الدول لمثل هؤلاء المدرسين ، كما راعت دولة الامارات اختيار من لهم خبرة تعليمية كافية وذلك من أجل الوصول بالنشىء في دولة ا لإمارات الى درجات متقدمة من العلم واكتساب المعارف .

ب-الجانب العلاجي : وقد انصب الدور الحكومي على محاربة الأمية لدى كبار السن ، وذلك بفتح دور محو الأمية ، ووضعت حوافز للتعليم حتى لا يتم التسرب من المدارس لاولئك الذين يطمعون بجمع المال مبكراً ، أضف إلى أن هذه الحوافز تجعل الطالب يواصل تعليمه في الجامعات كونها تدفعه الى عدم التفكير بالمال الذي يحتاجه للانفاق على التعليم ، لطالما ان الدولة تهيئه له ، إضافة إلى أن هذه الحوافز تدفع الطلبة إلى التنافس ، لأن نظام البعثات تجعل الط لبة يتنافسون للفوز بها حيث يمكننا القول : أن هذا الجانب يهدف إلى تطهير المجتمع من داء الأمية على اعتبار الاهتمام بتعليم هذه الفئة مكملاً للجهود في التعليم في سن مبكر، إن خلق فئة متعلمة من الأباء والأمهات يؤدي في نهاية ا لأمر إلى متابعة تعليم أبنائهم في البيت ، با لإضافة الى وضعهم في مكانة القدوة لأبنائهم على إعتبارهم اكتسبوا المعارف في سن متقدمة .

٢ - **التطوير التربوي** : اذا كان صانع القرار الإماراتي قد عالج ظاهرة الأمية معالجة ترقى وطموح الدولة ، فإن اهتمامه لم يخب يوماً من ا لأيام ، فقد عمل على زيادة الوعي الوطني من خلال الدور

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

التربوي المعمول به بدولة ا لإمارات ، فكان شغله الشاغل ، في إطار الأهتمام بنوعية التعليم وتوفير الكوادر المتخصصة ، إذ أصدر الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة ، في ٥ يوليو ٢٠٠٧ قوانين بإنشاء كلية الامارات للتطوير التربوي ، يكون مقرها الرئيس إمارة أبوظبي ، ويجوز بقرار من مجلس ابوظبي للتعليم ان تنشئ فروعا لها داخل الامارة وخارجها ، وتهدف الكلية الى الاس هام في التميز ا لأكاديمي ومنح الشهادات العلمية وذلك من خلال طرح برامج عالية الجودة لإعداد المدرسين ومديري المدارس في الدولة ومنطقة الخليج ومنطقة الشرق الاوسط ، وت منح الكلية الشهادات المهنية والدرجات العلمية بمستوى الدرجة الجامعية الاولى للمدرسين والقيادات ا لتربوية للمشرفين ورؤساء الأقسام ومديري المدارس والشهادات المتقدمة والدرجات الجامعية العليا الماجستير والدكتوراه ، وذلك وفقا للسياسات والقواعد واللوائح والإجراءات ا لأكاديمية المعمول بها . وقد بلغ عدد المستفيدين من برنامج التدريب التي نظمتها الكلية منذ انشا ئها اكثر من ١٢٠٠ من مديري ومديرات المدارس ومساعديهم الذين تلقوا دورات في اللغة ا لإنجليزية ، ومهارات القيادة والتخطيط الاستراتيجي ، وتحقيق عناصر الجودة وا لإبداع المطلوبة ، بحيث تكون رؤية ورسالة الادارة مبسطة وواضحة ، ليتمكنوا من قيادة مدارسهم . وشهد الفريق أول سمو الشيخ محمد بن زايد آل نهيان ولي عهد أبوظبي نائب القائد ا لأعلى للقوات المسلحة ، في ١١ سبتمبر ٢٠٠٧ ، حفل تخريج ٢٤ طالبا وطالبة من الدفعة ا لأولى من برامج الماجستير في القيادة التربوية بجامعة زايد ، الذي يهدف إلى إعداد القيادات الوطنية المؤهلة في المج الات كافة ، وتركز مناهج هذا البرنامج ، الذي يتم تنفيذه بالتعاون مع جامعة واشنطن بمدينة سياتل التي تعد افضل الجامعات الامريكية في مجال التربية والتعليم ، على تنمية مهارات القيادة والابتكار والابداع وتحقيق الامتياز والتميز في العمل ، من خلال برنامج سياسي معد لتطوير التعليم وتنمية المهارات وصقل القدرات ، وذلك من خلال طرحه العديد من الأسس والعناصر التربوية ووسائل التقنيات الحديثة في التعليم (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٨ : ٢٨٩- ٢٩٠ -٢٩١) .

ثانيا- تنمية مهارات القوى البشرية : من المعلوم أن التركيب العمري للسكان يترتب عليه دور مهم في تحديد مهمات الفئات السكانية في الحياة السياسية والاقتصادية والقيادات في الحياة الاجتماعية للدولة، وهذا بدوره يستند إلى معرفة حجم الفئة القادرة على العمل الاقتصادي، والقيام بمهام الدفاع عن البلاد عسكرياً، وقد أشارت التوزيعات العمرية في دولة الإمارات إلى ضرورة القيام بدور مهم في مجال المهارات الوطنية ، وهذا بدوره ينعكس على حركة السياسة الخارجية للدولة ويتمثل ذلك بما يلي (http://www.uaekhalifa.com):

-إيقاف ظاهرة اجتذاب أعداد جديدة من الأيدي العاملة الأجنبية التي تساهم في العادة في مشاريع التنمية والخدمات.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

-إيقاف ظاهرة التأثير في النظام الاجتماعي لدولة الإمارات ، وذلك بإدخال قيم وأعراف وتقاليد غريبة عنه تتنافى مع الدين وقواعده وسلوكيات المجتمع نفسه.

-توفير قوة مالية لقاء عمل تلك الأعداد، وخصوصاً في المراحل الأولى التي يتم فيها إقامة البنية التحتية للمشاريع وحتى وقت إنتاجها.

لقد أدرك صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة فقام بعدة إجراءات تتعلق بالسكان للارتقاء بالمهارات الوطنية وتتمثل هذه بما يلي (http://wwwuaekhalifa.com) :

١ -إدخال التعليم المهني إلى جانب التعليم الأكاديمي في دولة الإمارا ت العربية المتحدة وذلك بإنشاء المعاهد المتخصصة بهذا الجانب التعليمي.

٢ -عقد دورات في المعاهد الغرض منها ، الارتقاء وتحسين جانب المهارات الوطنية ، وذلك من خلال برامج معدة لهذه الغاية، واستقطاب خبراء من داخل الدولة وخارجها .

٣ -إرسال الطلبة إلى الخارج لدراسة التخص صات التي تحتاجها الدولة، ومن ثم قيام هؤلاء الخريجين بعمليات التدريب والتأهيل ، لأصحاب المهارات التي تحتاج إلى تنمية وزيادة المهارات المنماه.

٤ -تكليف الملحقيات الثقافية في الخارج البحث عما هو جديد ، يصلح لرفع كفاءة السكان ومهاراتهم المهنية .

٥ -الاشتراك في كل المؤتمرات والندوات وورشات العمل في الخارج ، بغية تحقيق كفاءة مهاراتية.

٦ -استقدام خبراء واهل اختصاص لتقديم محاضرات في كل الورشات والدورات التدريبية ، التي يتم عقدها من قبل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية داخل دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن اهتمام صانع القرار الإماراتي بتقوية الجبهة الداخلية ديمغرافياً له نتائج إيجابية واضحة ، إذ أدى إلى دفع عجلة النمو والتقدم خطوات كبيرة للامام ، وخاصة في عملية تفعيل القوى البشرية وتنشيطها من النواحي الاقتصادية ، الامر الذى انعكس على اقتصاد دولة الإمارات ، فساهمت القوى البشرية مساهمة فعلية في بناء دولة الامارات وهذا سنتناوله المطلب التالي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

العمالة الوافدة والسياسة الخارجية

إن الهجرة التي توالت على دولة ا لإمارات العربية المتحدة لها من المضار الكثير حت ى أصبحت عند صناع القرار في د ولة الإمارات من موضوعات الحوار العادي وتشكل صلب النقاش عند تناول أوضاع السكان ، ومن الملامح الأساسية لهجرة الوافدين حقيقتان هما : الأولى أن مواطني الدولة ، والعرب من سكانها إذ ا أضفنا الوافدين العرب صاروا اقلية فيها ، وأن الوزن النسبي لهذه الاقلية مازال في تناقص ، وصل إلى حدود تدعو الانسان للتساؤل عن الهوية الحضارية للدولة . وأما الحقيقة الثانية فهي تحكم الوافدين وخاصة ا لأسيويين في كل قطاعات النشاط الاقتصادي وكل المهن ، ويصل الأمر إلى قرب غياب مواطني الدولة عن النشاط الاقتصادي في القطاع الخاص ، وأيضاً تدل البيانات المتوفرة على استمرار انخفاض المساهمة النسبية للمواطنين والعرب ، في أوجه النشاط الاجتماعي –الاقتصادي ولما كانت الهواجس تحوم حول المضار أو الآثار السلبية التي تتركها حركة الوافدين إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وتؤثر على اوضاع السكان وقوة العمل فيها ، فلا بد من بيان تلك المظاهر التي أدت الى تلك الهواجس با لإضافة الى تلك السلبيات التي تم ذكرها في الفصل الثاني اما عن الهواجس التالية فقد أولى صانع القرار معالجتها : (صايغ ، ١٩٧٩ : ١٥٧-١٦٠) .

١ - **ضياع الهوية القومية** : وهذا يعني انكشاف الهوية العربية عن دولة الامارات العربية المتحدة ، ويبدو أن السياسة ا لإنجليزية القديمة بتشجيع الهجرة من شرقي الخليج إلى الإمارات المتصالحة لعزلها عن التيارات القومية العربية ، و إذ تهيأت الظروف الاقتصادية للمهاجرين لاستخدامهم قوة عمل في الحقبة النفطية الجديدة ليؤدي الأمر الى غلبة المهاجرين على السكان الأصليين في السكان وقلة العمل (فرحاني ، ١٩٨١ :٥٨-٦١) ، و إذا كانت اللغة العربية هي الوعاء ا لأساسي والعنوان الكبير للقومية العربية فهي تتلقى ضربات قوية في التعامل اليومي في الإمارات سواء في التخاطب مع فئة خدم المنازل وخاصة خطاب ا لمربيات مع ا لأطفال ، وفي الأسواق وكافة منافذ الخدمات ، ومظهر ذلك تطويع العربي لغته لنوع من العربية المهجنة أو المكسرة وهذا في حد ذاته قد يؤدي الى تمييع الجانب الحضاري ل لأمة على أقل تقدير ، والطابع القومي هذا له امتداد سياسي محض إذ تعد القومية هي بمثابة الر ابطة التي تربط دول النظام الاصلي العربي معاً ، فإذا تم تهميش هذه الرابطة يعني الفلتان لهذا النظام وتفتيت أواصر التقاء دوله معاً ، ما يشكل هدف القوى الطامعة بالوطن العربي ، لذا فهم يلجأون الى ذهاب هذه الرابطة من بين سكان هذه الدولة أو تلك فإذا تم لهم ذلك اتجهوا الى دولة أخرى وهكذا حتى ينحسر الغطاء القومي عن كل النظام الاقليمي العربي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢- **المساهمة في عمليات التنمية** : إن مجتمع الدولة يشكل أهم جوانب التنمية الاجتماعية المتطورة بين افراد السكان في مجتمع أي دولة ، يتبنون من خلالها أهدافاً مشتركة لهم ويتكاتفون في تحقيقها عن اقتناع ومشاركة جمعية ، فلا يتوقع ان تقوم تنمية فقط على استيراد قوة العمل المؤقتة ليس لها حقوق المواطنة ولا حتى نصيب عادل من الخدمات العامة ، لذا فهناك صعوبة قيام عملية تنمية حقيقية في إطار البيئة الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية لسكان ا لامارات ، أضف إلى أن معظم هؤلاء الوافدين يعيشون ظروفا في غاية القسوة رغبة في تعظيم مدخراتهم لإرسال جزء منها للأهل في بلد ا لأصل من جانب ، والاحتفاظ بالجزء الآخر للمعيش ة، وهذا له مردود سلبي على التنمية الحقيقية نتيجة الضيم الناتج عن التمييز بين الوافد والوطني نتيجة ظروف الم عيشة وتدني نصيبهم من الخدمات العامة للدولة (البنك الدولي ، ١٩٧٨ :٧-٨) .

إن الآثار السلبية والمتعلقة بهذا الجانب التنموي يتضح من ظهور وتأكيد الكثير من المظاهر الأجتماعية – الاقتصادية المتعلقة بالعمل مثل عزوف المواطنين عن كثير من أشكال العمل المنتج والركون إلى الوظائف الحكومية السهلة التي لا تحتاج إلى جهد أو مهارة أو خبرة ، وهذا عائد سلبي يعود على الوطن فتنقصه التنمية وعلى المواطنين يتمثل بالتواكل الذي يورث الكسل والاعتماد على الآخرين .

٣-**المجال السياسي** : تشكل الجاليات الوافدة الى دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من عدم انسجامها مع بعضها بعض وسلبياتها السياسية تشكل في حد ذاتها عنصر عدم استقرار سياسي متفجر يمكن أن يتسبب عنه مشاكل داخلية متنوعة ، بخاصة في ضوء التميز بين ما هو آسيوي وأوروبي وأمريكي ، وا لأخطر من هذه المشاكل المحتملة ، التي ظهرت بوادرها في بلدان خليجية مختلفة ، ا إن مثل هذه الجاليات يمكن أن توفر بيئة خصبة لأعمال التخريب في الداخل بتحريض خارجي ، كما يمكن أن تقدم هذه الجاليات ذريعة لتدخل قوى خارجية في الشؤون الداخلية بحجة حماية مصالح هذه الجاليات ، أو حالة قرار من الأمم المتحدة منح من أقام على أرض اي دولة عشر سنين فلأكثر جنسية تلك البلد ، وفي ظل المناداة بالديمقراطية وحق تقرير المصير فإن الأكثرية الوافدة سيكون لها شأن سياسي خطير على سكان دول الخليج التي منها دولة الامارات العربية المتحدة .

إن ما سبق من هواجس تقلق مضاجع صانع القرار ا لإماراتي ، فارتأى وضع تصور يقوم على اساس ضبط العمالة القادمة حتى لا تطغى على المواطنين في البلاد ، وهذا ما سنبينه في فقرات ثلاث هي :

١ – الضبط الحضاري للعمالة الوافدة .

٢ – الضبط التنموي للعمالة الوافدة .

٣ – الضبط السياسي للعمالة الوافدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

اولا : الضبط الحضاري للعمالة الوافدة : إجراء عدة قرارت من شأنها الحفاظ على البعد الحضاري والقومية العربية في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، من أجل حماية ذلك من التيار الحضاري الجارف الذي وفد إلى دولة الإمارات مع الوافدين اليها وهذه القرارات هي :

أ – استقطاب أعداد غفيرة من المدرسين العرب للقيام بعملية التربية والتعليم داخل دولة الامارات ، وقد توخى صانع القرار بان يكون المدرس المنتخب ممن يخضع للشروط التربوية التي يضعها القائمون على التربية والتعليم في دولة ا لإمارات ، ومن المؤهلين ثقافيا وخبرة وذلك للتدريس في جميع المراحل الدراسية في دولة الإمارات .

ب – قيام عدة جامعات حكومية وخاصة في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، واستقطاب اعداد كبيرة من مدرسي الجامعات العربية و ممن هم أصحاب المؤهل العالي والخبرة وسبق التدريس في الجامعات العربية .

ج–تبني سياسة الانفتاح التعليمي على الدول العربية وقوام هذه السياسة بناء الجسور العلمية ومظاهر التعاون بين دولة ا لإمارات العربية المتحدة ووزارات وجامعات الدول العربية ارسال الط لبة في بعثات خارجية الى الجامعات العربية وذلك من اجل تعزيز العامل القومي في نفوس طلاب البعثات الخارجية ، ولزيادة ارتباط هؤلاء باخوانهم العرب من خلال الزمالة الدراسية ، وهذا بدوره يتمشى مع السياسة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة وهي ترى بالعلاقة العربية العربية علاقة قائمة على أساس الإخوة بالدين ، وعلى أساس التعاون من خلال قوله تعالى "وتعانوا على البر والتقوى ولا تتعاونوا على الاثم والعدوان " صدق الله العظيم (سورة المائدة ، الآية رقم : ٢) .

ثانياً : الضبط التنموي للعمالة الوافدة : إن صانع القرار في دولة ا لإمارات العربية المتحدة ، يعي القيمة المادية والمعنوية للآثار التي تتركها العملية التنموية على الاقتصاد الو طني لدولة الإمارات العربية المتحدة ، نظراً للثروة الهائلة التي تعج بها جغرافية البلاد ، والتي تتطلب مزيداً من الايدي العاملة الم دربة وغير المدربة ، وبالمقابل يعي سلبيات اقبال المواطنين على الوظائف الحكومية والعزوف عن الانخراط في غيرها وسبل الرزق ، فهو وال حالة هذه يبين أمرين أحلاهما مر ، لذا فقد أوعز الى وزارة الخارجية التي بدورها أوعزت إلى سفاراتها وقنصلياتها في الخارج ومن خلال القائمين عليها اتباع سياسة خارجية قائمة على حسن الاختيار بين المتقدمين بعد الاعلان عن الوظائف التي تحتاجها الدولة للخدمة في المجال التنموي وبما يخدم مصلحة البلاد ، ومن هذه التعليمات :

١ – الاعلان بالصحف ووسائل الاعلام المحلية في الدولة التي تقيم بها السفارة أو القنصلية أو الملحقيات الثقافية والعسكرية عن وجود وظائف في دولة الامارات ، و لأكثر من مرة حتى يستقطب الاعلان أكبر عدد ممكن من أصحاب القدرة لملء تلك الوظائف التي يعلن عنها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ – اختيار الكفء من بين هؤلاء المتقدمين ، ومن تتناسب قدرتهم الجسمانية والثقافية مع نوعية الوظيفة المعلن عنها ، ويجب أن لا تغفل اللجان التي عليها الاختيار عامل الخبرة لدى الذين يقع عليهم الاختيار .

٣ – عدم استقدام أي شخص لا تتوافر به الشروط المعلنة وعدم الرضوخ لما يسمى بالواسطة أو المحسوبية ، لأن ذلك يؤدي إلى تحميل الدولة عبئاً إضافياً ، وبهذا يصبح ذلك حمولة زائدة تضاف إلى اعباء الدولة الكثيرة .

٤ – ربط قدوم القادم من غير القادمين لحساب حكومة دولة الامارات بما يسمى بعقد ليكون ف ي ذمة أحد المواطنين وهذا ما يسمى بالكفيل ، وذلك لضبط تصرف هذا القادم ، ومن أجل أن يعمل بالباب التنموي الذي استقدم من اجله .

ثالثا : الضبط السياسي للعمالة الوافدة : لقد وعى صاحب القرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة السلبيات التي تتركها العمالة ا لوافدة على استقرار النظام السياسي في الدولة ، كما وعى السلبيات ا لأخرى التي تكون محركة إلى مناخ عدم الاستقرار ، ويجب أن لا يغيب عن البال أن الجبهة الداخلية إذا ما اكتنفها عدم الاستقرار ، فإن هذا بلا شك يؤثر على الأداء الحكومي في الخارج يقوم بمايجب ان يقوم بـه ، إذ اننا يمكن الذهاب الى القول أن أداء السياسة الخارجية تتناسب تناسباً طردياً مع الاستقرار الداخلي في الدولة . وإن صانع القرار أولى هذا الجانب كبير من ا لأهمية فلجأ إلى عدة أساليب تجاه العمالة الوافدة حيث أوعز الى وزارة الخارجية التي أوعزت بدورها إلى كافة سفاراتها وقنصلياتها إلى اتباع عدة تعليمات في حالة استقدام وافدين للعمل في مجال التنمية في الدولة وهذه التعليمات هي :

١ – توقيف تأشيرات الدخول لدولة الامارات للعمالة الذي تشهده الدولة من هجرة معاكسة للعمالة التي عادت الى بلادها ، إلا أن هذا الأمر لم يكن ب استطاعة الدولة الإماراتية ضبط عدد المغادرين ليتسنى لها الايعاز لسفاراتها وقنصلياتها بالخارج لاستقدام آخرين بقدر المغادرين .

٢ – وضع قيود على تأشيرات الدخول لدولة ا لإمارات حتى لا يدخل اليها إلا الذي يقضي حاجته من التجارة أو الزيارة وغيرها ومن ثم العودة .

٣ – عدم استقطاب أي وافد للعمل في دولة ا لإمارات ما لم يكن حاصلاً على شهادة حسن سلوك من بلده وأن لا يكون محكوماً باي جريمة ، حتى لايتم استقدام من كانت له سوابق اجرامية أو اية اتصالات خارجية مشبوهة .

٤ – إذا كانت تلك الإجرءات التي يمكن لوزارة الخارجية القيام بها فإن هناك عدد اً من المقترحات التي تساعد على الحل الامثل لمشكلة العمالة ا لأجنبية حتى لا يكون تأثيرها سلبياً يؤدي إلى إيجاد خلل في نواحي الحياة ا لإماراتية ، وهذا من شأنه الابقاء على الداخل الاماراتي قوياً صلباً ، لان السياسة الخارجية في أية دولة تتأثر بما يجري في الداخل ، لهذا ذهب أهل الاختصاص إلى القول ان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

السياسة الخارجية و السياسة الداخلية في البلد الواحد ترفد ان بعضهما بعضا ، و كلما كان الداخل مستقراً كان سعي السياسة الخارجية مكللاً بالنجاح، لذا فإن ما يمكن مساعدة صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة عدة إجراءات إذا ما تمكن من تطبيقها هي:

أ – الحرص في استقدام العمالة الوافدة على تحقيق التوازن بين الجنسيات العربية وا لآسيوية والحد من الإجراءات التي تؤدي الى تنامي العمالة الآسيوية حفاظاً على الهوية القومية والثقافية .

ب – استيراد التكنولوجيا المتقدمة في المشروعات التجارية و الصناعية بديلاً عن ا لأعداد الكبيرة من العمالة الوافدة .

ج – تشجيع دخول العمالة المواطنة كافة مجالات النشاط الاقتصادي والتربوي والاجتماعي وخاصة في القطاع الخاص .

د – ضرورة العمل على رفع الوعي لدى أصحاب العمل بالآثار السلبية المترتبه على انتشار العمالة الوافدة في الدولة .

ه – إنشاء مركز معلومات وطني بالدولة لسوق العمل وتوظيف العمالة الوطنية بخطط وبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية .

و – التشديد في تطبيق الأنظمة و العمل على الحد من الاستقدام إلا في أضيق نطاق.

ز – مراقبة العمالة الوافدة مما تحمل من سلوكيات إجرامية تخل بالأمن ا لاضرار بالمجتمع.

ح – الإحلال للعمالة الوطنية مكان الأجنبية والإ صلاح المستمر للنظام التعليمي و تطوير مناهجه بما يتناسب واحتياجات العمل.

ط – عمل بنوك استثمارية تقوم بتقديم الحوافز عن طريق الودائع الادخارية وذلك لتشجيع العمال الأجانب على ادخار واستثمار جزء من مدخراتهم في الأجهزة المصرفية بالدولة.

إن السياسة الخارجية والحالة هذه لها علاقة كبيرة باستقدام العمالة الوافدة أو عدم الاستقدام وخصوصاً ونحن نعلم كل العلم أن تأشيرة الدخول لدولة الإمارات العربية يتم طبعها على جوازات القادمين من السفارات الإماراتية المنتشرة في عو اصم الدول التي تصدر هذه العمالة، وبالتالي إذا كانت التأشيرات مربوطة بالسفارات، فالسفارات مؤسسات سياسية تتبع إلى وزارة الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة، وبالتالي تقوم الوزارة بإعداد كادر دبلوماسي وسياسي مزود بالعلم والمعرفة والتجربة، ليقوموا بوظيفتهم بالسفارات وبالتالي لا تمنح التأشيرة إلا بما يتفق ومصلحة البلاد .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحث الثالث :

موارد البيئة في السياسة الخارجية

تدخل موارد البيئة الجغرافية لأي دولة من الدول تحت مظلة العامل الاقتصادي ، إذ يرتكز على هذا العامل نظام العلاقات الدولية التي تكون الدولة طرفاً من أطراف التعامل على الساحة الدولية ، ونظام العلاقات الدولية أيضاً يرتكز على ركيزتين هما : العلاقات السياسية والعلاقات الاقتصادية ، وتعكس هذه العلاقات مدى القوة السياسية والاقتصادية للدولة كذلك .

إن الدولة التي تحقق قدرة اقتصادية نتيجة غنى بيئتها ، هي بلا شك تستطيع تحديد أهدافها الخارجية ووضع آليات مناسبة ترفدها بكل عناصر القوة من اجل تحقيقها ، وهذا يقودنا إلى الاعتقاد الجازم أنه لا يوجد فاصل ما بين ما هو اقتصادي وسياسي إذ أن كل عامل منهما يؤثر في الآخر سلباً أو ايجاباً ، فالدولة الغنية اقتصاديا تستطيع تحقيق أهدافها السياسية ،والفقيرة من الدول تخفق في تحقيق الأهداف التي رسمتها وسعت إلى تحقيقها ، فالعامل الاقتصادي يشكل حجر الزاوية في بنية النظام السياسي للدولة بشكل عام ، والسياسة الخارجية بشكل خاص ، والعلاقات الاقتصادية في أيامنا الحاضرة وكما نشهده اليوم تأخذ مساحة أكبر ومجالاً اوسع في العلاقات ال دولية من العلاقات السياسية ، إذ تأخذ مجالات الاقتصاد الدبلوماسي سبلاً عدة تشمل مجالات عديدة مثل : الاتفاقيات التجارية والاستثمارية ، وعولمة الاقتصاد الوطني والتجارة الدولية ، واستراتيجية تنمية الص ادرات وجلب الاستثمار الاجنبي ..إلخ .

ان موارد دولة الإمارات العربية المتحدة الاقتصادية ، تلعب الدور نفسه الذي تلعبه اقتصاديات الدول الأخرى في مجال السياسة الخارجية للدولة ، فقد ألقت الدولة مسؤولية التصرف السياسي في المجال الاقتصادي إلى السياسة الخارجية للدولة فيقع على عاتقها التصرف بالفائض المالي الذي حققته من موارد لتحقيق أهداف الدولة الخارجية ، والتصرف بالطريقة ا لمناسبة لسد العجز الغذائي الذي افتقرت إليه دولة الإمارات ، ولم تستطع تحقيق الاكتفاء الذاتي من الانتاج الغذائي الوطني ، وتحقيقاً لهذا المبحث فإننا سنتاوله من خلال المطلبين التاليين وهما :

المطلب الأول : الموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية .

المطلب الثاني : الموارد الطبيعية والسياسة الخارجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الأول :

الموارد الاقتصادية والسياسة الخارجية

يمثل النفط المورد الرئيسي لاقتصاد دولة الامارات العربية المتحدة ، وقد شكل إسهام ه ذا المورد الاقتصادي الحصة الكبيرة من الناتج المحلي للدولة ، كونه يدر على الدولة عائداً عالياً من موارد النقد الأجنبي ، وهذا ما يبرره احتلال الصادرات الصناعية الاولية من الوقود (النفط) والمعادن الأخرى ما نسبته ٨٦% من مجموع السلع التي تصدرها دولة الإ مارات للخارج ، وعلى الرغم من تفاوت الإ مارات السبع التي تشكل الدولة في الانتاج من الموارد الطبيعية ، إ لا أنا سننظر إلى الاقتصاد الاتحادي على أنه مجموع اقتصاد تلك الإمارات ، الذي يصب في دائرة السياسة الخارجية ، وبناءً على ذلك ، فإننا سنتاول الموارد والسياسة الخارجية في فقرتين رئيسيتين هما :

أولا : المرتكزات الاقتصادية للسياسة الخارجية .

ثانيا : الفائض المالي والسياسة الخارجية .

أولا : المرتكزات الاقتصادية للسياسة الخارجية : يعدّ الاقتصاد أ هم مرتكز ارتكزت عليه الدولة في سياستها الخارجية ، لهذا عمل صانع القرار سواء كان صانع القرار الأ ول أو الوحدات المساعدة هو العمل على استقلال الاقتصاد في دولة الامارات ، كون الأمر بلغ عند الجميع إلى نقطة الاقتناع أن الاستقلال السياسي يرتبط بالاستقلال الا قتصادي ، لهذا فقد عملت دولة الإ مارات على تحقيق الاستقلال الاقتصادي وذلك بتخليص الاقتصاد من تبعية الشركات الأجنبية النفطية والمتحكمة في انتاج وتسويق وتسعير النفط ، فأوعزت الدولة إلى أ جهزتها الداخلية وا لخارجية معاً لتهيئة الأجواء من أجل الدخول في مفاوضات ، وبعد مش وار عسير من المفاوضات تمكنت الدولة من امتلاك غالبية أسهم الشركات ، وكانت هذه الخطوة الأ ولى نحو تحرير اقتصاد الدولة م ن قبضة هذه الشركات ، والتي تعدّ في فهم الخاصة من أهل الفكر أنها تمارس الدور الاستعماري بكل أبعاده على الدول التي تعمل داخل أ راضيها ، وأما الخطوة الثانية في الم جال الاقتصادي ، فقد سعت دولة الإمارات إلى بدء عملية تحويل اقتصاد الدولة ، وبصورة تدريجية من قاعد ة الارتكاز والقائم على النفط ، إ لى التنوع النس بي في موارد الانتاج حتى لا يجعل الاقتصاد الوطني عرضة للتأثر بالتغييرات الدولية التي تؤثر في الأ سواق العالمية مثل : التقلبات الشديدة في الأسعار ، التي تجعل من الاقتصاد معتمداً بصفة أ ساسية على البلاد المتقدمة نتيجة لضيق القاعدة الانتاجية ، وهذا يعني دخول البلاد تحت مظلة عبودية السوق الخارجي ، لأ ن السوق عندما يأخذ بإصدار الإملاءات التي على الدولة الأخذ بها (عبدالله ، ٢٠٠٠ : ٧٣-٨٠) ، لذا فقد اتبعث الدولة عدة أساليب لتحقيق

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الهدف الأساسي في المجال الاقتصادي والمتمثل بالتحرر من قيود السوق العالمية و هذه الاساليب وما أنيط بالسياسة الخارجية في تحقيقها بما يلي (بن سعيد ، ٢٠٠٨ : ٥٨) :

١ - تحقيق معدلات نمو مستديمة أعلى من سابقاتها في جميع القطاعات الانتاجية والخدمية ، وكان دور السياسة الخارجية في هذا التوجه استقطاب الخبرات التخصصية والفنية من جميع الدول التي تنتشر فيها سفارات دولة الإمارات في الخارج .

٢ - تعزيز عملية تنوع قاعدة الانتاج في الاقتصاد الوطني ، بالتركيز على تنمية الصناعات الواعدة المعتمدة على كثافة رأس المال والتكنولوجيا المتطورة ، وقد عهد صانع القرار إلى الكوادر السياسة الخارجية الذين يعملون خارج البلاد إلى العمل على توفير العامل التكنولوجي من البلدان التي تمتلكه ، وهو متوافر في البلدان المتقدمة والقيام بكل أشكال المفاوضات لاستجلابه إلى داخل دولة الإمارات من أجل توطينه فيها .

٣ - التوجه نحو الاقتصاد الجديد القائم على المعرفة التقنية الحديثة ، من خلال التركيز على تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتجارة الالكترونية والتعليم التقني الحديث ، وتطلب هذا من وزارة الخارجية الإيعاز للسفارات والملحقيات في الخارج ، الى تهيئة الأجواء التعليمية والتدريبية في الدول ، التي لديها المعرفة التقنية الحديثة لإرسال أبناء دولة الإمارات لتلقي هذه المعرفة ومن ثم يعودون إلى تحقيق هذا التوجه القائم نحو الاقتصاد الجديد إذ تعدّ المعرفة التقنية إحدى الضروريات المهمة لإنجاحه .

٤ - تنمية القدرات والمهارات للقوى الوطنية من خلال التعليم والتدريب والتأهيل ، لرفع إنتاجيتها ولاستخدامها بصورة أمثل ، وهذا يتطلب من وزارة الخارجية الإيعاز إلى سفاراتها بالخارج للعمل على القيام بإعلانات في الدول التي تعد من ضمن مسؤلي اتهاا التمثيل للخبراء في هذه المجالات ومن ثم القيام بالمقابلات و اختيار الأفضل من بينهم لكي يقوموا بالمهمة المطلوبة خير قيام .

إن ما سبق من اساليب تتطلب من وزارة الخارجية اتباع سياسة قائمة على بناء الجسور مع الدول الأخرى ، هذه الجسور مبنية على الثقة المتبادلة في العلاقات الاقتصادية سواء كانت الاقليمية منها أو الدولية ، وهذا ما نلحظه من خلال العلاقات العربية الإقليمية حيث تمثلت بالدخول في عضوية منظمة التجارة العربية الحرة الكبرى ، وعقد اتفاقيات تجارة حرة مع دول مجلس التعاون الخليجي وبعض الدول العربية ، وعقد اتفاقيات تجارية استثمارية مع عدد من الدول العربية والاقليمية والدخول في عضوية الاتحاد الجمركي مع دول مجلس التعاون منذ عام ٢٠٠٣م، بالإضافة الى اقامة علاقات دولية وهذا ما نلحظه من عقد دولة الإمارات العربية المتحدة اتفاقيات تجارية واستثمارية مع العديد من دول العالم ، وعقد اتفاقية تجارة حرة مع بعض الدول الأجنبية ، وقبول عضوية منظمات اقتصادية دولية كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي ، والمنظمة الدولية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للتنمية الصناعية ، والمنظمة الدولية لتنمية التجارة ..إلخ ، ولعل أبرز حدث قامت به دولة الإمارات الدخول بمفاوضات من طريق ملحقيلتها الاقتصادية في الخارج للدخول الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وكان لها ذلك ، وذلك من خلال المرسوم الاتحادي الذي أصدره صانع القرار السياسي الأول الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان الذي صادق فيه على اتفاقية برتوكول انضمام دولة الإمارات إلى هذه المنظمة (الخليج ، ١٩٩٧ : ٩) ، ولعل أبرز ما التزمت به دولة الامارات ضمن هذه المنظمة هو الالتزام تجاه قطاع الخدمات هو خدمات الاعمال التالية : خدمات قطاع البريد السريع والإنشاءات والبيئة والخدمات المالية والسياحية (اللجنة الاقتصادية ، ٢٠٠١ : ٩٧-٩٨) .

إن ماسبق أدى إلى اتباع سياسة خارجية نشطة ارتكزت في توجهها الخارجي على مايلي : (بن سعيد ، ٢٠٠٨ : ٥٦)

١ - إقامة علاقات تعاون تنموية مع باقي دول الخليج العربي ، وايجاد نوع من التكامل الشامل ، بهدف زيادة التلاحم بين هذه الدول للحصول على القوة المرجوة على المسرح الاقليمي الخليجي.

٢ - استخدام الفائض النقدي العائد من الصادرات النفطية للخارج في دعم مشاريع التنمية وحركات التحرر في العالمين العربي وا لإسلامي ، ودول العالم الثالث بالهبات والقروض ، مما اكسب الدولة المزيد من الحلفاء الدوليين ، اضافة إلى أن ذلك سهل دخولها إلى المنظمات الدولية والتفاعل معها .

٣ - إقامة علاقات متينة مع الدول المنتجة للسلع الضرورية ، بسبب حاجة هذه الدول الى المادة النفطية ، وبالمقابل حاجة دولة لإمارات العربية المتحدة لهذه السلع الضرورية التي لاتستطيع دولة الإمارات تحقيقها من خلال انتاجها الوطني كالغذاء بأنواعه .

٤ - استخدام جزء لا بـأس به من المواد النفطية ، في دعم السياسة الخارجية من خلال تامين وسائل الدعاية الضرورية وتأمين مستلزمات البعثات الدبلوماسية في الخارج .

إن هذا النشاط السياسي الخارجي والقائم على خطوات مدروسة ، ومن خلال الاستخدام الأمثل للإمكانيات الاقتصادية لدولة ا لإمارات العربية المتحدة والمستندة إلى الصادرات النفطية وقدرة السياسة الخارجية على توظيف هذه ا لإمكانيات لتحقيق أهداف الدولة المرسومة أدت في نهاية المطاف إلى جعل السياسة الخارجية لدولة ا لإمارات أكثر مصداقية وتأ ثير على الصعدين القومي والدولي على السواء (عبدالله ، ٢٠٠١ : ٩٦-٧٢).

إن دولة ا لإمارات العربية المتحدة وانطلاقا من وضعها الاقتصادي المريح قد سعت سياستها الخارجية إلى اتخاذ مايلزم من خطوات للانفتاح على دول العالم ا لأخرى والخروج من محيطها الإقليمي والقومي ، فقد اصبحت اليوم من أكثر الدول اندماجاً في الاقتصاد العالمي وتأ ثراً وتأثيراً بالمستجدات المعاصرة ، وهذا ماجعلها من بين الدول التي أخذت على عاتقها الكثير من الالتزامات والمسؤوليات الدولية والثقيلة منها ، وأصبحت مصالحها متشابكة أشد التشابك مع المصالح الدو لية،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

فهي سياسياً حاضرة في كل الفعاليات الدولية الحكومية وغير الحكومية ، وتشارك في كل نشاط سياسي ، وهي اليوم عضو أصيل وفاعل في كل الهيئات والمنظمات الدولية وفي مقدمتها تلك التابعة للأمم المتحدة ، لقد كانت استراتيجية السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية ا لمتحدة والقائمة على الانفتاح على العالم قائمة على تحقيق هدفين رئيسيين هما (عبدالله ، ٢٠٠١ : ٧٤):

١ – التعويض عن سنوات طويلة من الحرمان والانغلاق ومن الانعزال السياسيوالحضاري ، الذي فرضه الاستعمار البريطاني على الإمارات بخاصة ودول الخليج بعامة .

٢ – الاستفادة القصوى من الخبرات العالمية المتطورة لتدعيم مظاهر الاستقلال ورفد مسارات التنمية وبرامجها وتعزيز الثقة بالذات الإماراتية .

إن سياسة الانفتاح تلك جسدت الوعي السياسي لدى أبناء دولة الإمارات العربية المتحدة وخاصة أولئك الذين يعملون في المجال السياسي ، والقائم على ا نه لم يعد بالإمكان الانعزال في عالم اليوم ، فالانعزال يعنى التخلف التنموي والانتحار الحضاري ، ولم يعد يجدي في التعامل مع عالم تزداد فيه اقتصادياته اندماجاً ومجتمعاته تقارباً و ثقافاته تداخلاً ، إن القائمين على المجال الاقتصادي في دولة الامارات ادركوا تمام ا لادراك أن العالم الذي انضمت إليه دولتهم كدولة مستقلة ، هو عالم منفتح بعضه على بعض ، ولم يعد يؤمن بالحدود التقليدية والفواصل الجغرافية .

إن السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة ، كانت ناجحة في سعيها الخارجي ، نتيجة استثمارها للبعد الاقتصادي ا لذي اتاحته البيئة الجغرافية من الموارد الطبيعية المتوافرة في جغرافية أرضها وفي مختلف أرجائها ، وهذا ما يمكننا ملاحظته من خلال مايلي :

١ – اتساع تمثيلها السياسي الخارجي إذإننا نلحظ تواجد بعثاتها في معظم أقطار العالم سواء منها الدول الاقليمية أوالدولية ، وهذا يقف وراء ذلك اقتصاد قوي مظهره وفرة في الانتاج ، أدى على وفرة في العوائد النقدية الاجنبية من العملة الصعبة ، وهذا يتيح للدولة انفتاحا اكثر على دول العالم .

٢ – الطموحات التي تتبناها سياسة الدولة الخارجية والتي من خلالها تحق ق أسمى الأهداف التي تعد من أولويات السياسة الخارجية لاي دولة ، ألا وهو تحقيق هيبة الدولة في المجال الخارجي ، وهذا ما نلحظه التواجد الدائم للسياسة الخارجية الاماراتية في كل نشاط سياسي دولي ، مما جعل دولة الإمارات العربية المتحدة تتبوأ مكانه متقدمة بين دول العالم في ا لأهمية نتيجة تحملها لكثير من التبعات والمسؤليات الناتجة عن الاحداث التي تقع في المحيط الدولي .

٣ – إن نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات ومظاهر ذلك كتابة القبول لها بين دول العالم كان نتيجة اعتمادها على مبدأ سام يقوم على أساس اتباع القول الفعل في تعاملها من دول العالم الفاعلة في المحيط الدولي .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤ – حرص دولة الامارات العربية المتحدة على احترام ميثاق ا لأمم المتحدة والقانون الدولي ، الأمر الذي مهد لها الطريق لتكون عضواً فاعلاً في كل الهيئات والمنظمات والوكالات التابعة للأمم المتحدة .

٥ – الزيارات الرسمية وعلى مدار العام من استقبال رؤساء دول ووزراء و مسؤولين من كل دول العالم ، وعلى كافة المستويات من وفود رسمية سياسية واقتصادية وثقافية تزور الدولة وتلتقي بالمسؤولين فيها وهذا دليل على نجاح سياسة الانفتاح التي أخذت بها الدولة على الساحة الدولية ، فعلى سبيل المثال استقبلت عام ١٩٩٩ م نحو ٢٢ ملكا ورئيس جمهورية ورئيس وزراء ، وهذا يعني أن دولة الإمارات لها مكانتها العالمية على الخريطة الدولية (عبدالله ، ٢٠٠١ ٧٤-٧٥) .

٦ – الانسجام الحاصل بين السلوك السياسي الخارجي لدولة الإمارات والمرتكزات ا لأساسية للدولة ، وهذا ما نلحظه من تفاعل دولة ا لإمارات المتحدة مع بيئتها ال عالمية ، مما أتاح لها نسج شبكة واسعة من العلاقات الدبلوماسية والقنصلية مع معظم الدول التي تنتمي الى هيئة الامم المتحدة ، ويتضح هذا الانسجام الذي تمت ا لإشارة إليه مع دستور الدولة الذي نص على توثيق أواصر الصداقة والتعاون مع جميع الدول والشعوب على أساس ميثاق الأمم المتحدة الدولية ، وهذا ما كان يرتجى من السياسة الخارجية القيام به وجعلت دولة ا لإمارات ذلك هدفاً من اهدافها التي عليها تحقيقها (دستور الدولة : المادة ٢١).

الملاحظ أن السياسة الخارجية لدولة ا لإمارات العربية المتحدة في مجالها الخارجي ، قد استمدت سلوكها من وحي سماتها الخاصة التي تميزها عن بقية الدول في العالم ، فهي دولة صغيرة نسبياً ، ورغم هذا استطاعت تخطي ذلك من خلال غناها الاقتصادي والذي جاء إليها من اهم مورد طبيعي زخر به موقعها الجغرافي ، ا لأمر الذي اعطى سياستها الخارجية خصوصية تمثلت هذه الخصوصية باستمرارية حضورها وتأثيرها الحاسم في كل فاعلية دولية أو إقليمية أو محلية .

ثانيا : الفائض المالي والسياسة الخارجية : تشير الارقام والإحصاءات إلى وجود فائض مستمر في ميزان دولة الامارات العربية المتحدة التجاري نتيجة لوفرة العائدات النفطية والغاز ، فلوتكزت السياسة الخارجية في المجال التجاري على سياسة التجارة الحر ة التي تهدف إلى الاستمرار في تحرير التجارة الخارجية للدولة ، بحيث لا تفرض أية قيود كمية او فنية على الواردات ، وتهدف كذلك الى تعزيز العلاقات التجارية ا لإقليمية والدولية من خلال العضوية في منظمة التجارة العالمية منذ شهر نيسان ١٩٩٦ ، وعقد الاتفاقيات التجارية والاستثمارية والمشاركة في المعارض التجارية الدولية ، و إقامة المراكز التجارية والملحقيات التجارية في سفارات الدولة في الخارج (بن سعيد ، ٢٠٠٨ : ٦٠) .

إن الفائض المالي الذي يتأتى من خلال مورد آخر إلى جانب النفط ألا وهو الغاز ، وظفته السياسة الخارجية لدولة لإمارات في كثير من الجوانب التي تكسب الدولة المركز اللائق بين دول

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المجتمع الدولي جميعاً ، إن المساعدات الخارجية دفعت دولة الامارات العربية المتحدة لتحقيق أهداف الدولة العليا التي أنيطت بوزارة الخارجية وعهدت إلى جهاز فني سياسي بوضع سياسة خارجية قائمة على مرتكزات اساسية تنسجم ومعطيات الدولة الاقتصادية ، فقد وصلت قيمة المساعدات الخارجية التي قدمتها دولة الامارات العربية المتحدة خلال العقود الماضية والممتدة من عام ١٩٧١ م من القرن الماضي وح تى شهر تشرين الاول من عام ٢٠٠٩ الى اكثر من (١٣) مليار درهم (القحطاني ، ٢٠٠٩ : ١) ، لقد احتلت المساعدات الخارجية موقعا متقدما في التعامل الخارجي لدولة الامارات العربية المتحدة ، إذ واصلت جهودها في تقديم أنواع المساعدات المالية والإنسانية للعديد من الدول ، من خلال برامج التنمية ومشاريع البنية التحتية للدول ، وكذلك تقديم العون للدول التي تعاني من الحروب والكوارث الطبيعية سواء بشكل مباشر أو من خلال عضوية دولة الامارات في مجموعة دعم المانحين لمكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الانسانية (اوتشا) ، وكذلك مساهمتها في برنامج وكالات الأمم المتخصصة والمنظمات والهيئات الإقليمية ذات الصلة .

لقد أنشأت الدولة مؤسسات متعددة للاضطلاع بهذا الدور ا لإنساني الكبير بينها : صندوق أبوظبي للتنمية ، ومؤسسة خليفة للأعمال الخيرية ، ومؤسسة زايد للأعمال الخيرية ، وهيئة الهلال الأحمر ، ومؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم للأعمال الخيرية ، ومبادرة نور دبي التي اطلقت قبل فترة وجيزة بهدف معالجة مليون شخص يعانون من أمراض العيون خاصة في افريقيا وآسيا ، وتسهم دولة الامارات في المنظمات الدولية والمؤسسات والصناديق الإقليمية والدولية التي تعمل على تقديم العون للدول النامية في إطار دعم المجتمع الدولي لها ، وقد قامت دولة الامارات بتأسيس (مكتب تنسيق المساعدات الخارجية) الذي يعد الاول من نوعه في الشرق الاوسط ، وسيسهم هذا المكتب في القيام بمهمات حيوية لتوثيق التعاون على المستوى الدولي لتفعيل المساعي الدولية للنهوض بمستوى التجاوب السريع مع الطوارئ والمستجدات في المناطق التي تشهد أحداثاً ملتهب ة بالكوارث الإنسانية والمآسي المختلفة .(التقرير السنوي ، ٢٠٠٩ : ١٣٢) ، على الرغم من تعدد المؤسسات المعنية بالدور الانساني الكبير تجاه المجتمع الخارجي ، فإن السيا سة الخارجية أخذت الدور للاضطلاع بدور العناية بالفائض المالي المعد للتوزيع الخارجي ، وقد تعددت جوانب تقديم هذا الفائض ويمكننا بيان ذلك في المجال القومي لمؤشر على استخدام الفائض و للأعوام الممتدة بين (٢٠٠٠– ٢٠٠٨) م كما هو مبين في الجدول التالي رقم (١٧) :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنارة للاستشارات

جدول رقم (١٧)

1. بيانات المساعدات الخارجية: للدول العربية من 2000 الى 2008 (بالدرهم)

الدولة	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	المجموع
الأردن	25,004,683	388,376,344	6,110,325	208,146,194	3,292,657	413,219,132	93,666,026	40,599,860	73,320,648	1,251,735,869
الجزائر	18,822,895	14,885,344	2,357,081	957,062	1,438,185	39,461,326	235,889,573	653,072	100,000	314,564,538
السودان	181,072,762	35,272,911	7,352,736	6,804,833	6,858,644	186,265,386	368,419,255	63,147,016	613,600	855,807,143
الصومال	26,649,949	34,373,747	10,432,167	5,000,087	3,542,869	4,091,368	18,399,279	2,583,010	1,631,889	106,704,365
العراق	15,579,728	59,245,715	61,790,070	31,575,752	12,103,828	128,180,685	25,665,697	5,111,099	7,761,678	347,014,251
المغرب	1,113,908,813	568,656,504	213,956,579	163,869,031	236,111,801	148,344,482	1,101,900,000	231,058,847	57,365,621	3,835,171,678
اليمن	122,542,667	13,230,189	22,839,071	20,113,065	35,466,717	33,916,651	9,258,230	73,375,854	177,755,603	508,498,048
تونس	0	110,100	165,150	2,153,393	18,400	42,394	60,404,622	0	0	62,894,059
جزرالقمر	13,996,779	862,554	1,209,990	9,200	36,800	36,800	18,400	0	0	16,170,523
جيبوتي	43,804,871	6,804,344	1,002,009	390,208	27,225	1,221,635	10,000	31,208,176	2,587,300	87,055,768
سوريا	67,882,781	39,176,935	799,434	73,400	110,100	2,162,773	17,536,223	0	4,013,051	131,754,697
فلسطين	585,933,245	426,769,850	300,687,518	56,718,507	94,448,298	223,951,039	359,253,754	521,509,978	165,692,141	2,734,964,330
لبنان	83,964,481	2,240,177,621	426,111,748	6,786,828	4,756,563	1,131,068,998	99,025,413	38,828,760	1,914,100	4,032,634,512
مصر	1,289,794,663	133,865,555	99,580,812	130,377,474	113,199,916	126,300,318	299,898,891	161,259,198	571,574,587	2,925,851,414
موريتانيا	9,154,185	3,429,449	2,036,779	947,533	1,644,357	7,044,982	693,132	7,534,860	8,441,178	40,926,455
المجموع	**3,598,112,502**	**3,965,237,162**	**1,156,431,469**	**633,922,567**	**513,056,360**	**2,445,307,969**	**2,690,038,495**	**1,176,869,730**	**1,072,771,396**	**17,251,747,651**

(مكتب تنسيق المساعدات الخارجية ٢٠٠٩ : ١)

www.manaraa.com

ويمكننا بيان الدور الذي تلعبه السياسة الخارجية لدولة ا لإمارات من خلال جوانب تصريف هذا الفائض وعلى النحو التالي :

١- : **اعادة اعمار البلاد المتضررة** : وفي إطار هذا التوجه ، أسهمت دولة ا لإمارات العربية المتحدة بمبلغ ٣٠٠ مليون دولار في مؤتمر الدول المانحة الذي عقد في ديسمبر ٢٠٠٧ في باريس لمساعدة الفلسطينيين ، وقامت ا لإمارات بتحويل ٥٠ مليون دولار لدعم موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية ، وتخصيص ٢٥٠ مليون دولار لتمويل عدد من المشاريع في الأراضي الفلسطينية ، كما منحت دولة ا لإمارات في مايو ٢٠٠٨ المملكة المغربية دعما مالياً بقيمة ٣٠٠ مليون دولار كمساهمة في تخفيف انعكاسات الارتفاع الاستثنائي لفاتورة الطاقة . كما قدمت دولة ا لإمارات في ٢٢سبتمبر ٢٠٠٨ منحة بيقمة ٢٠٠ مليون درهم لجمهورية افغانستان ، وذلك في إطار حرص الدولة على التخفيف من معاناة الشعب ا لأفغاني ، وبناء المرافق والمؤسسات التي تساعده على استغلال طاقاته وموارده لعملية البناء والإعمار ودعم الجهود المبذولة لاستعادة الأمن والاستقرار ، كما تعهدت دولة الامارات في المؤتمر الدولي للمساعدة على إعادة إعمار افغانستان الذي عقد في باريس ، بتقديم ٢٥٠ مليون دولار ، و تعهدت ايضا بمواصلة دعمها عمليات الأمم المتحدة الرامية إلى تنسيق وتعزيز جهود الإغاثة الدولية وتوفير المساعدات الإنسانية الأساسية للملايين المتضررين في المناطق المنكوبة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٣٦-١٣٧) ، وقد ساهمت دولة ا لإمارات في مشروع إعادة إعمار لبنان الذي كان نموذجاً عربيا فريدا حيث انطلقت منه عدة ورش تعمل على اعادة إعمار المدن والقرى اللبنانية المتضررة ، وقد تم من خلال هذه الورش توفير وتأمين الكهرباء ، والمياه واصلاح موانئ الصيادين وتأمين فرص العمل و إعمار المدارس المتضرره والمدمرة وإعادة صيانتها وبنائها وتأهيلها بالمواد اللازمة لاستئناف الدراسة فيها ، صيانة وبناء المستشفيات الجديدة وتوزيع الوحدات السكنية الجاهزة للمؤسسات اللبنانية الرسمية (مجلس الوزراءاللبناني ، ٢٠٠٦ : ١) .

٢- : **المساعدات الغذائية الخارجية** : تساهم دولة الامارات العربية المتحدة في سد الفجوة الغذائية في عدد من الدول الشقيقة من خلال تقديم ملايين الأطنان من سلع القمح لتلك الدول ، منها مليون طن لجمهورية مصر العربية ، ونصف مليون طن لكل من الجمهورية اليمنية ، والمملكة المغربية ، والجمهورية العربية السورية (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٣٧ -١٣٨) ، وذلك بلستخدام الفائض المالي المتحقق نتيجة العائد النفطي والغاز التي تزخر به أرض دولة الامارات العربية المتحدة ، إن دولة الإمارات تقوم بشراء القمح وسلع غذائية أخرى مدفوعة الثمن من ا لأسواق العالمية للدول العربية المحتاجة لتلك السلع ، وهذا يجعل من دولة الاما رات العربية المتحدة تمارس بعدها القومي بأبهى صورة وأجمل حلّة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣- : **المساعدات الخارجية في المجال الصحي** : تسهم دولة ا لإمارات من خلال مؤسساتها للاعمال الخيرية على انجاز عدد من المشاريع الخارجية ، من بينها بناء المستشفيات في عدد من الدول الشقيقة والصديقة ، ويعدّ مشروع مستشفى الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان في منطقة شبعا من أهم المشاريع ا لإنسانية التي قامت بها دولة ا لإمارات في جمهورية لبنان ، ويقدم هذا المستشفى خدماته لحوالي ٣٥ الف مواطن لبناني ، حيث يشمل جميع الاقسام الطبية التي يحتاجها اهل المنطقة ، كما قدمت دولة الإمارات عدداً كبيراً من سيارات ا لإسعاف لوزارة الصحة اللبنانية ، كما قامت ببناء عدد من المستشفيات في عدد من الدول االشقيقة والصديقة مثل ، مستشفى الشيخ زايد في صنعاء بقيمة ٦ ملايين و ٤٠٠ الف دولار ، ومشروع المراكز الصحية في فلسطين ، ومستشفى امراض السرطان للأطفال في مصر بقيمة ٢ مليون و ٢٥٠ دولار ، وبناء مستشفيات في كل من أفغانستان و باكستان وكازاخستان، ومراكز صحية في الصومال وجيبوتي وموريتانيا (إدارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٤٦-١٤٧) ، وكانت هناك مبادرة إنسانية عالمية جديدة أطلق عليها (نور دبي) وتهدف إلى توفير العلاج لأكثر من مليون شخص مصاب بالعمى حول العالم ، وتمتد إلى الأشقاء والأصدقاء والمحتاجين وضحايا الكوارث الطبيعية في هذا العالم (ادارة الاعلام ،٢٠٠٩ : ١٣٩- ١٤٠) ، إن دولة ا لإمارات العربية المتحدة بقيامها في هذا الجانب من جوانب حياة البشر ليدل على أن دولة ا لإمارات تعنى بالجانب الانساني ، وا لاعتناء بهذا الجانب يعني أن السياسة الخارجية لدولة الامارات تحمل عبئاً ثقيلاً على عاتقها في مسعاها الخارجي ، والسياسة الخارجية لدولة الامارات بهذا المسعى تحقق هدفاً سامياً من اهداف السياسة الخارجية ، ويتمثل بتعزيز هيبة الدولة ويعدّ هذا من أسمى واعلى الأهداف التي تسعى الدول الى تحقيقها ، وهذا ما كان لها القيام به لولا الموارد الاقتصادية للدولة التي يزخر بها موقع الدولة من بترول ومشتقاتها الذي بدوره وفر فائضاً مالياً للدولة .

٤- : **المشاركة العسكرية الخارجية** : حظيت القوات المسلحة في جميع مراحل بنائها، بدعم واهتمام القيادة السياسية التي حرصت على توفير كافة ا لإمكانيات لتطويرها وتزويدها بأحدث ما وصلت إليه الصناعات والتكنولوجيا العسكرية المتقدمة ، وذلك لزيادة كفا ءتها القتالية المتكاملة لتصبح في طليعة الجيوش المتقدمة في العالم . وتمكنت القوات المسلحة في زمن قياسي ، وبفضل التخطيط والتنظيم والإدارة بأسس عملية سليمة ، والتدريب والانضباط والالتزام من التعامل مع أحدث التقنيات في مجال العتاد والسلاح وبناء جيش عصري قادر على مواجهة التحديات والدفاع عن سيادة الوطن وحماية مكتسباته (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ :١٥٠) ، وقد حرصت دولة الامارات على توفير كافة الإمكانات والطاق ات التي تكفل استمرار قواتها المسلحة في الاحتفاظ بدورها المتميز والفاعل في معادلة الأمن والاستقرار في منطقة الخليج والشرق ا لأوسط وفي خدمة قضايا التنمية والسلام العالمي وذلك من خلال مايلي :

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ا-**المشاركة في السلام والامن الدولي** : ساهمت دولة ا لإمارات العربية المتحدة بإرسال قوات شاركت في تحرير الكويت خلال حرب الخليج ١٩٩٠-١٩٩١ ، كما أوفدت كتيبة مشاة لتنضم الى قوات المراقبة الدولية التابعة للامم المتحدة في الصومال في ١٩٩٣ ، وكذلك أرسلت الكتيبة الخامسة والثلاثين للمشاه المحمولة الميكانيكية إلى كوسوفو ، و أرسلت قوة الى فوج الكويت اثناء حرب العراق .وكانت قد شاركت القوات العربية ضمن قوات الردع التي ارسلت إلى لبنان اثناء الحرب الأهلية ، كل هذا بالاضافة إلى مهماتها الاصلية في حماية الوط ن والخليج ومضيق هرمز (الموسوعه الحرة ، ٢٠١٠ : ١) ، كما نفذت القوات المسلحة عدد اً من المناورات والتمارين المشتركة مع القوات المسلحة لدول شقيقة وصديقة وذلك في إطار برامج التعاون والتنسيق وتبادل المعلومات والخبرات العسكرية ، وتتجه دولة الامارات العربية المتحد ة إلأى زيادة استثماراتها في مجال الصناعات العسكرية ، بعد أن أقامت شراكات قوية مع عدد من الشركات العالمية المختصة (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٥٠ -١٥٣) .

ب-إزالة الألغام الأرضية : ومن خلال هذا التوجه قامت دولة الإمارات العربية المتحدة ، بتطهير الأرض والحقول الزراعية في ٨٤ قرية في جنوب لبنان من الالغام والقنابل العنقودية التي خلفتها قوات الغزو الاسرائيلي ، حيث تم تسليم هذه الاراضي المطهرة الى اصحابها ، أمر صانع القرار الأول المغفور له الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان برصد (٥٠) مليون دولار لهذا المشروع ، والذي نفذ مابين الاعوام (٢٠٠٢)- (٢٠٠٤) وتم خلاله تطهير (٥٨٠٧٣)لغماً موزعه على ٥١١ حقل الغام و ١٤الاف و١٩٢ قنبلة غير منفجرة و ١٩٩ شركا خداعيا على مساحة من الارض بلغت في اجمالها ١٩٣ كليو متراً مربعاً إذ دبت الحياة فيها مجددا بفضل نجاح مشروع التضامن (ادارة الاعلام ، ٢٠٠٩ : ١٥٧-١٥٨) .

ويمكننا الوقوف على عدة استنتاجات من خلال المشاركة العسكرية لدولة ا لإمارات أهمها :

١ -إن السياسة الخارجية لدولة الامارات تولي الجانب العربي أولى أولوياتها في التعامل الخارجي ، فما من عمل تنادي له دولة عربية إلا دولة الإمارات تلبي النداء ، أما بالمشاركة العسكرية الفعلية أو بدعم المجهود الحربي لدولة الامارات تلك وهذا يتضح من خلال دعم دولة الإمارات العربية لدول الطوق العربي التي تجاور قضية العرب الكبرى وهي القضية الفلسطينية .

٢ -إن أكثر نشاط السياسة الخارجية لدولة الامارات في مجال العمل الإنساني ، بعد الحرص على أمن واستقلال دولة الإمارات ودول مجلس التعاون .

٣ -إن السياسة الخارجية لدولة الإمارات وهي تولي الجانب العربي اهتماما كبيراً ، لا يعني أنها أغلقت الأبواب أمام الجانب الإقليمي والدولي فهي مشاركة كلما دعت الحاجة واقتضت الضرورة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤- إن اسباب نجاح السياسة الخارجية لدولة الإمارات في مسعاها الخارجي في المجال العسكري امتلاكها لقاعدة اقتصادية قوية التي جاءت بها صادراتها النفطية ومشتقاتها .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المطلب الثاني :

الموارد الطبيعية والسياسة الخارجية

ما نذهب إليه من حديث في هذا المطلب هو الحاجة من الموارد الطبيعية الغذائية التي لا تنتجها أرض دولة ا لإمارات العربية المتحدة التي ألقيت على عاتق السياسة الخارجية للاستيراد لتلبية حاجات السكان من غذاء ، إن الدول النامية وبشكل عام ترضخ تحت وطأة التبعية الغذائية للاسواق الخارجية ، وهذا يعني أن سياسة الدول التي لا يكفي انتاجها لحاجات أسواقها المحلية إنها ترتبط بسياسة الدول المنتجة للموارد الانتاجية بشقيها الزراعي والصناعي (يموت ، ١٩٨٣ : ٢٩) ، وقد أكدت الدراسات تبعية دولة ا لإمارات العربية المتحدة كسائر الدول العربية ا لأخرى لـلأسواق الخارجية ، كما أن التخلف هو السمة الظاهرة والجوهرية في الاقتصاديات العربية أيضاً ، ويجب أن نشير ابتداءً إلى أن تطوير الزراعة هو الأساس لدفع البلاد في طريق التطور الاقتصادي المستقل وتحريرها من التبعية السياسية والاقتصادية ، ولقصور هذا القطاع عن تلبية احتياجات المجتمعات العربية في البلدان المعنية اقتصاديا ، فإن العامل الاقتصادي لديها لا يمكن والحالة هذه آن يرتقي الى الدرجة التي يمكن استخدامه فيها عاملاً من عوامل قوة الدولة ، لا بل أن الضعف الذي امتازت به الهياكل الاقتصادية العربية ومن ضمنها دولة ا لإمارات العربية المتحدة وتخلفها عن اشباع رغبات المستهلكين المحليين والوفاء بمتطلبات السوق المحلية في السلم والحرب ، كان واحداً من أهم الضوابط والقيود التي لا بد لصانع القرار من ا لأخذ بها عند عملية اتخاذ القرار السياسي الخارجي لبلدانهم ، ولما كان الامر يتعلق بالاكتفاء الذاتي والسياسة الخا رجية الإماراتية ، فإننا سنتناول ذلك من خلال الفقرتيين التاليتين وهما :

أولا : تنمية الموارد الغذائية .

ثانيا : تفادي وطأة الأسواق الخارجية .

أولا: تنمية الموارد الغذائية : إن تحقيق الاكتفاء الذاتي في دولة الإمارات العربية المتحدة من الغذاء ، يكاد يكون مستحيلاً في ظل الدول المتطورة التي تعرقل ذلك في وجه الخطوات الساعية لبلوغ الاكتفاء الذاتي من الغذاء ، والواقع أن مفهوم الأمن الغذائي لم يطرح بشكل ملح إلا مع بداية النقص الحاصل في الموارد الغذائية وتحديداً في بدا ية عقد الثمانينيات ، يعني ان المشكلة تكاد تكون شبه مستعصية في الوقت الراهن ، لذا لا بد من تأمين الحاجات الغذائية من خارج الدولة لتأمين الحاجات المحلية الملحة ، ومع التفكر الغربي إلى استخدام سلاح الغذاء مقابل النفط في مطلع السبعينات من القرن الماضي ، وذلك ع ندما استخدم العرب سلاح النفط في وجه الغرب على أثر حرب رمضان عام ١٩٧٣ م (الهزايمة ، ١٩٩٤ :٢٧٥) أصبح الأمرغاية من الخطورة ، لهذا وجهت دولة ا لإمارات العربية المتحدة سياستها إلى وجهتين ا لأولى داخليا والثانية خارجيا ، وذلك

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

للقيام بمايجب القيام به لإشباع رغبات المواطنين الغذائية وتلبية حاجات السوق المحلية ، وفي هذا المقام نجد وكما أشرنا سابقا أن السياسة الداخلية تصب في بحر السياسة الخارجية ، وبالتالي فالصلة مباشرة ولا تكاد إحداهما أن تعمل بنجاح دون مساعدة ا لأخرى السوق المحلي ا لأماراتي فصانع القرار همه الوحيد الن جاح في الداخل والخارج ، وعندما نقول صانع القرار الداخلي في دولة الامارات العربية المتحدة فهو ذاته صانع القرار الخارجي ، فقد قام صانع القرار ب الإيعاز إلى كل الجهات في الدولة للقيام بتمية الموارد الغذائية سواء الموارد الوطنية أو الخارجية وبتحويل من خزينة دولة لإمارات لصالحه وسنبين ذلك في فقرتين هما :

١ -**تنمية الموارد الغذائية الوطنية** : لقد استجابت كافة أجهزة الدولة لنداء صانع القرار السياسي المتضمن تنمية الموارد الغذائية الوطنية ، رغم كل الصعوبات التي تكتنف أرض الدولة وفي مقدمتها الظروف المناخية والتي ألقت بظلالها على الانتاج الزراعي والغذائي معاً ، هذه الظروف أدت إلى زيادة مساحة التصحر حيث انه من المعلوم أن مساحة دولة الامارات بلغ ت مامجموعه ٨٣٦٠ ألف هكتار (ابو العينين ، ١٩٩٦ : ٣٠) ، تشكل الصحراء منها ٩٨% من مجموع المساحة الكلية ، بينما تبلغ الأراضي شبه الصحرا وية ما نسبته ٢ بالمائة. ويبلغ الهطول السنوي ما مجموعه ٢.٥ بليون متر مكعب سنويا . وتبلغ المساحة القابلة للزراعة ما مجموعه ٢٤٢ ألف هكتار، وهناك حوالي ٣٠٥ آلاف هكتار مراع. وتزرع المحاصيل ريا فقط في ٢٣٤ ألف هكتار لعام ٢٠٠٦ باستثناء الواحات التى تسقى من المياه ا لسطحية ، لقد سعت دولة ا لإمارات العربية المتحدة ومن خلال خطط تنمية طموحة إلى استخدام أفضل الوسائل للانتاج وزيادة رقعة الأراضي القابلة للاستصلاح ونتيجة ذلك فقد أنتجت ا لإمارات مجموعة من المحاصيل وأهمها الخضار والفاكهة والبطاطا وبعض البقوليات . وقد شكل إنتاج ال خضار ما نسبته ٤٠% من المتاح للاستهلاك للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، مقابل ٤٨% للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨. أما الفاكهة وأهمها التمور فتغطي ٥٨ بالمائة من المتاح للاستهلاك للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦،مقابل ٢٤ بالمائة للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨. وتزرع البطاطا في الإمارات في مساحة محدودة أنتجت ثمانية الآ ف طن تعادل ما نسبته ٩% فقط من المتاح للاستهلاك ، وقد بلغ إنتاج اللحوم الحمراء كميات بلغت ١٨ إلى ١٩ ألف طن للفترتين ١٩٨٤- ١٩٨٨ و ٢٠٠٢-٢٠٠٦، أما اللحوم البيضاء فقد قفز إنتاجها إلى ٤٦ ألف طن سنويا كمعدل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، مقابل ألف طن فقط للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨وقد غطى إنتاج اللحوم الحمراء والبيضاء معا ما نسبته ٢٣ بالمائة من المتاح للاستهلاك ،ارتفع صيد الأسماك إذ بلغ ٩٤ ألف طن سنويا للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، مقابل ٨١ ألف طن للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨، وتغطي هذه الكمية أعلى نسبة من الانتاج ما بين جميع السلع الغذائية ، إذ بلغت ٧٥ بالمائة من المتاح للاستهلاك للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦ ، يغطي إنتاج البيض والألبان ومنتاجاتها نسبة ٣٨ و ١٤ بالمائة على التوالي للفترة ١٩٤٨-١٩٨٨، قفز معدل سكان الإمارات للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، إذ

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

بلغ ٣,٨ مليون نسمة مقابل ١,٤ مليون نسمة كمعدل للفترة ١٩٨٤-١٩٨٨. وقد تزايد عدد السكان إلى ٤,٢ مليون نسمة في عام ٢٠٠٦، مقابل ٣,٣ مليون نسمة في عام ٢٠٠٢، ومقابل ٠,٥ مليون نسمة في عام ١٩٨٨. وقد أدت زيادة السكان غير المواطنين بنسب عالية منذ منتصف التسعينيات من القرن العشرين حتى ٢٠٠٦ إلى تضخم زيادة الواردات من المواد الغذائية . (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٤-١٥٥) ، الأمر الذي أدى إلى زيادة تكلفة فاتورة الواردات مما حمل خزينة الدولة أموالاً كانت هذه الأموال من باب أولى إنفاقها على سكان الدولة من المواطنين الأصليين ، إلا أن الضرورات تدفع باتجاه آخر ، ولكنه في حالة دولة الإمارات العربية المتحدة في صالحها لكون هذه الفئة من غير المواطنين يقدمون لها خدمات مختلفة .

٢-**تنمية موارد الغذاء الخارجية** : لقد سعت دولة الإمارات العربية المتحدة عندما وجدت أن هناك إمكانية لتفعيل الفجوة الغذائية بين الانتاج المحلي والطلب الخارجي إلى ذلك بكل الوسائل فقد تم هذا عن طريقين الاول تنمية موارد غذائية خارجية من طريق استغلال اراضي الدول الآخرى لحساب دولة الإمارات العربية المتحدة ، والثاني القيام بإنشاء سوق تجارية لاهم السلع الغذائية استيراداً وإعادة التصدير من داخل دولة الامارات :(القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٥ ١٥٦) وفي هذا التوجه سنبين ذلك على النحو التالي :

أ -الإنشاءات الزراعية الغذائية الخارجية : اتجهت دولة الامارات العربية المتحدة للتنمية إلى الاستثمار في إقامة مشاريع زراعية ضخمة في السودان بزراعة مشروع تبلغ مساحته ٣٠ هكتار من الأراضي في السودان في خطوة أولى نحو ضمان الأمن الغذائي للدولة ، وسوف تشمل محاصيل الذرة والبرسيم وتصديرها للإمارات ، كما تجري لإدخال محاصيل أخرى كالذرة والقمح والفول السوداني والبطاطا والاعلاف ، وهناك مشاريع في مصر وباكستان وازبكستان والسنغال (guardian .co.uk) ، كما اتجهت الإمارات إلى كمبوديا لاكتشاف جدوى انتاج الأرز كجزء من سياسة دولة الامارات لتحقيق الامن الغذائي ، وكمبوديا تنتج من الارز حوالي ٧ملايين طن من الأرز سنويا مع احتمال ضعف الحصاد إذا تم استخدام التكنولوجيا الحديثة ، وبهذا تكون كمبوديا الدولة الرابعة بعد السودان ومصر وباكستان لتلقي الاستثمارات الإماراتية الزراعي ، تهدف من ورائها تحقيق الأمن الغذائي (أخبار الخليج ، ٢٠٠٩ ١-٢) ، كما تبحث دولة الإمارات عن استثمارات في مشاريع زراعة القمح في أستراليا وكندا .

ب تميزت دولة الإمارات بين الدول العربية بإنشاء سوق تجارية لأهم السلع الغذائية استيرادا وتصديرا ، وأهمها الحبوب والسكر والزيوت وهذه مواد حيوية من لوازم الإنسان اليومية ، إذ تستورد المواد من الدول المصدرة لهذه السلع وتصدرها إلى جميع الدول ومنها الدول العربية ، على سبيل المثال، استوردت ما مجموعه ١.٨ مليون طن من السكر وصدرت ١.٦ مليوني

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

طن عامي ٢٠٠٦ -٢٠٠٧ م ، وأما صافي الواردات للسلع الغذائية : فقد بلغت قيمة صافي الواردات من مختلف السلع الغذائية ما مجموعه ١.٨٦ بليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية سنويا كمعدل للفترة ٢٠٠٢-٢٠٠٦، مقابل ٨٥٢ مليون دولار أمريكي بالأسعار الجارية سنويا كمعدل للفترة (١٩٨٤-١٩٨٨)، وكما استوردت دولة الإمارات جميع الحبوب المتاحة للاستهلاك والسكر والزيوت، كما استوردت ٩٠ بالمائة من الإنتاج للاستهلاك لكل من البطاطا والبقوليات، يتلوها الحليب بنسبة ٨٦ بالمائة ، وأما بقية السلع الأخرى فقد بلغت نسبة الاستيراد من ٤٠ إلى ٨٠ بالمائة، وتشمل اللحوم الحمراء و البيضاء والخضار والفاكهة والبيض . أما أعلى نسبة من الاعتماد على الذات فقد كانت في حقل الأسماك ، التى بلغ حجم الاستيراد فيها ٢٥ بالمائة فقط ، وهذا انعكس على الميزان التجاري فقد ارتفعت (نسبة الاعتماد على الذات) لدولة الإمارات إلى ٦٠ بالمائة كمعدل للفترة (٢٠٠٢-٢٠٠٦)، مقابل ٢٩ بالمائة كمعدل للفترة (١٩٨٤-١٩٨٨)، وذلك نتيجة الزيادة الملموسة في الأراضي الزراعية المروية وارتفاع إنتاج التمور بصورة خاصة ، شكلت قيمة صافي واردات السلع الرئيسة ما نسبته ١,٦ من قيمة الناتج المحلي الإجمالي، وهو أقل من معدل الدول العربية بنسبة ١٢ بالمائة، إذ إن المعدل هو ١,٨ بالمائة .

أما الخيارات المتاحة لدولة الإمارات لتأمين الغذاء فهي على النحو التالي (القاسم ، ٢٠١٠ : ١٥٦) :

١ - إن أي زيادة في الإنتاج ينطوي على وجود الماء للزراعة ، وهو مكلف في ضوء أثمان المياه المحلاة لزيادة الإنتاج.

٢ - الانضمام إلى دول الخليج ودول عربية أخرى لتخفيض تكلفة الوارادات من المواد الغذائية في السوق العالمي.

٣ - موازنة تكلفة المتاح للاستهلاك للعمالة الوافدة بأسعار السوق ، وأبعاد إنتاجية العمالة الوافدة في قطاعات الإنتاج السلعي وقطاعات الخدمات الإنتاجية والاجتماعية.

٤ - عقد اتفاقيات مع دول صديقة أو حليفة تمتلك الموارد الزراعية لإنتاج أهم السلع الغذائية لصالح الإمارات، لتجنب تذبذب أسعار المواد الغذائية وأهمها الحبوب والحليب ومنتجاته واللحوم الحمراء.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهي تقوم بكل ماسبق تجعل شعاراتها بالخارج بم ثابة خلية نحل وهي تقوم بنشاطها التجاري ، فهي تستقبل الوفود التجارية ، وتعمل على تهيئة الأجواء لعقد الصفقات، وتقوم بحل كل الاشكاليات وتذلل كل الصعوبات أمام رجال ا لأعمال من دولة الإمارات ، وتسهم في التفتيش عن الاسواق التي تقدم افضل المواصفات الغذائية وا لأسعار المناسبة ، والاشراف

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

على كل العمليات التي تتطلبها عمليات الاستيراد لدولة ا لإمارات ، كل ذلك عن طريق الملحقين التجاريين في السفارات التابعة للدولة بالخارج أومن يقوم مقامهم .

ثانياً : تفادي وطأة السوق الخارجية : إن ما نذهب إليه في حديثا عن السوق الغذائية هو السوق الغذائية العالمية التي تزخر بكل انواع الغذاء الذي يتطلبه انسان ، إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يعي السلبيات الكثيرة التي تواجهه نتيجة تبعية دولة الإمارات العربية إلى السوق الغذائي العالمي خاصة وقد سجلت قيمة الفجوة الغذائية في دولة الإمارات العربية المتحدة (١٤.٧%) وهذا يعني أن الدولة بحاجة إلى الكثير لسد هذا النقص . (الهزايمة والعزام ، ٢٠٠٩ : ١٥) وإن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يعي أن الدول صاحبة هذه الأسواق هي دول ذات شوكة وقوة ومنعة حيث يتأتى ثلاثة أرباع الصادرات المزمع استيرادها من خمس دول هي : الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا وكندا واستراليا وا لأرجنتين حيث كانت مجمل الصادرات (٢٣٤) وبنسب مختلفة ، فحصة الولايات المتحدة منها تساوي (٣٧.٦%) وفرنسا (١٤.٦%) وكندا (٩.٨%) واستراليا (٧.٨%) والأرجنتين (٥.١%) وكذلك كان إجمالي صادرات العالم من القمح ودولة الإمارات العربية المتحدة إحدى الدول المستوردة حيث كان (١٠٣ مليون) طن ، جاء ٨٥% من نفس الدول الخمس ، وهذا يعني أن لهذه الدول مقدرة كبيرة على الاستحواذ على إرادة البلاد المستوردة والقدرة على مصادرة إرادتها السياسية (الهزايمة والعزام ، ٢٠٠٩: ١٧) .

إن صانع القرار السياسي في دولة الإمارات العربية المتحدة يعي الآثار المترتبة على عدم قدرة الدولة على الوفاء برغبات المستهلكين الغذائية بداخلها ، والتي لا تصل في بعض المواد إلى الحد الأدنى ، فالأثار كثيرة ومتنوعة ، فمنها قدرة البلاد المصدرة على التدخل السياسي البارز في الدولة ، ومقدرتها على زعزعة الاستقرار الداخلي ، واللجوء إلى المقايضة بالقرار السياسي مقابل السلع الاستهلاكية ، وقد تلجأ إلى قطع الإمدادات الغذائية متى شاءت ، واستنزاف الموارد من العملات الأجنبية للدولة ، وفرض ولاء الدولة المستوردة لدولة الأسواق الغذائية العالمية ، وامام هذا كله جعل صانع القرار في دولة الإمارات ، يعي هذه السلبيات وبالتالي اتخاذ القرارات التي من شأنها تلافي بعض نتائج هذه السلبيات أو على الأقل الحد منها ، وإن الأمن الغذائي ا لاماراتي هو الخطوة الأولى على طريق الأمن السياسي وتحقيق الاكتفاء الذاتي ، وهذه الإجراءات هي :

١ــ فتح أبواب الدولة للمنتجات الغذائية العربية ، مع إغلاق السوق الغذائي لدولة الإمارات العربية قدر الإمكان عند توفر الحد الأدنى لإشباع رغبات المستهلكين من الأسواق العربية وبهذا يتم تفضيل الانتاج العربي على غيره من المنتجات الغذائية وتسهيل عملية نقل الغذاء العربي بأبسط الشروط التي يحتاجه السوق الاماراتي ، وهذا يعني أيضاً تخفيض وطأة الأسواق الغذائية الأجنبية على دولة الإمارات ويتم ذلك كله بلا شك من خلال سفارات دولة الإمارات العربية المتحدة في الدول العربية.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢ ـــــ تنشيط التجارة الغذائية البينية بين دولة الإمارات وباقي الدول العربية ، وهذا يعني أن الفائض المالي المصروف للاستيراد يصب في الصالح القومي العربي ، ومن خلاله يصب في جيب المزارع العربي الذي به يحسن انتاجه والفائض من انتاجه تستقطبه السوق الغذائية في دولة الإمارات ، وكان هذا بتوجيه من شخص سمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان من بعده ، وخليفته صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد ، حيث طورت الامارات مايقارب ٢٩٠ مليون متر مربع من الاراضي السودانية ، خاصة وأن السودان الذي يعدّ سلة الخبز العربي ، يمتلك مصادر مياه ضخمة يمكنها تلبية حاجة المشروعات الزراعية الكبيرة (صحيفة البيان ، ٢٠٠٩ : ٨) .

٣ ـــــ القيام بحملات توعية داخل دولة الإمارات من أجل الإقبال على المنتج العربي ، وعدم شراء المنتج غير العربي إلا في حالات عدم توفر المنتج العربي ، ذلك لأن الإقبال على الانتاج الأجنبي يعني إمداد الاقتصاد الغربي بالسيولة النقدية ، وهذا بدوره يثري المزارع الغربي ، وبالمقابل إضعاف المزارع العربي ، وربما يضطر عندها عن تخليه عن الزراعة ، ويصبح السوق ميداناً للغرب ، مما يؤدي إلى هيمنة الغرب أو صاحب المنتج للغذاء على القرار السياسي وغير السياسي لدولة الإمارات خاصة والدول الأخرى للغذاء ولديها العجز بصفة عامة .

٤ ـــ قيام دولة الإمارات بدور نشط من خلال الاجتماعات العربية على اختلافها لإحياء السوق الغذائية العربية المشتركة ، والمبادرة إلى اتخاذ كل ما يلزم من أجل ذلك سواء كانت بالاستعداد لتقديم الدعم المالي والمعنوي لإنجاح مثل هذه السوق .

٥ـــــ قيام صانع القرار في دولة الإمارات بعدم الاعتماد على سوق واحدة لاستيراد سلعة ما ، خشية دولة تلك السلعة بوضع دولة الإمارات تحت الأمر الواقع ، فتزيد من الأسعار وتقلل من الكميات ، فلا تورد الكمية المطلوبة إلى غير ذلك ، فصانع القرار وضع نصب عينيه الاستيراد من أكثر من دولة حتى يتلافى ما قد يقوم به المورد إذا كان الاعتماد على دولة واحدة .

٦- اهتمام صانع القرار بتحقيق الأمن الغذائي وتوفير مخزونات استراتيجية داخل دولة الامارات لتحمي مواطنيها من أية تقلبات في الأسواق الخارجية ، في حال حدوث نكسات أو هزات نتيجة الظروف الاقتصادية والطبيعية العالمية ، التي تسبب نقصاً أو انقطاع الإمدادات الغذائية من الأسواق العالمية أو ارتباط وصولها إلى الدولة .

إن ما يمكن الوصول إليه من خلال مما سبق أن الإ جراءات التي ينوي صانع القرار تطبيقها من أجل تخفيض وطأة سلبيات التبعية للسوق الخارجية هو أن صانع القرار في دولة الإمارات ينظر إلى أبعد من يومه الذي يعيش فيه ، كي لا تكتوي دولة الإمارات بكل السلبيات التي تنبثق عن ظاهرة التبعية للأسواق الغذائية العالمية التي تهيمن عليها الدول القوية ذات الشوكة.

إن دولة الامارات العربية المتحدة ، أولت الجانب القومي اهتماماً كبيراً في السياق ، وهذا يتضح من خلال انضمام دولة الإمارات العربية المتحدة إلى العديد من الاتفاقيات الاقتصادية التي عقدت من

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

خلال جامعة الدول العربية ، وذلك لتحقيق اهدافها الخاصة والمساعدة في تحقيق أهداف الدول العربية الاخرى وخاصة في مجال النهوض بالاقتصاديات العربية واستثمار مواردها الطبيعية ، وتسهيل تبادل المنتجات فيما بين الدول الأعضاء في الجامعة ، ويمكننا الاشارة إلى مشاركة دولة الإمارات في هذا الصدد بمشاركتها في ما يلي (يموت ، ١٩٨٢ : ٧١) : اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة العبور ، ومعاهدة التعاون الاقتصادي العربي ، واتفاقية تسهيل المعاملات الجارية وانتقال رؤوس الأموال ، والحدة الاقتصادية والسوق العربية المشتركة والمنظمة العربية للتنمية الزراعية ومنظمة العمل العربي .

إننا لم نتطرق إلى عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي في دولة الإمارات العربية المتحدة على الرغم من أن دولة الامارات تزخر بالموارد الأولية التي تحتاجها الآلة الصناعية وأهم الأسباب التي تجعل الدولة غير مكتفية اقتصادياً هي (محمد ، ١٩٧٩ : ١٢٢-١٢٦) :

١ -إن دولة الامارات العربية المتحدة ، تعد من الدول النامية ، والصناعة بمجالها الواسع تحتاج إلى العامل التكنولوجي المتقدم ، وبالتالي الدول التي تمتلك هذا العامل لاتعمل على تصديره إلا الذي قد مضى عليه الزمن ، وتم انتاج عامل متقدم آخر ، وأصبح ذاك الذي تنوي تصدير في عداد الذي مضى عليه العهد ، وهذا يعني عدم مرونة عرض التكنولوجيا المعروضة إلا بالقدر الذي تراه الجهات المالكة ، وهذا يعني عدم ترك مجال للاختيار أمام الدول المشترية ، والدول العارضة -المحتكرة - فهي لاتعرض إلا مايتلاءم وحالة إبقاء الدول النامية في حالة التبعية الصناعية .

٢ -إن الدول المتقدمة والمعروفة بدول الشمال تعمل على رقابة كل الدول النامية ، ولا تسمح لها بالتقدم في المجال الصناعي ، وذلك لاهداف رسمتها مسبقة تتمثل بإبقاء هذه الدول سوقاً لمنتجاتها الصناعية ، ولتبقى هذه الدول فاتحة الابواب لها .

٣ -عدم وجود البيئة اللازمة لعملية نقل التكنولوجيا ، كالاهتمام بمراكز البحوث التكنولوجية والعملية ، وإعداد الكوادر البشرية ، واعتماد اسلوب التخطيط المدروس لتنمية الاقتصاد الوطني بدلاً من فوضى السوق .

٤ -عدم وجود استراتيجية محددة وواضحة وواقعية للمعالم التنموية ، من أجل إنجاح فنون الانتاج المناسبة .

٥ -عدم تكييف التكنولوجي المنقولة - تلك التي تسمح بتصديرها الدول المتقدمة - بمايتلاءم والظروف المحلية ، وعلى مستوى الأهداف ، والطموحات الاقتصادية والاجتماعية في الدولة وغياب الايدي الماهرة المصنعة .

إن ماسبق جعل دولة الإمارات العربية المتحدة وغيرها من الدول النامية إبقاء التبعية الصناعية لدول الشمال وغيرها من الدول المصنعة ، إن مظاهر عدم الاكتفاء الذاتي في عدم تمكن دولة الإمارات من تحقيق الحد الأدنى من الصناعات المطلوبة ، وحتى السلع الأساسية والآلات والاسلحة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الضرورية للدفاع عن الأمن الوطني الإماراتي ، وهذا الواقع يلعب دوراً خطيراً في توجيه حركة السياسة الخارجية لدولة ا لإمارات العربية المتحدة ، ويمكننا ابراز تأثيرات عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي على السياسة الخارجية لدولة الامارات بمايلي :

١ - دفعت دولة الإمارات العربية المتحدة إلى مزيد من التقارب والتبعية ، لأسواق الدول المتقدمة الرأسمالية منها ، على قدر كبير من أجل استيراد الصناعات المتقدمة .

٢ - جنوح السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة إلى وسائل الدبلوماسية والمفاوضات ، لضمان تدفق السلع الصناعية لسوق دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن الحديث عن عدم الاكتفاء الذاتي الصناعي يعني الحديث عن محدد من محددات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، ويقودنا هذا إلى التساؤل الآتي ، ألا يعدّ البترول محدداً من محددات السياسة الخارجية للدول المنتجة للسلع الصناعية على اعتبار الطاقة التي تزخر بها أرض دولة الامارات مقوما من مقومات الصناعة ؟، والجواب على ذلك بنعم ، ولكن الدول القوية والمتنفذة في هذا العالم لن تسمح بذلك وستفشل كل مجهود عربي يسعى ا إلى استخدام النفط كاستخدام واحتكار التكنولوجي في الدول الغربية ، وإن الدول الغربية في حالة وجود ما يعزز استخدام النفط على هذه الصورة ، ربما تكيل لهذه الدولة أو تلك من التهم ، مايبرر لها احتلالها كسابقة العراق عام ٢٠٠٣ م ، عندما قامت الولايات المتحدة بشن حرب على هذه الدولة العربية واحتلالها ، ولاسباب واهية كاحتلال ه العراق لإسلحة الدمار الشامل ، وهذا ما أثبت فشله، وما تم الكشف عنه من تقارير المفتشين الدوليين .

إن دولة الإمارات العربية المتحدة ، لم تقف مكتوفة ا لأيدي أمام هذا المحدد الذي يع دّ حركة سياستها الخارجية ، فهي تسعى لامتلاك وتوطين العامل التكنولوجي ، وهذا ما يدل عليه قيام دولة الامارات العربية المتحدة ، بفتح ابواب دبلوماسيتها على كل الدول التي تمتلك هذا العامل ، إضافة إلى إرسال البعثات التخصصية إلى الجامعات في تلك الدول لدراسة مثل هذه التخصصات ، حيث تتكفل الدولة بكل مايلزم لمثل هذه الدراسات على اعتبارها تصب في نهاية الأمر في كفة التنمية الاقتصادية ومن كل جوانبها ، إلا إن المحدد هذا يبقى حجر عثرة في توجهات السياسة الخارجية لدولة الإمارات ، ولا يعطيها مساحة كافية للمناورة في مسعاها الخارجي ، وهذا يقلق صانع القرار الذي يجعله في دوامة من التفكير لوضع الخطط التي من خلالها توفير هذا العامل .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الفصل الخامس :

الخـــــاتمـــــة

إن أكثر الدراسات تؤكد أن الموقع الجغرافي لأي دولة من الدول يأتي في مقدمة العوامل البيئية المؤثرة في السياسة الخارجية ، وتتفاوت درجات التأثير تبعاً للقيمة الفعلية للموقع الجغرافي والتي بدورها تتغير قيمتها نتيجة لتغير العوامل والظروف فقيمة الموقع الجغرافي المطلة على مضيق جبل طارق في اعتقادنا الجازم يفوق الموقع الجغرافي للدول التي لا سواحل بحرية لديها ولا تقع على مضيق له أهمية استراتيجية كمضيق جبل طارق ، وعلى الرغم من هذا علينا أن نبين أن المواقع الجغرافية لا تفرض سياسات على وحداتها السياسية بصورة تلقائية ، بل تتأتى السياسات وتتحدد من خلال العوامل الاجتماعية (عوامل قدرة) الفاعلة في تلك البيئة ، وبمقدار القيمة الفعلية للموقع الجغرافي التي على أساسها تتحدد قوة الدولة في سلوكها الخارجي ، لذا فالجغرافيا تلعب دوراً كبيراً في حركة السياسة الخارجية وتوجهاتها ولكن بصورة نسبية ، لذا علينا القول : " إن العامل الجغرافي يعد عاملا محركاً لدور الدولة في رسم سياستها الداخلية والخارجية على السواء ".

وأما في مجال الحديث عن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ، فإن هذا الموقع يقع في منطقة ذات ميزات وخصائص مهمة إقليميا ودولياً ، فمن الناحية الإقليمية يع دّ الموقع الجغرافي لهذه الدولة واجهة يفصل بين قوميتين هما القومية العربية والقومية الفارسية ، وهما في حالة حرب أشبه بالباردة ، أضف أن لهذا الموقع أهمية استراتيجية نابعة من كونه يحتل شريطاً على ساحل الخليج العربي الذي تؤتاده السفن الدولية ليلاً نهارا وعلى طول أيام السنة ، من هنا جاءت أهمية الموقع لهذه الدولة ، بالإضافة إلى أن أرض هذا الموقع فيها من الميزات الوفيرة التي أصبحت دول العالم لا تستغني عن الحصول عليها ، وخاصة أنها من المواد التي تحتاجها آلتها الصناعية ، إلا أن هذا الموقع يعوزه الكثير بسبب مناخه الصحراوي وأرضه ، والتي بسبب هذا أصبحت أرضه معظمها صحراوية ، لا تنبت معظم المواد الغذائية التي يحتاجها المستهلك الإماراتي ، مما جعل الأمر يشكل محددا من محددات السياسة الخارجية الإماراتية ، وهي مسعاها الخارجي لتأمين هذه المواد من الأسواق العالمية والتي تتحكم فيها قوى عالمية ذات شوكة ومنعة ، أضيف لهذا المحدد محددا آخر يتعلق بالجغرافيا البشرية حيث أن سكان الدولة من المواطنين ، يشكلون نسبة قليلة قياساً بأولئك الوافدين الذين جاءوا للبلاد للعمل ومن جنسيات مختلفة ، حيث أصبح صانع القرار يعمل من أجل تخفيف وطأة التأثيرات السلبية التي حملوها من بلادهم إلى دولة الإمارات العربية المتحدة ، وهذا ماجعل صانع القرار يضع من أول أولوياته الحفاظ على الطابع الحضاري لسكان دولة الإمارات ، خشية الذوبان في جسم هذه العمالة الوافدة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

إن موقع دولة الإمارات العربية المتحدة أوحى بعدة مدركات سياسية لصانع القرار السياسي في الدولة ، وقد تنوعت هذه المدركات بين : مدركات لطبيعة الموقع الجغرافي نفسه ، ومدركات لأولئك الذين يعيشون فوق سطحه ، بمعنى مدركات للعنصر البشري أو الديموغر افي وكلاهما بمعنى واحد ، ومدركات خاصة بالموارد الطبيعية الظاهرية أو السطحية والباطنية التي تكتنز في أعماق ذلك الموقع ، وهذه المدركات بلا شك أثرت على عقلية صانع القرار السياسي وأخذت موقعها عند تخطيط وتنفيذ سياسة بلاده الخارجية ، أضف أن صانع القرار الإماراتي لم يخف عليه أن معطيات الموقع الجغرافي بعض منها أصبح محدداً يحدده عند اتخاذ القرار ، وبعضها الآخر أعطاه مساحة كبيرة للمناورة بالإضافة إلى إعطائه حرية في الاختيار من بين عدة بدائل ، ذاك البديل الذي يؤدي إلى تحقيق أهداف السياسة الخارجية ، كما ألقت بعض معطيات الموقع على عاتق صانع القرار أعباء إضافية عليه القيام بها لتخفيف سلبيات ابعضها الآخر من المعطيات ، إن صانع القرار استغل القدرة المالية التي يدرها عليه الموقع الجغرافي والمتأتية من صادرات النفط والغاز في مجال السياسة الخارجية ، وقد تنوعت الأوجه التي طرقها صانع القرار لتعزيز مكانة بلاده بين دول الأسرة الدولية ، ومن هذه الأوجه : المساعدات الإنسانية والمشاركة الفعالة في القضايا القومية والإقليمية والدولية ، وهذا بلا شك أدى إلى تعزيز هيبة الدولة ، وهذا هدف من الأهداف ذات القيمة التي تسعى السياسية الخارجية لتحقيقها .

إن هذه الدراسة قامت على فرضية مفادها أن الموقع الجيوسياسي لدولة الإمارات العربية المتحدة له تأثير كبير على السياسة الخارجية ، ما هي إلا استجابة لتلك المؤثرات في مسعاها الخارجي ، إن هذه الفرضية كانت وراء القيام بهذه الدراسة ، كما أن الدراسة ذهبت إلى تأكيد صحة هذه الفرضية أو إثبات خطئها ، وأما من جهة التحقق من الفرضية فإن الدراسة جاءت مؤكدة لصحة الفرضية تلك ، وذلك أن الموقع الجغرافي من العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية ويصنف من العوامل الدائمة التي لا تنفك عن الدولة ولا ينفك تأثيرها في سياستها الخارجية ، وهذا التأثير لا يرحل لان الموقع الجغرافي هو ذاته لايرحل ، وماذهبنا اليه للخلاص إلى نتيجة صحة الفرضية مايلي :

١ - إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات جعل من صانع القرار السياسي الخارجي يتأثر كلما قامت دولة مجاورة بعمل يقع على جانبي الحدود أو بعمل تقوم به تلك الدولة قد يمتد تأثيره إلى الخارج ، وخاصة من الجارة إيران التي تقع على الشاطئ الشرقي لمياه الخليج ، والتي لها أطماع تاريخية في منطقة الخليج العربي بعامة ، ودولة الإمارات العربية المتحدة بخاصة ، وهذا أكدته السياسة الخارجية الإيرانية مراراً ، وأتبعت ذلك بخطوات عملية جادة ، فاحتلت الجزر الإماراتية المهمة الثلاث : طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى ، بالإضافة إلى عدد من الجزر الصغيرة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المنتشرة في مياه الخليج ، وتعود ملكيتها إلى دولة الإمارات ، وما من إجراء إيراني إلا ويجد ردة فعل من الجانب الآخر في دولة الإمارات العربية المتحدة .

٢ – إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ولموقعه الحساس ، دفع صانع القرار الخارجي إلى المضي قدماً لإنهاء كل المشاكل الحدودية العالقة مع سلطنة عمان والمملكة العربية السعودية ، وذلك انطلاقاً من رؤيته السياسية التي ترى بعلاقات حسن الجوار أفضل من علاقة التوتر على الحدود ، لأن ذلك يؤدي إلى نزاع ، وهذا يستدعي تدخل دول كبرى في الصراع ، الذي قد يؤدي إلى ما لا يحمد عقباه ، وبالتالي تأتي أحوال قد تؤجج مصاعب في منطقة يجب أن تكون هادئة ، نظراً لما تزخر فيه من خيرات .

٣ – إن صانع القرار في دولة الإمارات وإزاء الأعداد المتزايدة من العمالة الخارجية على أرض بلاده دفعه ذلك إلى تخفيف سلبيات الآثار التي حملها الوافد من بلاده ، إضافة إلى تعزيز قدرات الفرد الإماراتي وزيادة وعيه وعدده على أرضه حتى لا يذوب في مجتمع العمالة الوافدة ، بالإضافة إلى إبقائه السيد على أرضه ومن كل النواحي ، لهذا وضع صانع القرار كل جهده في سبيل تحقيق هذا الهدف كبير الشأن .

٤ – إن صانع القرار الإماراتي سخر كل معطيات الموقع الإيجابية في سبيل تحقيق أهداف سياسة بلاده الخارجية ، وقد استخدم هذه المعطيات كوسائل وأدوات من أدوات السياسة الخارجية لكي يحقق أهداف الدولة المرسومة على الصعيد الخارجي ، كما أنه ذهب إلى أبعد من ذلك من ناحية توفير ما لم يوفره موقع الدولة لسكانها ، كالمواد الغذائية بسبب طبيعة البلاد الصحراوية التي كانت بفعل المناخ الذي يسود دولة الإمارات العربية المتحدة .

إن هذه الأسباب جعلت الباحث يستقرئها بموضوعية كاملة ، الأمر الذي أدى به إلى الخروج بنتيجة لا تقبل الشك ، والقائمة على صحة فرضية الدراسة المشار إليها في المقدمة ، إن هذه الدراسة أفضت إلى العديد من الاستنتاجات التي بدورها استوجبت العديد من التوصيات ويمكننا بيانها على النحو التالي :

أولا : الاستنتاجات : لقد توصل الباحث من خلال دراسته إلى عدة استنتاجات هي :

١ – إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة ذ و أهمية استراتيجية ، تلعب هذه الأهمية دوراً بارزاً على صعيد السياسة الخارجية للدولة ، سواء كان من ناحية طبيعة الموقع أو من ناحية ما يزخر به الموقع من ثروات هائلة تستقطب كافة دول العالم .

٢ – إن الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية ذو طبيعة حساسة ، جعلت من صانع القرار يتوجس خيفة من بعض دول الجوار الطامعة في أرض الإمارات ، وبسبب أطماع تاريخية ذات حجج واهية ، وإن حساسية الموقع جعلت من صانع القرار يتبع سياسة حسن الجوار ، والقائمة على حل المشكلات المتولدة عن حساسية الموقع بالطرق السلمية ، دبلوماسية المفاوضات .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٣ – إن الموارد الطبيعية التي تعد من معطيات الموقع الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة كانت تشكل بمثابة دافع للسياسة الخارجية ودعامة أساسية من مرتكزات هذه السياسة ، حيث أن صانع القرار استغل ذلك فحقق الكثير من أهداف سياسة بلاده الخارجية والمساعدات الإنسانية.

٤ – إن ما تجلت به طبيعة الموقع الجغرافي في دولة الإمارات العربية المتحدة بسبب المناخ وطبيعة الموقع الصحراوي ، والمتمثلة بالزراعة شكلت لدى صانع القرار محدداً من محددات سياسة بلاده الخارجية ، إذ وجه صانع القرار همه لكي يخفف من وطئة التبعية الغذائية لبلاده تجاه أسواق الغذاء العالمية .

٥ – إن عدد السكان المتدني من المواطنين في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أصبح هاجساً يؤرق مضاجع صانع القرار في الدولة ، حيث دفع ذلك صانع القرار إلى العمل باتجاه زيادة عدد السكان والقيام بتوعيتهم ودفعهم نحو اكتساب المهارات ، حتى يكونوا أسياد بلدهم وفي كل المجالات .

٦ – إن العمالة الوافدة تحمل من العادات والتقاليد والتوجهات ، ما قد تؤثر على ما هم عليه المواطنون في الدولة ، وهذا دفع صانع القرار إلى اتخاذ الخطوات الملموسة والجادة من أجل تخفيف وطأة ما تحمله هذه الفئة من سلبيات وفي جميع نواحي الحياة في الدولة .

٧ – إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، لا ينكر ما تقوم به هذه الفئة فئة العمالة من أدوار تصب في صالح دولة الإمارات وخاصة في مجال التنمية الاقتصادية ، وبالتالي اتخذ عدة خطوات من شأنها عدم إبخاس هذه الفئة من حقوقها ، أضف إلى ذلك أن هذه الفئة جعلت العلاقات متينة لدولة الإمارات مع الدول الأم لهذه الفئة .

٨ – إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة ، أولى الجانب القومي اهتماما بالغاً في توجهات سياسة بلاده الخارجية ، حيث نالت الدول العربية حصة الأسد في المساعدات الإماراتية المتنوعة ، تنوعت بين مساعدات مالية وعينية وإنسانية وتخفيف ويلات الحروب والصراعات الداخلية ، وكل ذلك بسبب معطيات الموقع التي درّت على البلاد الأموال الطائلة .

٩ – إن معطيات الجغرافية جعلت صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يمتد في سياسة بلاده الخارجية إلى معظم بلاد العالم ، وهذا ما نراه على أرض الواقع ، فسفارات دولة الإمارات العربية المتحدة لها تمثيل في دول كثيرة في هذا العالم الفسيح ، وهذا متأتي من دخل الدولة الكبير الذي أتاح لها هذا التمثيل ، فالبلاد الفقيرة نجد نشاطها لا يتعدى دول الإقليم والدول الكبرى لعدم وجود وفرة مالية يوفرها الموقع الجغرافي .

١٠ – إن صانع القرار في دولة الإمارات العربية المتحدة يتأثر بأي حدث يدور في العالم وخاصة في مجال دولته الإقليمي أو أي قرار دولي ، وهذا جعل من السياسة الخارجية الإماراتية في دوامة من النشاط ، وذلك لاستثمار بعض الأحداث لصالحها أو للقيام بردة فعل من شأنها تقليل الآثار السلبية

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الناجمة عن الحدث أو عن القرار وخاصة تلك التي تصدر عن هيئة الأمم المتحدة أو عن دولة كبرى من دول العالم كالولايات المتحدة الأمريكية على سبيل المثال .

ثانياً : التوصيات : إن ما سبق من استنتاجات استوجبت التوصيات التالية :

١ – تفعيل دور الجامعة العربية من كل الجوانب لجعلها صاحبة قرار قومي ، يجعل هذا القرار من الاعتداء على دولة عربية اعتداء على كافة الدول العربية حتى لا يطمع طامع بأرض دولة الإمارات العربية المتحدة ، أو أي دولة من الدول الأعضاء بالجامعة و إخراج القرارات من دائرة الاستنكار والشجب إلى دائرة الفعل ، وجعل منها الحكم في كل النزاعات التي تنشأ بين الدول العربية .

٢ – إنهاء كل الصراعات والنزاعات القائمة بين دول الخليج العربي وبصورة نهائية وذلك لقطع الطريق أمام أي طامع في أي من بلدانه ، لأن مثل هذه الصراعات تفتح الطريق أمام التدخل الخارجي الذي يقضي بدوره إلى التدويل .

٣ – تشكيل قوة عربية ذات شوكة ومجهزة بكافة أنواع الأ سلحة للحفاظ على أمن الدول العربية ، وفي مقدمتها الدول النفطية ، والتي تعد دولة الإمارات العربية المتحدة واحدة منها وجعل قوات درع الجزيرة نواة تلك القوة .

٤ – قيام دولة الإمارات العربية المتحدة بتعزيز دور العمالة العربية على حساب العمالة الأجنبية الوافدة ، كون العمالة العربية ما هي إلا امتداد لعمالة مواطني دولة الإمارات العربية المتحدة .

٥ – ضرورة الاهتمام بالشأن الداخلي لدولة الإمارات ومن كل الجوانب ، على اعتبار هذا الشأن ذا علاقة بالشأن الخارجي الذي تقوم عليه السياسة الخارجية لدولة الإمارات وخاصة في مجال تشديد الرقابة في مجال الأمن على العمالة الوافدة ، لكي لا يكون الموقع الجغرافي لدولة الإمارات مسرحاً للجريمة .

٦ – العمل على ضرورة تخفيف مدى التبعية الغذائية للخارج قدر الإمكان ، وذلك من خلال زيادة الأرض القابلة للاستصلاح في دولة الإمارات العربية ، وإن كانت التكلفة عالية إلى حد ما ، لأن الاستيراد من الخارج تكتنفه عدة مخاطر منها : زيادة الأسعار وعدم الحصول على المواد الغذائية بالكم والنوعية المطلوبتين ، إلا بالقدر الذي تسمح به الدول المنتجة ، كما وقد تستخدم الدول المنتجة ذلك ، كسلاح ذي أهداف سياسية ، وهذا ما لا يحمد عاقبته .

٧ – العمل على توطين العامل التكنولوجي في الدولة ، لأن ذلك يوفر الكثير وخصوصاً في مجال الصناعة والزراعة وهما ما تحتاجه البلاد وتطلبه من السوق الخارجية .

٨ – استثمار الفائض المالي في الدول العربية وتخفيف حجم الاستثمار في الخارج وخاصة في البلاد الغربية ، كون هذا الاستثمار في هذا التوجه يخدم عدة أهداف لدولة الإمارات العربية المتحدة ،

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

منها : أهداف دينية استناداً لقوله تعالى (إنما المؤمنون إخوة) ، ومنها أهداف قومية على اعتبار الدول العربية امتداداً لدولة الإمارات العربية ، ومنها أهداف إنسانية تتمثل بخدمة الإنسان العربي .

وأخيرا وأنا أخط الأسطر الأخيرة من هذه الرسالة أقول : لا يصلح أمر هذه الأمة إلا بما صلح به أولها ، لأرجو أن يعي أبناء أمتنا العربية والإسلامية مصلحتهم العليا والمتمثلة بوحدتهم والقائمة على كتاب الله وسنة رسوله صلى الله عليه وسلم ، إذ يعدّ اتحاد دول الخليج العربي والذي لدولة الامارات العربية المتحدة اليد الطولى في قيامه نواه لهذه الوحدة التي يسعى إليها العرب ، لكي تعود أمتنا كما كانت قائدة للبشرية ، ودالة على دروب الهداية والرشاد ، لأسال الله أن يحفظ دولة الإمارات العربية المتحدة وكل الدول العربية والإسلامية من كل عدو غادر يعمل للنيل من عزتها وكرامتها .

والله من وراء القصد

والحمد لله رب العالمين

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المصادرو المراجع

اولا : الكتب

١ –البنك الدولي ، (١٩٧٨) ، دولة الامارات العربية المتحدة : استعراض للوضع الاقتصادي واحتمالات التنمية ، واشنطن : البنك الدولي .

٢ –تصريح القحطاني ، هزاع (٢٠٠٩) ، **المساعدات الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : الرؤية الاقتصادية .

٣ –الثنيان ، عبدالله (٢٠٠٨) **الغذاء والاكتفاء الذاتي : الأمن الغذائي العربي إلى أين** ، الرياض : الهيئة العامة للغذاء .

٤ –الجباوي ، علي عبدالله (١٩٩٠) ، **الجغرافية السياسية (الجيو غرافيا)** ، دمشق : مطبعة الجامعة .

٥ –جارنم ، ديفيد ، (١٩٩٨) ، **أمن دولة الامارات العربية المتحدة : مقترحات العقد القادم** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٦ –الجامعة العربية ، الامانة العامة (١٩٥٤) ، **مجموعة توصيات منظمة العمل الدولية** – القاهرة : ادارة الشؤون الاجتماعية .

٧ –الحديثي ، هاني الياس ، (١٩٨٢) **في عملية صنع القرار السياسي الخارجي** ، بغداد : دار الرشيد .

٨ –الحارثي ، عبدالفتاح (٢٠٠٩) **التسليح الإماراتي** ، ابوظبي : مركز الإمارات للدراسات والاعلام .

٩ –حتي ، ناصيف يوسف (١٩٨٥) **النظرية في العلاقات الدولية** ، بيروت : دار الكتاب العربي .

١٠ – بن حارب ، عبدالرحمن يوسف (١٩٩٩) **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة** (٢٢٩) ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث.

١١ – حايترا و آخرون (٢٠٠١) ، **قصر الحصن : تاريخ حكام ابوظبي (١٧٩٣–١٩٦٦)** ، ابوظبي ، مركز الوثائق والبحوث .

١٢ – حمزة ، كمال (٢٠٠٧) ، **زايد علامة على جبين التاريخ** ، دبي : لوتس للإعلان .

١٣ – الحريري ، محمد مرسي (١٩٩٣) ، **دراسات الجغرافية السياسية** ،الإسكندرية :دار المعرفة الجامعية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

١٤ – الخياط ، عبدالعزيز (١٩٨٣) ، **نظرة الاسلام للعمل وأثره في التنمية** ، القاهرة : دار المعارف

١٥ – ابن خلدون ، مركز (٢٠٠٧) العلاقات العرقية والمذهبية في العالم العربي ، اطلس العالم العربي _البعثة الفرنسية ، تقرير مركزابن خلدون ، المجتمع المدني ، اصدار ابن خلدون ، موقع (CIA) .

١٦ – دستور دولة الامارات العربية المتحدة : في : **وثائق دولة الامارات العربية المتحدة لعام (١٩٧٢)** ، ابوظبي ، مركز الوثائق والدراسات .

١٧ – . دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٠-٢٠٠١) **الكتاب السنوي** ، لندن : ترايدنت برس .

١٨ – دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٣) **الكتاب السنوي** ، المجلس الوطني للإعلام .

١٩ – دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٨)**الكتاب السنوي** ، أبو ظبي: المجلس الوطني للأعلام .

٢٠ – دولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٩)**الكتاب السنوي** ، أبو ظبي: المجلس الوطني للأعلام .

٢١ – دورتي ، بالتغراف ، جيمس ، روبرت (١٩٨٥) **النظريات المتضاربه في العلاقات الدولية** ، ترجمة وليد عبد الحي ، د . م : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر .

٢٢ – الديب ، محمد محمود (١٩٧٨) ، **الجغرافيا السياسية أساس وتطبيقات**، القاهرة : مطبعة الإنجلو المصرية .

٢٣ – ذيبان ، سامي (١٩٩٠) ، **قاموس المصطلحات السياسية والاقتصادية والاجتماعية** – لندن : دار رياض الريس للنشر .

٢٤ – الرفاعي ، حسين علي (١٩٩٨) ، **خلاصة الاقتصاد السياسي** ، القاهرة : مطبعة دار الترقي .

٢٥ – الرمضاني ، مازن (١٩٩١) ، **السياسة الخارجية دراسة نظرية** ، بغداد : جامعة بغداد .

٢٦ – السخيني ، احمد علي (١٩٩٨) **الشيخ زايد فلسفة حكم وابعاث أمة** ، عمان : مكتبة الرائد العلمية .

٢٧ – سيلير الاميرال بيير (١٩٨٨) **الجغرافيا السياسية والجغرافيا الاستراتيجية** ، ترجمة احمد عبدالكريم ، دمشق : مطبعة الاهالي .

٢٨ – بن سعيد ، احمد عبدالله (٢٠٠٣) **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة تجاه الوطن العربي (١٩٧١– ١٩٩٠)** ، ابوظبي : المجمع الثقافي.

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٢٩ – بن سعيد ، احمد (٢٠٠٨) **البعد العربي في السياسة لدولة الامارات العربية المتحدة من ١٩٩٠– ٢٠٠٣** ، ابوظبي : المجمع الثقافي .

٣٠ – السويدي ، جمال سند (٢٠٠٣) **مجتمع دولة الامارات العربية المتحدة** الطبع الاولى ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٣١ – السويدي ، جمال سند (١٩٩٦) ، **ايران والخليج : البحث عن الاستقرار** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٣٢ – السويدي ، جمال سند (١٩٩٩) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية على مشارف القرن الحادي والعشرين** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

٣٣ – سليم ، محمد السيد(١٩٨٥)، **تحليل السياسة الخارجية** ، القاهرة : مكتبة النهضة المصرية ، بروفشنال للإعلان .

٣٤ – السكسك ، محمد خليل (١٩٨١)**القيادة ، دولة الامارات العربية المتحدة ١٩٧١– ١٩٨١** ، ديوان الرئاسة ، ابوظبي .

٣٥ – سويد وآخرون (٢٠٠٧) ، **الامارات وبعدها العربي : بمناسبة العيد الوطني السادس والثلاثين** ، دبي : سلسلة الندوات (٢٧) .

٣٦ – شراب ، ناجي صادق (١٩٨٧) **السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، العين : دار الكتاب الجامعي .

٣٧ – الشرياني ، محمد علي (١٩٩٩) ، **العمالة الوافدة والاستقرار السياسي في دولة الامارات العربية المتحدة** ، (رسالة ماجستير غير منشورة) ، جامعة القاهرة : قسم العلوم السياسية .

٣٨ – ابوالشيح ، يوسف فالح (٢٠٠٥) **نمط الامكانات في النظام الاقليمي الخليجي واستقلالية السياسة الخارجية لدولة الامارات ١٩٧١ –١٩٩٧** ، راس الخيمة : مركز الدراسات والوثائق .

٣٩ – صايغ ، يوسف (١٩٧٩) ، **التكلفة الاجتماعية للعائدات النفطية** ، بيروت : المستقبل العربي ، السنه (٢) العدد (٨) .

٤٠ – عبدالله ، عبدالخالق ، (١٩٩٨) ، **النظام الاقليمي الخليجي** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

٤١ – عبدالله ، عبدالخالق ، (٢٠٠١) ، **المبادرات والاستجابات في السياسة الخارجية لدولة الامارات العربية ال متحدة** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٤٢ – عبدالله ، مطر احمد (٢٠٠٠) ، **واقع التركيبة السكانية ومستقبلها في دولة الامارات العربية المتحدة** ، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية ، ط ١ .

٤٣ – عبدالله ، مطر احمد (١٩٩٩) ، **الخلل في التركيبه السكانية لدولة الامارات العربية المتحدة وطرق علاجها** ، **الشارقة** : وحدة الدراسات بجريدة الخليج .

٤٤ – عبدالوهاب ، عبدالمنعم ، (د.ت) **جغرافية العلاقات السياسية : دراسة تحليلية تطبيقية** ، الكويت : وكالة المطبوعات .

٤٥ – عبدالؤمن ، محمد سعيد (٢٠٠٧) **الامن القومي الاماراتي** ، ابوظبي : مركزالامارات للدراسات والاعلام .

٤٦ – ابو العينين ، حسن (١٩٩٦) **دراسات وبحوث جغراقية** ، عمّـان : دار صفاء للتوزيع والنشر.

٤٧ – العليمي ، سند ابراهيم سند (١٩٩٧ ٩ ، **العمالة الوافدة في دول مجلس التعاون الخليجي الآثار السياسية والاجتماعية م ع التطبيق على البحرين ١٩٥٠-١٩٩٥** (رسالة ماجستير غير منشورة – القاهرة : كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .

٤٨ – العيدروس ، محمد حسن (١٩٨٣) ، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية التحدة** ، الكويت : منشورات ذات السلاسل .

٤٩ – العيسوي ، اشرف سعد (٢٠٠٦) ، **العمالة الوافدة في دول الخليج أداة للتنمية أم تهديد للامن** ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، ٤١ (١٦٥) .

٥٠ – العطري ، احمد خليل ، (١٩٨١) ، **دولة الامارات العربية المتحدة نشاتها وتطورها** ، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع .

٥١ – عطوي ، عبدالله (١٩٩٤) ، **الدولة والمشكلات الدولية – دراسة في الجغرافية السياسية** ، بيروت : مؤسسة عز الدين للطباعة والنشر .

٥٢ – عبيد ، علي نايف (٢٠٠٤) **السياسية الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة بين النظرية والتطبيق** ، بيروت : مجد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

٥٣ – عبيد ، علي نايف (١٩٩٦) **مجلس التعاون لدول الخليج العربية : من التعاون الى التكامل** ، بيروت : مركز الوحدة .

٥٤ – عبيد ، علي نايف ، (٢٠٠٧) **دول مجلس التعاون الخليجي في عالم متغير : دراسة في التطورات الداخلية والعلاقات الخارجية ١٩٩٠-٢٠٠٥** ، دبي : مركز الخليج للإبحاث .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٥٥ – غباش ، حسين (٢٠٠٢) ، **الجزر الاماراتية في الوثائق البريطانية** ، الشارقة : وحدة الدراسات ، دار الخليج .

٥٦ – غلبي ، عاطف (١٩٨٩) ، **الجغرافيا الاقتصادية والسياسة السكانية والجيوبولوتيكا** ، بيروت : معين للدراسات والنشر .

٥٧ – غنيم ، عبدالحميد (١٩٩١) **دراسة في الجغرافيا الإق ليمية** ، دبي :القراءة للجميع للنشر والتوزيع .

٥٨ – قاسم ، رائد ،(٢٠٠٧) **الامارات معجزة العرب** ، دبي : دار الابداع .

٥٩ – القاسمي ، خالد بن محمد (٢٠٠٩) ، **التطورات التاريخية لقيام دولة الامارات العربية المتحدة** ، بيروت ، الدار العربية للموسوعات .

٦٠ – القاسم ، صبحي (٢٠١٠) ، **واقع الأمن الغذائي العربي وممستقبله** ، عمان: دار الفارس للنشر والتوزيع .

٦١ – القيشي ، علي (٢٠٠٢) ، **الإمارات العربية المتحدة دراسة سكانية** ، جامعة الاسكندرية ، بيانات غير منشورة .

٦٢ – القوات المسلحة لدولة الامارات العربية المتحدة (٢٠٠٧) ، **حماة الاتحاد** ، دولة الامارات العربية المتحدة ، ابوظبي : مديرية التوجيه المعنوي .

٦٣ – اللجنة الاقتصادية ، الامم المتحدة (٢٠٠١) ، **أثر منظمة التجارة العالمية على الأقطار العربية .**

٦٤ – مجلس التعاون لدول الخليج العربية (٢٠٠٥) ، **موجز إنجازات مجلس التعاون لدول الخليج العربية** ، الادارة الاعلامية .

٦٥ – مصباح ، زايد عبدالله (١٩٩٤) **السياسة الخارجية** ، مالطا . منشورات ELGA .

٦٦ – مجموعة اللغويين (١٩٨٨) **المعجم العربي الاساسي** ، تونس : المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم .

٦٧ – مركزالامارات للدراسات والاعلام (٢٠٠٨) **ملامح الدبلوماسية والسياسة الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : شعبة الاعلام .

٦٨ – مكريدس ، روي (١٩٦٦) **مناهج السياسة الخارجية لدول العالم** ، ترجمة حسن صعب ، بيروت : دار الكتاب العربي .

٦٩ – مقلد ، اسماعيل صبري (١٩٧٩) ، **العلاقات السياسية الدولية : دراسة في الأصول والنظريات** – الكويت : جامعة الكويت .

٧٠ – نعمة ، كاظم (١٩٧٢) **العلاقات الدولية** – الموصل : دار الكتب للطباعة .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

٧١ – آل نهيان ، سعيد بن محمد (١٩٨٥) **السياسة الخارجية لدولة الامارات** ، العين : جامعة الامارات العربية المتحدة .
٧٢ – وزارة الاقتصاد (٢٠٠٥) **التعداد العام لدولة الإمارات العربية المتحدة** .
٧٣ – وزارة الخارجية (٢٠٠٨-٢٠٠٩) **الهيكل التنظيمي لوزارة الخارجية بدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : ديوان عام الوزارة .

٧٤ – وزارة الاقتصاد (٢٠٠٨) **الامارات في ارقام** ، الادارة المركزية للاحصاء.
٧٥ – وزارة الاقتصاد (٢٠٠٥) ، **دولة الإمارات العربية المتحدة ،التعدادات السكانية** .
٧٦ – وليم ، رو (٢٠٠٣) ، **ملامح الدبلوماسية الدفاعية لدولة الامارات العربية المتحدة** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسا والبحوث الاستراتيجية .
٧٧ – متيرا ، جوينتي (٢٠٠١) ، **قصر الحصن ، تاريخ حكام ابوظبي ١٧٩٣-١٩٦٦**، دولة الامارات العربية المتحدة – ابوظبي : مركز الوثائق والبحوث .
٧٨ – مركز الامارات للدراسات والبحوث ، (٢٠٠٤) **بقوة الاتحاد : صاحب السمو الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان القائد والدولة** ، ابوظبي : مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية .
٧٩ – المحجوب ، رفعت (١٩٧١) ، **الاقتصاد السياسي** – بيروت : دار النهضة.
٨٠ – مكتب نائب رئيس الوزراء (٢٠٠٥) ، **خليفة والتعاون الدولي : صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس دولة الامارات العربية المتحدة** ، مكتب نائب رئيس الوزراء لشؤون الاعلام .
٨١ – المومني ، محمد أحمد عقلة (٢٠٠٤) ، **الجغرافية السياسية والجيوبولوتيكا في القرن الواحد والعشرين** ، اربد : دار الكتاب الثقافي .
٨٢ – الهزايمة ، محمد عوض (١٩٩٤) ، **الايديولوجيا والسياسة** ، رسالة دكتوراة (غير منشورة) ، تونس : جامعة تونس – كلية الحقوق والعلوم السياسية .
٨٣ – الهزايمة ، محمد عوض (٢٠٠٤) ، **السياسة الخارجية الاردنية في النظرية والتطبيق** – الأردن : جامعة العلوم الطبيقية .
٨٤ – الهزايمة ، محمد عوض (١٩٩٩) ، **الثقافة الاسلامية وتحدياتها المعاصرة** – عمان : المؤلف .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ثانيا : المجلات الدورية

١. ابوطالب ، حسن (١٩٨٧) **اسس صنع السياسة الخارجية السعودية** ، مجلة السياسة الدولية ، القاهرة ، العدد (٩٠) .

٢. الزهراني ، احمد (١٩٩٢) **دور البيئة الجغرافية في السياسة الخارجية** ، مجلة الدبلوماسي (الرياض) العدد (١٥) .

٣. عبدالله عبدالخالق (١٩٩٣) ، **التوترات في النظام الاقليمي الخليجي** ، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية ، العدد (١١٤) .

٤. العنزي ، عبدالله (١٩٩٩) ، **أمن الخليج العربي ...دراسة في الاسباب والمعطيات** ، الكويت ، مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية ، العدد (٨٣) .

٥. العيسى ، شملا ن (١٩٩٦) **الخلافات بين الامارات العربية المتحدة وإيران حول الجزر الثلاث** ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (٢٠٦) .

٦. العلكيم ، حسن حمدان (١٩٩٣) ، **السياسة الخارجية لدولة الإمارات خلال فترة التسعينات...مقومات ومعضلات** ،مجلة المستقبل العربي ،بيروت .العدد ١٦٩ .

٧. غالي ، بطرس (١٩٧١) ، **الناصرية والسياسة الخارجية** ، القاهرة : مجلة السياسة الدولية ، العدد ٢٣) .

٨. فرجاني ، نادر (١٩٨١) ، **العمالة الوافدة إلى الخليج العربي** ، دبي : القراءة للجميع للنشر والتوزيع .

٩. القاسمي ، خالد بن محمد (١٩٨٧) ، **التطورات السياسية في دولة الامارات العربية المتحدة** ، بيروت ، مجلة المستقبل العربي ، العدد (١٠٣) .

١٠. كلية القيادة والاركان المشتركة (٢٠٠٨) ، **مجلة كلية القيادة والاركان المشتركة** ، دولة الامارات ، شعبة الاعلام العسكري ، العدد (١٧) .

١١. مجلس وزراء لبنان (٢٠٠٦) ، تقرير عن رئاسة مجلس الوزراء اللبناني ، **حول نشاطات إعادة التأهيل والإعمار مابعد عدوان تموز ٢٠٠٦** ، العدد الاول بتاريخ ١٥ كانون الاول ٢٠٠٦ .

١٢. وزارة الاقتصاد (٢٠٠٧) **احصاءات التجارة الخارجية** ، افدارة المركزية للإحصاء ، العدد (٣٠).

ثالثاً : الصحف

١- صحيفة **الخليج الاماراتية** ، الصادرة بتاريخ ٨ نيسان ١٩٩٧ .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

صحفية الوقت البحرينية الصادرة بتاريخ ١٥ تشرين الأول ٢٠٠٩ .

٢ - **صحيفة العمل التونسية** الصادرة عام ١٩٧٣م ، حديث الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان للصحيفة .

٣ - صحيفة الامارات الصادرة بتاريخ ٣٠ ديسمبر ٢٠٠٠ .

٤ - **أخبار الخليج** البحرينية الصادرة بتاريخ ١٨اكتوبر ٢٠٠٩ .

رابعاً: الشكبة العنكبوتية

١ - الموسوعة الحرة (٢٠٠٢) **القوات ا لمسلحة للامارات العربية المتحدة** ، http://www.wikipedia.org

٢ - http://www.uaezayed.com

٣ - الجارديان ، الاخبار ووسائط الاعلام المحدودة ٢٠١٠ ، guardian.co.uk

٤ - http://www.uaekhalifa.com

٥ - http;//www.zawaj.ae

٦ - http://www.mokatel.com

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com